وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة الشاذلي بن جديد –الطارف–

UNIVERSITE CHADLI BENDJEDID -EL TARF-

كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية و علوم التسيير

Faculté des Sciences Economiques, Commerciales et Sciences de Gestion

الرقم التسلسلي: .....

السنة الجامعية: 2022/2021

قسم : العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة في إطار متطلبات نيل شهادة الماستر

تحت عنوان

اسهامات التوازن بين القطاعات الاقتصادية في بلوغ أهداف التنمية المستدامة في الجزائر دراسة الفترة 2010/2021

تخصص: اقتصاد نقدي و بنكي

من اعداد الطالبة:

ناجية مشروق

تحت اشراف:

د/ نوري سميحة

لجنة المناقشة

الاسم و اللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
نوري سميحة	أستاذ محاضر –ب–	جامعة الشاذلي بن جديد الطارف	مقررا
شبلي دنيا	أستاذ مساعد –ب–	جامعة الشاذلي بن جديد الطارف	رئيسا
تحري صبيحة	أستاذ مساعد –أ–	جامعة الشاذلي بن جديد الطارف	مناقشا

ملخص:

لقد كان لظهور فكرة التنمية المستدامة ومضمونها الجديد القائم على تلبية احتياجات الأجيال الحالية والقادمة بشكل عادل ومتوازن ثم بلورتها عمليا في شتى جوانب الحياة، الأثر الكبير في إحداث العديد من التغييرات فيها، حيث انطلق مفهومها ابتداء من ضرورة حماية الأرض لا سيما من الناحية البيئية-نتيجة ما طرأ عليها من كوارث ايكولوجية- ليشمل فيما بعد نواحي أخرى شكلت نطاق وأبعاد التنمية المستدامة.

وتكمن المشكلات الأساسية التي تواجه الدول المتخلفة في الركود المزمن الذي تعيش فيه مما يقتضي إيجاد نموذج تنمية قادر على تحطيم هذا الركود. و نظرا للمشاكل التي أصحبت تعاني منها الدول خاصة المشاكل البيئية و التي هي نقطة حساسة و كذلك برز مفهوم التنمية المستدامة نتيجة للتجاوزات من جراء عملية التنمية التي لم تراعي فيها الدول النتائج السلبية المنتظرة ،حيث كان الهدف دائما هو تحقيق العائد المادي و تحقيق معدلات نمو كبيرة و رفاهية اقتصادية ...إلخ كل هذا جعل البلدان تعيد النظر في السياسيات و الخطط التنموية لمختلف القطاعات.

حيث استحوذ موضوع التنمية المستدامة خلال السنوات المنصرمة اهتماما عالميا ، فعقدت من أجلها القمم والمنتديات الدولية. و اصبحت مطلب أساسيا لتحقيق العدالة و الإنصاف في توزيع ثمار و مكاسب التنمية الاقتصادية و الثروات بين الأجيال الحاضرة و الصاعدة ، وعلى اعتبار أن الفقر وضع يتطلب مجهودات ضخمة لمعالجة المشاكل الناتجة عنه ، لذا تشكل التنمية المستدامة أداة هامة لمواجهة مختلف العوائق المتنامية لأفراد المجتمع.

الكلمات المفتاحية: تنمية، استدامة، تنمية المستدامة، بيئة، قطاعات الاقتصادية.

Résumé:

L'émergence de l'idée de développement durable et de son nouveau contenu, fondé sur la satisfaction équitable et équilibrée des besoins des générations présentes et futures, puis sur sa cristallisation dans la pratique dans divers aspects de la vie, a eu un impact significatif sur de nombreux changements dans celle-ci, à commencer par la nécessité de protéger la terre, en particulier sur le plan environnemental - à la suite de catastrophes écologiques - pour inclure plus tard d'autres aspects qui ont façonné la portée et les dimensions du développement durable.

Les problèmes fondamentaux auxquels sont confrontés les États sous-développés résident dans leur stagnation chronique, qui nécessite un modèle de développement capable de briser cette récession. En raison des problèmes que connaissent les pays, en particulier les problèmes environnementaux, qui sont un point sensible, et le concept de développement durable a également émergé à la suite des excès du processus de développement dans lequel les pays n'ont pas pris en compte les résultats négatifs attendus, où l'objectif a toujours été d'atteindre un rendement matériel et d'atteindre des taux de croissance élevés et le bien-être économique ... Tout cela a conduit les pays à reconsidérer la politique et les plans de développement des différents secteurs.

Au cours des dernières années, le thème du développement durable a attiré l'attention du monde entier, pour lequel des sommets et des forums internationaux ont été organisés. Il est devenu une exigence fondamentale de justice et d'équité dans la répartition des fruits et des gains du développement économique et de la richesse entre les générations présentes et émergentes, et étant donné que la pauvreté est une situation qui nécessite d'énormes efforts pour résoudre les problèmes qui en résultent, le développement durable est un outil important pour s'attaquer aux divers obstacles croissants des membres de la société.

Mots Clé : Développement, durabilité, développement durable, environnement, secteurs économiques.

اهداء

كثيرون أولئك الذين يستحقون مني هذا الاهداء لما لهم من فضل علي في حياتي وعلى راسهم من قال فيهم ربي في كتابه الكريم (وَقَضَى رَبُّكَ أَلاَّ تَعْبُدُواْ إِلاَّ إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَان اً إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِندَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلاَهُمَا فلاَ تَقلُ لَّهُمَآ أُفٍّ وَلاَ تَنْهَرْهُمَا وَقلُ لَّهُمَا قَوْلاً كَرِيمًا .وَاخْفضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ وَقلُ رَّبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا) الاسراء24/23.

♥ الى نبع الحنان و الحب الى من وجدت صدرها احن علي من فرش الحرير أمي.

♥ اليك يا من غمرتني بحبك و عطفك وزرعت بنفسي حب فعل الخير معلمي و حبيبي ابي.

♥ الي اخوي أسامة و إبراهيم الذين هم بمثابة ابي الثاني و سندي في هذه الدنيا.

♥ والى اختي بشرى.

♥ الى الأساتذة الافاضل الذين تتلمذت على أيديهم و نهلت من علومهم، وخاصة الأستاذة الفاضلة نوري سميحة التي أشرفت على هذا العمل.

♥ الى كل زملائي في البحث العلمي و الجامعة

♥ الى كل من لم تسعهم هذه الاسطر، وكل من ساعدني على انجاز هذا العمل.

فإلى هؤلاء اهدي هذا العمل المتواضع اعلم انه لا يرقى الى مكانتهم لكهن يبقى عربونا للمحبة الصادقة املا من الله ان يوفقني الىَ ما هو اعلى و افضل.

الباحثة

شكر و عرفان

الحمد لله حمدا كثيرا، على جلال فضله وعظيم نعمه، الحمد لله الذي يسر لي من الوقت و الجهد و العزيمة ما اعانني على إتمام هذه الدراسة، و الصلاة و السلام على سيد المرسلين سيدنا محمد وعلى ال بيته و صحبه اجمعين.

ومن هذا المنطلق وحرصا مني على رد- ولو بعض -الجميل للذين آزروني وساعدوني وقدموا لي يد العون.

ف إني أقدم شكري الخاص والخالص للأستاذة الدكتورة نوري سميحة التي لم تبخل علي من وقتها وعلمها فكانت خير سند لي وكانت المنبع الذي ألجأ إليه كلما اشتد ظمئي والركن الركين في هذا البحث المتواضع.

إلى أعضاء لجنة المناقشة لتكرمهم بقبول تقييم هذا العمل المتواضع.

إلى كل من ساهم في هذا العمل سواء من قريب أو من بعيد.

ويبقى الشكر الكبير لعائلتي ففضلهم أكبر من أن تسعه هذه السطور.

الباحثة

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
الشكل رقم (1-01)	**التغير في انبعاثات غازات الاحتباس الحراري من السنة. الأساس إلى عام 2010**	08
الشكل رقم (1-02)	**مفهوم التنمية المستدامة**	14
الشكل رقم (1-03)	**اهداف التنمية المستدامة**	19
الشكل رقم (1-04)	**ابعاد التنمية المستدامة**	21
الشكل رقم (1-05)	**ابعاد التنمية المستدامة حسب منظمة اليونيسكو**	24
الشكل رقم (1-06)	**البعد التقني و الإداري**	25
الشكل رقم (1-07)	**التداخل بين ابعاد التنمية المستدامة**	33
الشكل رقم (1-08)	**نموذج خلق القيمة الاقتصادية المستدامة**	32
الشكل رقم (1-09)	**التقسيم التقليدي للقطاعات الاقتصادية**	43
الشكل رقم (1-10)	**تقسيم القطاعات الاقتصادية حسب الملكية**	44
الشكل رقم (2-01)	**الاستدامة القوية**	56
الشكل رقم (2-02)	**الاستدامة الضعيفة**	57

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
الجدول رقم (3-01)	تطور القيمة المضافة للقطاعات الاقتصادية خلال الفترة (2008-2017)	76
الجدول رقم (3-02)	نسبة مساهمة مختلف القطاعات الاقتصادية في الناتج الداخلي الخام خلال الفترة (2008-2017)	77
الجدول رقم (3-03)	مساهمة مختلف القطاعات الاقتصادية خارج المحروقات في توفير مناصب العمل خلال الفترة (2008-2017)	79
الجدول رقم (3-04)	نسب مساهمة مختلف القطاعات الاقتصادية خارج المحروقات في توفير مناصب العمل خلال الفترة (2008-2017)	80
الجدول رقم (3-05)	مساهمة مختلف القطاعات الاقتصادية في هيكل الصادرات حسب الأصناف خلال الفترة (2008-2017)	81
الجدول رقم (3-06)	مضمون البرنامج الخماسي للتنمية 2010-2014	90
الجدول رقم (3-07)	انجازات الجزائر من اجل تحقيق اهداف التنمية المستدامة	107

قائمة الخرائط

رقم الخريطة	عنوان الخريطة	الصفحة
خريطة رقم (1- 01)	**الاطراف التي صادقت والتي لم تصادق على بروتوكول كيوتو**	06
خريطة رقم (2- 01)	**الزراعة في الجزائر**	70

فـهرس المحتويـات

المحتوى	الصفحة
ملخص	I
Résumé	II
اهداء	III
شكر و عرفان	IV
قائمة الاشكال	V
قائمة الجداول	VI
قائمة الخرائط	VII
فهرس المحتويات	VIII
المقدمة	أ-ج
الفصل الاول : مفاهيم أساسية حول التنمية المستدامة والقطاعات الاقتصادية	
تمهيد	1
المبحث الاول: عموميات حول التنمية المستدامة	2
المطلب الأول: تاريخ الفكر التنموي وتطوره و تعريف التنمية المستدامة	2
أولا: التطور التاريخي لمفهوم التنمية المستدامة	2
ثانيا: تعريف التنمية المستدامة	9
المطلب الثاني: اهداف و أهمية التنمية المستدامة	14
أولا: اهداف التنمية المستدامة	14
ثانيا: أهمية التنمية المستدامة	19
المطلب الثالث: ابعاد و خصائص التنمية المستدامة	21
أولا: ابعاد التنمية المستدامة	21
ثانيا: خصائص التنمية المستدامة	25
ثالثا: تفعيل ابعاد التنمية المستدامة في القطاعات الاقتصادية	27
المبحث الثاني: عموميات حول القطاعات الاقتصادية	34

المطلب الاول: مفهوم القطاعات الاقتصادية و علاقتها بالبيئة	34
أولا: مفهوم القطاعات الاقتصادية	34
ثانيا: علاقة البيئة بالقطاعات الاقتصادية و الظواهر الاقتصادية	34
المطلب الثاني: تصنيف القطاعات الاقتصادية	38
أولا: التقسيم التقليدي للقطاعات الاقتصادية	38
ثانيا: التقسيم بالملكية	41
ثالثا: التنويع الاقتصادي بين القطاعات كحل لتحقيق تنمية مستدامة	44
المطلب الثالث: أهمية القطاعات الاقتصادية	47
اولا: أهمية القطاع الصناعي	47
ثانيا: أهمية القطاع الزراعي	49
ثالثا: أهمية قطاع الخدمات	50
خلاصة الفصل	52
الفصل الثاني: مجهودات الجزائر في تحقيق اهداف التنمية المستدامة	
تمهيد	53
المبحث الأول: واقع التنمية المستدامة في الجزائر	54
المطلب الأول: مؤشرات التنمية المستدامة و مستوياتها	54
أولا: مؤشرات التنمية المستدامة	54
ثانيا: مستويات التنمية المستدامة	55
المطلب الثاني: آليات تحقيق التنمية المستدامة	57
المطلب الثالث: تحديات التنمية المستدامة و معيقاتها في الجزائر	58
أولا: تحديات التنمية المستدامة	58
ثانيا: معيقات التنمية المستدامة في الجزائر	62
المبحث الثاني: مساهمة القطاعات الاقتصادية في نمو الاقتصاد الوطني	65
المطلب الأول: القطاع الصناعي	65
المطلب الثاني: القطاع الزراعي	68
المطلب الثالث: التجارة الخارجية	71
خلاصة الفصل	73
الفصل الثالث: التوازن بين القطاعات الاقتصادية وتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر	
تمهيد	74
المبحث الاول: مساهمة القطاعات الاقتصادية في الاقتصاد الوطني	75

المطلب الأول: القيمة المضافة الإجمالية لمختلف القطاعات الاقتصادية ومساهمتها في الناتج الداخلي الخام	75
أولا: تطور القيمة المضافة الإجمالية لمختلف القطاعات الاقتصادية في الجزائر	75
ثانيا: مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج الداخلي الخام خلال الفترة (2008-2017)	77
المطلب الثاني: القطاعات الاقتصادية خارج المحروقات و مساهمتها في هيكل الصادرات وتوفير مناصب الشغل	79
اولا: مساهمة القطاعات الاقتصادية خارج المحروقات في توفير مناصب الشغل خلال الفترة (2008-2017)	79
ثانيا: مساهمة القطاعات الاقتصادية في هيكل الصادرات خلال الفترة (2008-2017)	81
المطلب الثالث: واقع التنمية القطاعية في الجزائر	83
أولا: واقع التنمية القطاعية ضمن المخطط الإنفاقي لبرنامج الإنعاش الاقتصادي	83
ثانيا: واقع التنمية القطاعية ضمن البرنامج التكميلي لدعم النمو	85
المبحث الثاني: اهم البرامج التنموية التي اعتمدتها الجزائر لدفع عجلة النمو	88
المطلب الاول: برنامج دعم النمو الاقتصادي 2010-2014 او البرنامج الخماسي	88
المطلب الثاني: برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2015 – 2019	91
المطلب الثالث: مخطط الإنعاش الاقتصادي 2020 – 2024 والنموذج الجديد للتنمية المستدامة ورؤية افاق 2030	92
اولا: مخطط الإنعاش الاقتصادي 2020-2024 خارطة طريق لفك الارتباط عن التبعية للمحروقات	92
ثانيا: النموذج الجديد للتنمية المستدامة ورؤية افاق 2030	96
خلاصة الفصل	111
الخاتمة	112
قائمة المراجع	115

مقدمة

تمهيد

إن سرعة إيقاع الحياة المعاصرة وما صاحبها من مشاكل بيئية، واقتصادية واجتماعية جعل من مفهوم التنمية المستدامة الذي برز في العقد الأخير من القرن العشرين، محور اهتمام العالم الى يومنا هذا، حيث أن بحث الانسان عن تعظيم منفعته وزيادة دخله أدى إلى زيادة المخرجات السلبية بشكل كبير؛ أول هذه الاثار السلبية ترجمت في مشاكل بيئية يمكن ملاحظتها في ارتفاع ملحوظ لدرجة حرارة الكرة الأرضية نتيجة زيادة انبعاث الغازات الدفيئة(الاحتباس الحراري) واحداث ثقب في غلاف الأوزون. ثاني أكثر الاثار السلبية كانت عبارة عن فترات ركود اقتصادي هدمت اقتصاديات دولا كبيرة وحطت من المستوى المعيشي للأفراد إلى أدني المستويات .آثار سلبية أخرى تأخر الحديث عنها كثيرا مقارنة بالمخرجات السالفة الذكر وهي المشاكل الاجتماعية؛ أهم هذه المشاكل ترجمت في زيادة الفجوة بين الطبقة الغنية والفقيرة، حيث زاد الغني غنى والفقير فقرا.

لذلك يقتضي تحقيق التنمية المستدامة إجراءات وسياسات عالمية ووطنية يكون من شأنها التقليل من هذه الهوة والوفاء بالتطلعات المشروعة للشعوب صوب إحراز مزيد من التقدم في المجالات التنموية الرئيسية (الاقتصادية، الاجتماعية والبيئة) ، مما يتطلب تحقيق النمو وتوفير فرص العمل، مع القيام في الوقت ذاته بتعزيز الاستدامة، وثمة حاجة مستقبلا لأن تكون التنمية المستدامة أكثر شمولية.

فالقطاعات الاقتصادية رفعت رهان التحدي و المنافسة في ما بينها لتحقيق التنمية المستدامة من اجل تعظيم الأرباح و تقديم خدمات للمجتمع دون المساس بحق الأجيال القادمة، و هكذا سوف يحدث اختلال و عدم التوازن بينهم لذا وجب على الحكومة التنسيق بين القطاعات الاقتصادية لضمان تحقيق اهداف التنمية المستدامة و عدم زوال المؤسسات الاقتصادية مع الحفاظ على البيئة و تحقيق الرفاه الاجتماعي و النمو و التطور و الازدهار.

و بالرغم من أن تبني مفاهيم التنمية المستدامة هو الحل الأمثل أمام الدول النامية بما في ذلك الجزائر لتحقيق التنمية الشاملة بأشكالها إلا انها توجد العديد من التحديات التي تواجه تبني هذه السياسات ، ما يقتضي البحث عن مصادر للتخطيط و التمويل و الدعم و هذا ما يعكسه البطء المسجل في عملية التنمية المستدامة ككل، فالجزائر اليوم عازمة على تجسيد التنمية بجميع ابعادها ، ولديها ما يلزم من الموارد الطبيعية و المالية و البشرية لإحراز التقدم في مسار التنمية، حيث وضعت الجزائر اليات مؤسسية و قانونية و مالية لضمان ادماج البيئة و التنمية في عملية صنع القرار، منها على الخصوص كتابة الدولة للبيئة و مديرية عامة تتمتع بالاستقلال المالي و المجلس الأعلى للبيئة و التنمية المستدامة يراسه رئيس الحكومة.

وقد تم تحقيق العديد من الاعمال المهمة في اطار مجهودات التنمية المستدامة أعطت نتائج جديرة بالاعتبار في العديد من الميادين، منها على الخصوص محاربة الفقر، التحكم في النمو الديمغرافي، الارتقاء بالوقاية الصحية و تحسين المناطق الحضرية و الادماج في عملية اتخاذ القرار المتعلقة بالبيئة.

أولا: إشكالية الدراسة

ان فشل العديد من الجهود التنموية في دول العالم الثالث يدل على ان عملية التنمية ليست مجرد مسالة تخطيط مبني على عمليات رياضية معقدة او نقل لتجارب او تقنيات نجحت بمجرد تطبيقها في دول العالم الصناعي، بل انها مسالة اتساق و اتزان و توافق بين ابعاد التنمية المستدامة.

تتمركز إشكالية الدراسة في: **كيف يساهم التوازن بين القطاعات الاقتصادية في تحقيق اهداف التنمية المستدامة؟** وما ينبثق عنها من تساؤلات:

- ماهي المراحل التي مر بها مفهوم التنمية المستدامة؟
- ماهي اهداف و ابعاد التنمية المستدامة؟
- ماهي مختلف القطاعات الاقتصادية و ابعادها؟

ثانيا: فرضيات الدراسة

للإجابة على إشكالية الدراسة ارتأينا طرح الفرضيات التالية:

- لتحقيق التنمية المستدامة يجب مراعاة الجانب البيئي بصفة خاصة؛
- ان التوازن بين القطاعات الاقتصادية يساهم بصفة كبيرة على تحقيق اهداف التنمية المستدامة؛
- التنمية المستدامة تحقق احتياجات المجتمع الحاضرة و تحافظ على حق الأجيال القادمة؛
- التنمية المستدامة لازمة في الوقت الحالي.

ثالثا: أهمية الدراسة

- تزايد الاهتمام بموضوع التنمية المستدامة عامة في الآونة الأخيرة، مع تفشي الاهتمام بالجوانب الاجتماعية و البيئية كضرورة حتمية لضمان الاستمرارية في العمل؛

- إرساء دعائم تعزيز التنمية المستدامة في القطاعات الاقتصادية، لتحقيق اقتصاديات صلبة، تركز على النظم البيئية و الاجتماعية؛
- كما تتجلى أهمية الموضوع في حاجة المجتمعات لتحقيق التنمية المستدامة و حماية البيئة التي تعاني التي تعاني من الهدر و الاستنزاف، مما يستدعي وضع خطط و برامج لحمايتها و حفظ حق الأجيال القادمة فيها.

رابعا: اهداف الدراسة

- بيان تطور مفهوم التنمية الى الاستدامة؛
- ابراز العلاقة بين القطاعات الاقتصادية و التنمية المستدامة؛
- توضيح ابعاد التنمية المستدامة و التركيز على الجانب البيئي؛
- التنمية المستدامة و حماية البيئة هي نتيجة حتمية للاستخدام الموفق و الرشيد للقطاعات الاقتصادية و نجاحها.

خامسا: حدود الدراسة

- **الحدود المكانية:** تم اختيار الجزائر لدراسة مساهمة القطاعات الاقتصادية الجزائرية في تحقيق تنمية مستدامة، و ركزنا في الدراسة على اهم القطاعات التي تساهم بنسبة كبيرة في تحقيق نمو مستدام.
- **الحدود الزمنية:** تم اختيار الفترة 2010-2021 نظرا للتطورات السريعة التي شهدها الاقتصاد الجزائري و العالم ككل.

سادسا: مبررات اختيار الموضوع

على اعتبار أن موضوع التنمية في الدول النامية يمثل تحديا كبيرا و مستمرا سواء من حيث مفرداته المرتبطة بالكثير من النظريات الاقتصادية، ذات الصياغة الرأسمالية، او من حيث محاولات استباقية لبناء نماذج مستقلة في ظل تحولات عميقة ،افرزتها العولمة، و جاءت مرتبطة بقضايا سياسية و اقتصادية و أخرى ذات طبيعة اجتماعية و ثقافية، من هنا كانت أسباب الاختيار التي تتلخص في ما يلي:

- كون الموضوع يصب في اختصاص الباحثة، إضافة الى الاهتمام بالقضايا التي لها صلة بالبيئة و التنمية؛
- الموضوع محل الدراسة يلقى اهتماما كبيرا من قبل الهيئات الدولية، الإقليمية و المحلية؛

- الرغبة في فهم السياق التاريخي للتنمية المستدامة؛
- محاولة فهم كيفية احداث التوازن بين القطاعات الاقتصادية لتحقيق التنمية المستدامة.

سابعا:المنهج المتبع في الدراسة

تماشيا مع طبيعة موضوع الدراسة و تبعا لمتطلبات البحث العلمي، و قصد الالمام بجوانب الدراسة فقد تعددت المناهج المتبعة في معالجة هذا الموضوع.

- المنهج الوصفي :تم اعتماده لوصف الموضوع، وتتبعه والوقوف على أدنى تفاصيله وكذلك جمع بيانات كافية ودقيقة عنه، من أجل الوصول إلى نتائج ملموسة وموضوعية؛.
- المنهج التاريخي :تم الاعتماد على هذا المنهج لفهم كيف تم الوصول من مفهوم التنمية الى التنمية المستدامة؛
- بالإضافة إلى المنهج التحليلي لدراسة الحالة التي اعتمدنا عليها في الفصل الثاني، باختيار اهم القطاعات الاقتصادية في الجزائر، وباستخدام مجموعة من الأدوات المنهجية كالمعلومات المتوفرة على مواقع الوزارات، وبعض الاحصائيات المتوفرة لدى الديوان الوطني للإحصائيات و التقارير المالية ... الخ.

ثامنا:صعوبات الدراسة

- لكل بحث مهما بلغت درجته العلمية و الاكاديمية صعوبات و عقبات تعترض طريقه، ومن اهم العقبات التي واجهتني في هذه الدراسة هي ندرة المراجع، و التي تناولت هذا الموضوع خاصة و صعوبة الحصول عليها سواء من خارج او داخل الوطن؛
- تداخل الموضوع في عدة تخصصات مما أدى الى اختلاف التعاريف و اختلاف وجهات النظر؛
- ندرة المعلومات و المعطيات المتعلقة بالقطاعات الاقتصادية و خاصة الاحصائيات؛
- عدم وجود منصات او مواقع وطنية خاصة بالطلبة بها معلومات متعلقة بالاقتصاد او القطاعات الاقتصادية.

تاسعا: أدوات الدراسة

تم الاعتماد في انجاز هذه الدراسة على مجموعة من المراجع ، وتتمثل في:

- الكتب، أطروحات دكتوراه، رسائل ماجيستر، المجلات، والملتقيات والمؤتمرات؛
- التقارير السنوية المالية المتاحة على الموقع الالكتروني الخاص بوزارة المالية، والتقارير السنوية للديوان الوطني للإحصائيات الجزائري، و اهم الاحصائيات و التصريحات للوزراء المتوفرة على موقع كل وزارة.

عاشرا:تقسيم الدراسة

للتمكن من الوصول لتحقيق الأهداف السالفة الذكر، والإحاطة بمختلف جوانب الموضوع، وللإجابة على مختلف التساؤلات التي تم طرحها في نطاق إشكالية الدراسة، تم تقسيم هذا العمل البحثي إلى فصلين كما يلي:

الفصل الأول تم فيه تقديم عموميات حول التنمية المستدامة و القطاعات الاقتصادية و الذي قسم بدوره الى ثلاث مباحث، حيث تم في المبحث الأول التطرق الى المفاهيم المتعلقة بالتنمية المستدامة، كما تم التطرق في المبحث الثاني الى القطاعات الاقتصادية مفهومها و أنواعها و أهميتها، اما المبحث الثالث فقد بينا العلاقة التي تربط التنمية المستدامة بالقطاعات الاقتصادية.

الفصل الثاني تم التطرق فيه الى مجهودات الجزائر في تحقيق اهداف التنمية المستدامة و الذي قسم بدوره الى ثلاثة مباحث حيث المبحث الأول عبارة عن صورة لواقع التنمية المستدامة في الجزائر، اما المبحث الثاني فقد تم فيه تناول كيفية مساهمة القطاعات الاقتصادية في نمو الاقتصاد الوطني .

الفصل الثالث الذي بينا فيه واقع القطاعات الاقتصادية في ظل التنمية المستدامة و مساهمة القطاعات الاقتصادية في نمو الاقتصاد الوطني مع ابراز مختلف البرامج التنموية التي تبنتها الجزائر لدفع عجلة النمو في مختلف المجالات.

وفي الأخير تنتهي الدراسة بخاتمة تتضمن اختبار الفرضيات، واهم النتائج التي توصلنا اليها و مختلف التوصيات.

الفصل الاول:

مفاهيم أساسية حول التنمية المستدامة والقطاعات الاقتصادية

تمهيد

التنمية المستدامة من المفاهيم الحديثة في الفكر التنموي و التي جاءت كبديل لمفهوم التنمية التقليدي، حيث ينطلق هذا المفهوم من فكرة أساسية مفادها أن إشباع حاجات الحاضر والارتقاء بالرفاهية الاجتماعية لا يمكن أن يكون على حساب قدرة الأجيال المستقبلية في تلبية احتياجاتها المختلفة سواء كانت مادية او روحية، وذلك من خلال الحفاظ على قاعدة الموارد الطبيعية بل وزيادتها و العمل على دمج البعد البيئي في السياسات التنموية الاقتصادية والاجتماعية، والحد من تقديم الدعم والمساندة للصناعات التي تشكل مصدرا كبيرا للانبعاثات الغازية ذات التأثير الكبير على البيئة.

لا يزال العالم اليوم يواجه تحديات كبيرة في مجالات التنمية خاصة ما يتعلق بالأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة وهي الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وبالأخص عندما نعرف أن ما زال هناك ما يزيد على بليون إنسان يعيش في ظل عتبة الفقر، كما أن انعدام استقرار الدخل وتراجع القدرة الشرائية للأفراد داخل البلدان فيما بينها آخذ في التزايد، وفي الوقت ذاته التغيير في أنماط الاستهلاك والإنتاج غير المستدامة التي تؤدي إلى تكاليف اقتصادية و اجتماعية باهظة.

لذلك يقتضي تحقيق التنمية المستدامة اجراءات وسياسات عالمية ووطنية يكون من شأنها التقليل من هذه الهوة والوفاء بالتطلعات المشروعة للشعوب صوب إحراز مزيد من التقدم في المجالات التنموية الرئيسية (الاقتصادية، الاجتماعية والبيئة) .

حيث ان للقطاعات الاقتصادية دور كبير في عملية التنمية المستدامة، مما جعل دول العالم تدخل في صراعات من اجل تطوير صناعة معينة او ابتكار يساعد الأجيال القادمة على الحفاظ على مواردها، حيث انه على سبيل المثال نأخذ القطاع الصناعي الذي يعتبر اكثر القطاعات الإنتاجية قدرة على خلق الثروة داخل الاقتصاد الوطني، مما ينتج عن ذلك تحسن للأوضاع الاجتماعية للمجتمع.

وفي هذا الفصل سوف نحاول الوقوف في المبحث الأول على كل الجوانب المتعلقة بمفهوم التنمية المستدامة من خلال التعرض للسياق التاريخي لها و تطورها، ثم التطرق لمفهوم التنمية المستدامة أهدافها و أهميتها، ونختم هذا المبحث بإبراز ابعاد و خصائص التنمية المستدامة، و في المبحث الثاني نتطرق الى معرفة القطاعات الاقتصادية وانواعها وغيرها من المفاهيم وفي المبحث الثالث نقوم بإبراز مفهوم التنمية المستدامة في القطاعات الاقتصادية.

المبحث الاول: عموميات حول التنمية المستدامة

برز مفهوم التنمية المستدامة في العقد الأخير من القرن العشرين، على غرار تفاقم المشكل البيئي، وبداية تصادم مصالح الحكومات مع بعض اطراف المجتمع المدني، ونخص بالذكر الجمعيات المدافعة على حقوق الإنسان، والجمعيات الناشطة لحماية البيئة والمطالبة بالحفاظ على الموارد للأجيال القادمة، وإهمال الرعاية اللازمة للحد من التلوث وما ينجر عنه من تدمير للطبيعة مما يعكر صفو حياة الإنسان الذي يطمح للرفاهية، فمفهوم التنمية المستدامة جاء كبديل لمفاهيم تنموية سابقة، فهذا المفهوم الجديد يعبر عن إشباع حاجات الحاضر والارتقاء بالرفاهية الاجتماعية الذي لا يمكن تحقيقه على حساب الأجيال القادمة، ولا يكون ذلك إلا بالحفاظ على قاعدة الموارد بل وزيادتها.

المطلب الأول: تاريخ الفكر التنموي وتطوره و تعريف التنمية المستدامة

أولا: التطور التاريخي لمفهوم للتنمية المستدامة

ان الناظر إلى تاريخ التنمية المستدامة يجد أن بوادر ظهورها تعود إلى بداية القرن الماض ي لكنها لم تلق اهتماما كبيرا إ في سنوات السبعينيات والثمانينيات من نفس القرن .سيتم من خلال هذا العنصر الوقوف على أهم المحطات- ذات التدرج التاريخي -التي أدت إلى تطور هذا المفهوم: [1]

- **1915**: قامت اللجنة الكندية للمحافظة على البيئة بالإشارة إلى مسألة نقل رأس المال الطبيعي للأجيال القادمة.
- **1948**: تأسس الاتحاد الدولي للمحافظة على الطبيعية (**IUCN ,International Union for Conservation of Nature**) كأول منظمة للمحافظة على البيئة ذات طابع دولي.
- **1950**: نشر الاتحاد الدولي للمحافظة على البيئة تقريرا" بيان عن المحافظة على الطبيعة عبر العالم "ليكون بعد ذلك تقريرا دوليا رائدا في تحديد العلاقة بين البيئة والاقتصاد.
- **1968**: إنشاء نادي روما الذي ضم العديد من العلماء والمفكرين والاقتصاديين وكذا رجال الأعمال وقد كانت أهم نشاطاته هي الدعوة للمحافظة على البيئية من خلال إجراء أبحاث تخص التطور الذي وصل إليه العالم في محاولة لتقنين نمط التنمية المتبع من كل الدول -خاصة المتقدمة-.

1- حسام موفق، التنمية المستدامة و تحقيق العدالة الاجتماعية: دراسة حالة النقل الجماعي عبر الطرقات في ولاية باتنة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوره الطور الثالث في العلوم الاقتصادية، شعبة اقتصاد النقل والامداد، جامعة باتنة1- الحاج لخضر-، باتنة، الجزائر، 2017/2016، ص 4-12.

➢ **1972**: قام ممثلو 20 دولة أعضاء في نادي روما(دولة مصر كانت هي الدولة العربية الوحيدة) بالتحضير لاجتماع تم من خلاله نشر تقرير مفصل حول الوضعية الحالية التي آلت إليها البشرية تحت عنوان " **حدود التنمية** " أثار هذا التقرير ضجة كبيرة بين علماء الاقتصاد الداعين إلى تحقيق النمو الاقتصادي من أجل حياة أفضل وبين أنصار البيئة الداعين إلى صفر نمو من أجل المحافظة على البيئة .جاء في هذا التقرير دراسة العالم" جاي فورستر " التي استعملت خمس مؤشرات(استنزاف الموارد الطبيعية، النمو السكاني، التصنيع، سوء التغذية وتدهور البيئة)في نموذج جديد في ذلك الوقت لقياس مدى خطورة نمط النمو المتبع من طرف العالم في دراسة استشرافية لمدة 30 سنة نتائج بحث فورستر كشفت أنه إن لم يتم اتخاذ إجراءات تساهم في زيادة عقلانية النمو فإن الموارد الطبيعية لن تكفينا على المدى الطويل.[1]

➢ **1972**: بالتحديد في الفترة ما بين 5-16 جوان 1972 انعقد مؤتمر الأمم المتحدة بستوكهولم، السويد، أهم أهداف هذا المؤتمر كانت في تقريب أنصار الاقتصاد وأنصار البيئة إلى توافق مبدئي بلور في مفهوم جديد- طور من قبل الباحثين "إينياسي صاش" و"موريس سترونغ" وآخرين- سمي بـ" التنمية الملائمة للبيئة ". رفع هذا المؤتمر مستوى الوعي العالمي فيما يخص القضايا البيئية، ففي الفقرة السادسة من هذا التقرير تم التصريح بخطورة الوضع الذي آلت إليه البشرية:

"لقد بلغنا نقطة تاريخية تحتم علينا أن نصوغ إجراءاتنا في العالم أجمع متوخين أشد الحرص بشأن عواقبها البيئية .فربما أدى بنا الجهل أو اللامبالاة إلى إلحاق ضرر جسيم يمكن علاجه ببيئة الأرض التي هي عماد حياتنا ورفاهنا .وعلى العكس من ذلك، يمكن من خلال المعرفة الأكمل وتوخي الحكمة في العمل، أن نحقق لأنفسنا ولذريتنا حياة أفضل في بيئة أكثر تواؤما مع احتياجات البشر وآمالهم ...إن صون البيئة البشرية وتحسينها لأجيال الحاضر والمستقبل أصبح هدفا سبيل لبني الإنسان إلا تحقيقه."

انبثق عن هذا المؤتمر:

* 26 مبدأ ومخططا تنفيذيا مكون من109 توصية.

* إنشاء الجمعية العامة للأمم المتحدة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في ديسمبر 1972.

➢ **1980**: نشر الاتحاد العالمي للحفاظ على الطبيعة تقريرا تحت عنوان" الاستراتيجية العالمية للمحافظة على البيئة ". شهد هذا التقرير أولى ملامح تعريف محتمل للتنمية المستدامة في إطار توافق بين التنمية الاقتصادية والبيئة الإيكولوجية

1- حسام موفق، مرجع سبق ذكره، ص6.

المحيطة بالإنسان، عرف الاتحاد العالمي للحفاظ على الطبيعة التنمية المستدامة على أنها" :السعي الدائم لتطوير نوعية الحياة الإنسانية مع الاخذ بعين الاعتبار قدرات النظام البيئي الذي يحتضن الحياة وإمكاناته.

➢ **1982**: نشر برنامج الأمم المتحدة للبيئة تقريرا عن الحالة الفعلية للبيئة العالمية معتمدا في تقريره على بيانات وإحصائيات علمية دقيقة دقت ناقوس الخطر .من بين ما نشر في هذا التقرير: "أكثر من 22 ألف نوع من الخلايا النباتية والحيوانية كانت في طريقها إلى الانقراض، وأن ألوفا غير معروفة يمكن أن تكون قد اختفت نهائيا [...] الأنشطة البشرية أطلقت عام 1981 في الهواء 990 مليون طن من أكسيد الكبريت و 68 مليون طن من أكسيد النيتروجين و57 مليون طن من المواد الدقيقة العالقة و 177 مليون طن من أول أكسيد الكربون من مصادر ثابتة ومتنقلة[1]".

➢ **1987**: بالتحديد في27 أفريل 1987 أصدرت اللجنة العالمية للبيئة والتنمية تقريرا تحت عنوان" مستقبلنا المشترك" والمعروف أيضا" بتقرير برانتلاند، يعتبر هذا التقرير هو الأول من نوعه الذي يتكلم بصريح العبارة عن التنمية المستدامة حيث خصص فصلا كاملا للتكلم عنها وقد تم إعطاء تعريف واضح و بسيط:" تلبية احتياجات الحاضر دون الاخلال بقدرات الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها".

وضعت اللجنة 7 نقاط أساسية(أسمتها ضروريات استراتيجية)من أجل تحقيق تنمية مستدامة:

* إعادة تجديد النمو؛

* تحسين نوعية النمو؛

* تلبية الحاجات الأساسية لحياة الإنسان؛

* ضمان مستوى مستدام للسكان؛

* المحافظة وتعزيز قاعدة الموارد؛

* إعادة توجيه التكنولوجيا وإدارة المخاطر؛

* دمج البيئة والاقتصاد في اتخاذ القرارات.

1- حسام موفق، مرجع سبق ذكره، ص7.

➢ **1989**: بالتحديد 22 مارس 1989، نظم برنامج الأمم المتحدة للبيئة اجتماعا في مدينة بازل نتج عنه وضع اتفاقية بازل الأولى الخاصة بالتحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود .موضوع الاهتمام بالبيئة – بالأخص إدارة النفايات الخطرة– ترجع أصوله في برنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى سنة 1981 عندما تم ادراجه في برنامج مونتفيديو الأول بشأن القانون البيئي باعتبارها أحد المجالات الثلاثة ذات الأولوية .دخلت اتفاقية بازل حيز التنفيذ في 5 ماي1992 وبلغ عدد أطرافها175 طرفا في بداية سنة 2011 ووصل181 عضو في 18 جويلية 2014. تم تلخيص أهداف هذه الاتفاقية كالآتي:

* الحد من توليد النفايات الخطرة وتعزيز الإدارة السليمة بيئيا للنفايات الخطرة أينما كان مكان التخلص منها؛

* تقييد نقل النفايات الخطرة عبر الحدود حيثما يعتبر متوافقا مع مبادئ الإدارة السليمة بيئيا؛

* إطار تنظيمي يطبق على الحا ت التي يكون فيها النقل عبر الحدود مسموحا به.

➢ **1992**: بالتحديد من 3 إلى14جوان1992 . بدأ التحضير لهذا الاجتماع سنة 1989 ، فبعد 20 سنة من قمة ستوكهولم، نظمت الأمم المتحدة أكبر اجتماع يهتم بموضوع البيئة والتنمية المستدامة .حيث حضره ممثلو 172 دولة من بينهم 108 ممثل بين رئيس دولة وعضو سامي في حكومة، 2400 جمعية غير حكومية وما مجموعه17000 فرد.

اجتماع الأمم المتحدة المعنون "مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة والتنمية" " وأطلق عليه أيضا اسم "قمة الأرض بسبب حجمه الكبير.

تم تعريف النقل المستدام حسب قمة ريو على أساس 20 مبدأ حيث ينص المبدأ الآول من هذه الاتفاقية على ما يلي:

"البشر هم مركز اهتمامات التنمية المستدامة .ويحق لهم أن يحيوا حياة صحية ومنتجة في وئام مع الطبيعة ".

تجدر الإشارة كذلك أن العنصر البشري كان الأساس في إعلان ستوكهولم 1972.

اهم مخرجات 31 هذه القمة هي:

* اتفاقية الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ؛

* اتفاقية التنوع البيولوجي؛

* اعلان ريو؛

* مبادئ الغابات؛

* برنامج عمل القرن 21.

➢ **1997**: في إطار سلسلة ملتقيات الأمم المتحدة للبيئة والتنمية، عقدت الأمم المتحدة اجتماعا دوليا بتاريخ 11 ديسمبر 1997 في كيوتو، اليابان. هذا الاجتماع نتج عنه بروتوكول كيوتو الذي يعتبر خطوة تنفيذية اتفاقية الأمم المتحدة المبدئية بشأن التغير المناخي. هذا البروتوكول الذي كان هدفه الأساسي" تثبيت تركيز الغازات الدفيئة في الغلاف الجوي عند مستوى يحول دون حدوث تدخل بشري خطير في النظام المناخي ".انطلاقا من فرضية أن الوضع الحالي الذي آلت إليه البشرية- فيما يتعلق بمستوى الغازات الدفيئة في الجو -يقع على عاتق الدول المتقدمة بسبب أكثر من 150 سنة من النشاط الصناعي المكثف، ولهذا فإن جل المسؤولية تم تحميلها لهذه الدول تحت مبدأ" المسؤوليات مشتركة لكن متباينة.[1]

اعتمد بروتوكول كيوتو في نفس فترة انعقاد الاجتماع، وقد حددت القواعد التفصيلية لتطبيقه في مراكش سنة2001 (المعروفة باتفاقيات مراكش) لكنه دخل حيز التنفيذ في 16 فيفري سنة 2005 لتحدد الفترة من 2008 إلى سنة 2012 كأول فترة التزام لتطبيق نصوص الاتفاقية .وصل عدد الأطراف التي صادقت على بروتوكول كيوتو 192 طرف من مجموع 197 طرف في اتفاقية الأمم المتحدة للتغير المناخي.

توضح الخريطة 01 الأطراف التي صادقت على بروتوكول كيوتو:

خريطة رقم (1-01): الاطراف التي صادقت والتي لم تصادق على بروتوكول كيوتو

المصدر: حسام موفق، المرجع السابق،ص10.

1- حسام موفق، مرجع سبق ذكره، ص9-10.

حسب نفس المصدر السابق فإن الانبعاثات العالمية من ثاني أكسيد الكربون في سنة 1990 قدرت بـ 22.7 مليار طن، عند الموافقة على بروتوكول كيوتو سنة 1997 بلغت 24.4 مليار طن وفي سنة 2011 قدرت بـ33.9 مليار طن.

➢ **2002**: بالتحديد من 26 أوت إلى 04 سبتمبر 2002. عقدت الأمم المتحدة قمة جوهانسبورغ الثانية أين تم التحضير لها في أربعة اجتماعات ما بين سنتي 2001 و2002 جاءت هذه القمة بعد 10 سنوات من قمة الأرض الأولى في ريو دي جانيرو لتعيد بعث النقاش حول موضوع التنمية المستدامة؛ بما في ذلك" تحسين حياة الناس والمحافظة على الموارد الطبيعية في عالم يشهد نموا سريعا في عدد السكان، والزيادة المستمرة في الطلب على الغذاء والماء والمأوى والصرف الصحي والطاقة والخدمات الصحية والآمن الاقتصادي.

وضعت هذه الاتفاقية مجموعة من الأهداف الواجب تحقيقها مثل :تحسين وضعية العيش بالنسبة للمرافق الصحية عن طريق تقليص نسبة أولئك الذين لا تتوفر لديهم هذه المرافق إلى النصف بحلول عام 2015 ، تطوير انتاج واستخدام المواد الكيماوية بطرق صديقة للبشر والبيئة بحلول 2020 ، المحافظة على التنوع البيولوجي- خاصة المخزون السمكي-.

➢ **2005**: دخول بروتوكول كيوتو حيز التنفيذ.

➢ **2008**: بداية أول فترة التزام لتطبيق نصوص اتفاقية كيوتو.

➢ **2012**: (بالتحديد في الفترة من 20إلى 22 جوان2012) في الذكرى العشرين لقمة الأرض في ريو دي جانيرو سنة 1992 والذكرى العاشرة لقمة جوهانسبورغ سنة 2002 ، نظمت الأمم المتحدة قمة ريو دي جانيرو لتكون واحدة من أكبر الاجتماعات الدولية التي تهتم بموضوع التنمية المستدامة.

عقد الاجتماع ليدور حول موضوعين رئيسيين هما : (1)الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر(2) الإطار المؤسساتي للتنمية المستدامة .وقد طرحت 07 مواضيع أساسية للنقاش بشكل عاجل وهي: (1)توفير عمل لائق لكل الأفراد (2)التوجه نحو إنتاج طاقة مستدامة (3)جعل المدن مستدامة (4)الأمن الغذائي (5)توفير المياه للكل (6) المحافظة على المحيطات (7) تسيير الاستعداد للكوارث الطبيعية.[1]

1- حسام موفق، مرجع سبق ذكره، ص11.

➢ **2012**: انتهاء فترة الالتزام الأولى باتفاقية كيوتو وعقد اجتماع تقييمي في الدوحة- قطر(في 8 ديسمبر 2012)أين تم الاتفاق على أهداف جديدة ووضع برنامج لفترة التزام ثانية من1 جانفي 2013 إلى 31ديسمبر 2020. أهم ما جاء في هذه الاتفاقية:

* تحيين قائمة الغازات الدفيئة(ثاني أكسيد الكربون، الميثان، أكسيد النيتروز، مركبات الهيدرو فلوروكربون، مركبات الهيدروكربون المشبع بالفلور، سداسي فلوريد الكبريت وثلاثي فلوريد النيتروجين).

* خفض الانبعاثات الكلية من الغازات السالفة الذكر بنسبة 18 % على الاقل مقارنة بمستويات سنة الأساس (1990) في فترة الالتزام الثانية.

الشكل رقم (1-01) : التغير في انبعاثات غازات الاحتباس الحراري من السنة. الأساس إلى عام 2010

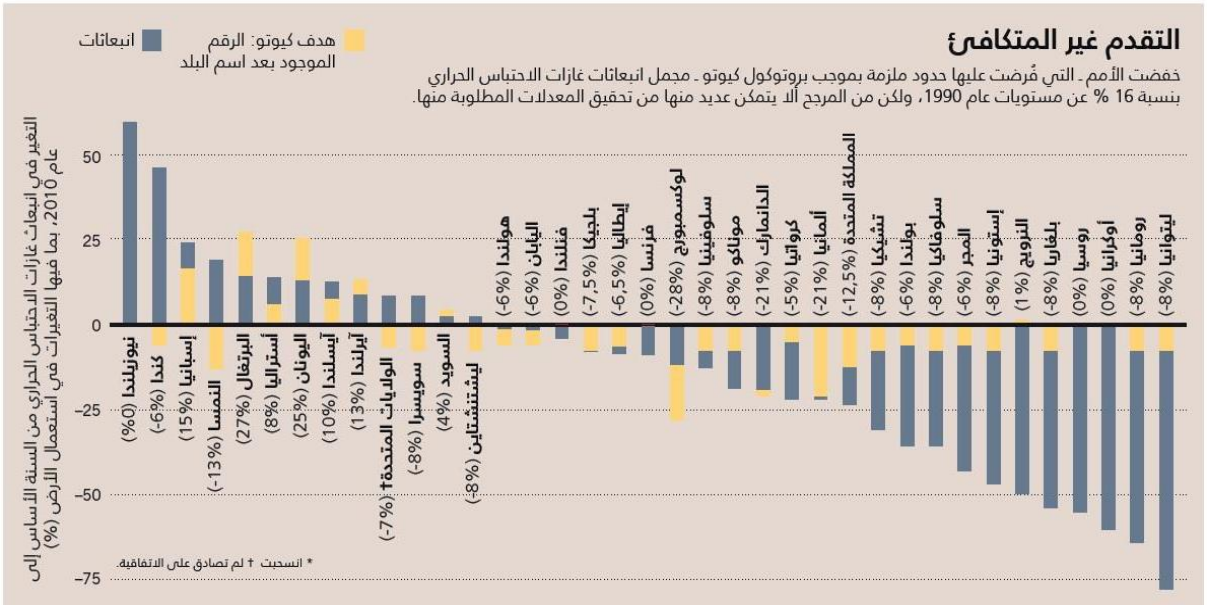

المصدر: حسام موفق: المرجع السابق، ص 13.

يوضح الشكل الموالي التغير في انبعاثات غازات الاحتباس الحراري من السنة الأساس إلى عام 2010:

➢ **2015**:[1] مؤتمر قمة الأمم المتحدة للتنمية 2015 سيجتمع أكثر من 150 زعيماً من زعماء العالم بمقر الأمم المتحدة الرئيسي الكائن في نيويورك من أجل اعتماد خطة جديدة وطموحة للتنمية المستدامة اعتماداً رسمياً في سياق عقد مؤتمر قمة يستغرق 3 أيام بدءً من يوم الجمعة الموافق 25 أيلول/ سبتمبر.

ويمثل عام 2015 فرصة تاريخية وغير مسبوقة للجمع معاً بين بلدان العالم وشعوبه من أجل اتخاذ قرارات بشأن الطرق الجديدة لتحسين حياة الناس في كل مكان، والشروع في السير قدماً على تلك الطرق. وستحدّد تلك القرارات مسار العمل العالمي للقضاء على الفقر وتعزيز الرخاء والرفاهية للجميع وحماية البيئة والتصدي لتغير المناخ.

وتتكون هذه الخطة الجديدة المعنونة: "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030"، التي وافقت عليها الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والبالغ عددها 193 دولة، من إعلان واحد وسبعة عشر هدفاً من أهداف التنمية المستدامة و169 غاية.

ثانيا: تعريف التنمية المستدامة

مفهوم التنمية المستدامة جاء كبديل لمفاهيم تنموية سابقة، فهذا المفهوم الجديد يعبر عن إشباع حاجات الحاضر والارتقاء بالرفاهية الاجتماعية الذي لا يمكن تحقيقه على حساب الأجيال القادمة، ولا يكون ذلك إلا بالحفاظ على قاعدة الموارد بل وزيادتها، وتعد السياسات الاقتصادية الدولية والمحلية الهيكل القائم والمحرك الأساسي لكل نشاط اقتصادي باعتبارها الموجه الأساسي لتحقيق تنمية مستدامة شاملة كمصطلح جديد .كما يدعو هذا المفهوم الجديد الدول والحكومات إلى ضرورة دمج البعد الاقتصادي والبعد الاجتماعي والبعد البيئي بالإضافة إلى البعد التكنولوجي في سياساتها التنموية.

و قبل شرح مفهوم التنمية المستدامة علينا اولا ضبط بعض المفاهيم التي لها علاقة بالموضوع ومحاولة تحديد معناها و المغزى منها، ومن اهم هذه المصطلحات: التنمية و الاستدامة.

❖ التنمية: هناك العديد من المحاولات لتحديد مفهوم التنمية، حتى غدا هذا المفهوم من المفاهيم الشائعة لدى الأفراد و الهيئات، هذا بعد أن تعددت مفاهيمها لدرجة أحدثت نوع من الخلط بينها وبين مفاهيم أخرى كالتطور، التقدم و النمو الاقتصادي.

1- مؤتمر قمة الأمم المتحدة للتنمية 2015، متوفر على الموقع الالكتروني: https://apps.who.int

تعريف1:" تعرف **هيئة الأمم المتحدة التنمية** بأنها :العمليات التي توجه جهود كل من الأهالي والسلطات الحكومية لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمعات المحلية، وتحقيق التكامل لهذه المجتمعات في إطار حياة الأمة، ومساعدتها على المساهمة التامة في التقدم القومي، وتقوم هذه العملية على عاملين : إحداها مساهمة الأهالي في الجهود المبذولة لتحسين مستوى معيشتهم، وثانيها توفير ما يلزم من الخدمات الفنية، وغيرها بطريقة من شأنها تشجيع المبادرة والمساواة التامة، والمساعدات المتبادلة بين عناصر المجتمع، وجعل هذه العناصر أكثر فعالية."[1]

تعريف2:"**وتعرف هيئة التنمية الدولية للولايات المتحدة الأمريكية** لتنمية بأنها فعل اجتماعي يساعد الناس في المجتمع على تنظيم أنفسهم للتخطيط والتنفيذ، حيث يقومون برسم الخطط الكفيلة بسد هذه الاحتياجات، وعلاج تلك المشاكل، وتنفيذ هذه الخطط، معتمدين في ذلك على الموارد إذا لزم الأمر عن طريق الخدمات والمساعدات المادية التي تقدمها الهيئات الحكومية والأهلية خارج نطاق المجتمع المحلي."[2]

تعريف3:" ويعرف كل من **نيتل** و**روبرتسون** التنمية على أنها العملية التي بمقتضاها تسعى إلى أجهزة الدولة لرفع مكانة المجتمع، وتحقيق المساواة وتكريس العدالة ومقاربتها بالأمم الأخرى التي تحتل مكانة ،مرموقة." [3]

يمكن استنتاج تعريف شامل للتنمية الا و هي: عبارة عن التغيير الإرادي الذي يحدث في المجتمع سواء اجتماعيا، أم اقتصاديا، أم سياسيا، بحيث ينتقل من خلاله من الوضع الحالي الذي هو عليه إلى الوضع الذي ينبغي أن يكون عليه، بهدف تطوير وتحسين أحوال الناس من خلال استغلال جميع الموارد والطاقات المتاحة حتى تستغل في مكانها الصحيح، ويعتمد هذا التغيير بشكل أساسي على مشاركة افراد المجتمع نفسه.

❖ الاستدامة: يصعب صياغة تعريف موحد لفكر الاستدامة لأنه ببساطة الاستدامة يجب أن تكون أقرب إلى مفهوم شامل يتيح لكافة الدول و المنظمات على مستوى العالم لإعادة صياغته بالصورة التي تلبي و تفي باحتياجات التنمية من دولة لأخرى ليس فقط ولكن من مكان لآخر فالتحديد هنا ليس مطلوب و لكن المطلوب هو شمولية الفكر خلال التوصل إلى إطار عام يوضح و يشرح بأسلوب بسيط.

1- نور الدين قلقيل، حوكمة المدن و التنمية المستدامة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم السياسية، تخصص تنظيمات سياسية و إدارية، جامعة باتنة-1-، باتنة، الجزائر، 2017-2018، ص13.

2- مصطفى زايد، التنمية الاجتماعية و نظام التعليم الرسمي في الجزائر(1962-1980)، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، ص63.

3- السيد الحسيني، التنمية و التخلف، دراسة تاريخية بنائية، القاهرة، مطابع سجل العرب، 1980، ص120.

تعريف1:" هي مفهوم يطلق على البيئة الحيوية متنوعة الكائنات الحية، والعوامل الطبيعية التي تحافظ على وجودها لأطول فترة زمنية ممكنة، وأيضا تعرف الاستدامة بأنها الحفاظ على نوعية الحياة من خلال التأقلم مع البيئة عن طريق استغلال الموارد الطبيعية لأطول مدى زمني ممكن يؤدي إلى المحافظة على استمرار الحياة، ومن التعريفات الأخرى لمفهوم الاستدامة بأنها مجموعة من العمليات الحيوية التي توفر وسائل الحياة للكائنات الحية بمختلف أنواعها، مما يساعدها في المحافظة على تعاقب أجيالها، و تطوير وسائل نموها مع مرور الوقت."[1]

تعريف2: يرى البعض أن الاستدامة هي عبارة عن: "كيفية تحقيق النمو الذي يأخذ بعين الاعتبار ويراعي الجانب الإنساني بكل أبعاده، الاقتصادية والاجتماعية والأخلاقية ولن يتم ذلك دون القضاء على كل أشكال الاختلالات والفوارق سواء كانت داخل نفس المجتمع أي بين مختلف الفئات التي تشكله وكذلك بين دول الشمال والجنوب أو بين مختلف الأجيال".[2]

تعريف3: "تزويد الأجيال القادمة بحجم من الفرص بقدر يماثل أو أكثر مما تم تزويد الأجيال الحالية به" ، وهذا التعريف يجعل الاستدامة عملية تتعلق بالحق في الحصول على الفرص المستدامة بالإضافة إلى كونها متعلقة بإدارة الموارد مما يعطيها بعدا إنسانيا واضحا.[3]

ومن التعاريف تم استخلاص العناصر التالية للاستدامة :

– عدم استمرارية الأنماط الاستهلاكية الحالية واستبدالها بأنماط استهلاكية وإنتاجية مستدامة.

– اختلاف مفاهيم الاستدامة باختلاف المنظور الذي ينظر إليه للاستدامة، فهناك المنظور الاقتصادي والمنظور البيئي والمنظور الاجتماعي للتنمية المستدامة، ووفقا للمنظور الاقتصادي، تعني الاستدامة استمرارية وتعظيم الرفاه الاقتصادي لأطول فترة ممكنة، أما قياس هذا الرفاه فيكون عادة بمعدلات الدخل والاستهلاك ويتضمن ذلك الكثير من مقومات الرفاه الإنساني مثلا :الدخل والطعام والمسكن والنقل الملبس والصحة والتعليم، أما في بعديها الاقتصادي والاجتماعي معا، فالاستدامة: " تعني الاهتمام بتوفير فرص الحصول على العمل والخدمات العامة و أهمها : الصحة و التعليم

2–مفهوم الاستدامة، متوفر على الموقع الإلكتروني : https://mawdoo3.com

1– العايب عبد الرحمان و بن عبد الله أسماء، استدامة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر: السياق و التحديات، في مطبوعات الملتقى الوطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، 06.07/ديسمبر/2017، ص3–4.

2– محمد محمود عبد الله يوسف، مدخل جديد لتحقيق التنمية الاستدامة الاقتصادية للمجتمعات و المشروعات "دراسة حالات مقارنة"، المجلة الاكاديمية للأبحاث و النشر العلمي، الإصدار الثامن عشر، 2020/10/05، جامعة القاهرة، القاهرة، مصر، ص94.

والعدالة . أما ما يتعلق بالشق البيئي، فيعني الحد من التدهور البيئي ومحاولة إبطاء التغيرات المناخية وكذلك الحد من استنزاف الثروات الطبيعية".

تعريف التنمية المستدامة: تعددت تعريفات و استخدامات التنمية المستدامة و اصبح مفهومها واسع التداول و متعدد المعاني، فالبعض يتعامل مع التنمية المستدامة كرؤية أخلاقية تناسب اهتمامات و أولويات النظام العالمي الجديد، و البعض يرى انها نموذج تنموي و بديل عن النموذج الصناعي الرأسمالي. او ربما أسلوبا لإصلاح أخطاء و تعثرات هذا النموذج في علاقته بالبيئة و غيرها من وجهات النظر، و في ما يلي سيتم الاستعانة بأهم التعاريف التي تم طرحها على مر الزمن.

تعريف1: يعتبر التقرير الصادر عن هذه اللجنة العالمية للبيئة و التنمية سنة 1987 نقطة التحول في تطور مفهوم التنمية المستدامة اعتبر هذا التقرير أهم ما تم نشره في سنوات الثمانينيات من القرن الماضي، وقد أعطى أحد أكثر التعاريف استعمالا في أدبيات التنمية المستدامة. حيث ورد في التقرير التعريف التالي:[1] " التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها الخاصة"، هذا التعريف يحتوي على مفهومين اساسين هما:

- مفهوم (الحاجات) وخصوصا الحاجات الأساسية للناس و التي ينبغي ان تعطي الأولوية المطلقة.

- فكرة (القيود) التي تفرضها حالة التكنولوجيا و التنظيم الاجتماعي على قدرة البيئة للاستجابة لحاجات الحاضر و المستقبل؛ و يقصد بالاحتياجات ضمن هذا التعريف العناصر الثلاثة المترابطة داخليا ضمن عملية التنمية المستدامة وهي البيئة و الاقتصاد و المجتمع مع الاعتراف بوجود حدود للقدرة البيئية على توفير الموارد المطلوبة لتلبية احتياجات الحاضر و احتياجات الأجيال القادمة.

تعريف2: عرفت هيئة الأمم المتحدة التنمية المستدامة في المؤتمر21 للبيئة والتنمية من خلال المبدأين 3 و 4 للمؤتمر على أنها: " ضرورة إنجاز الحق في التنمية لكي تتحقق التنمية المستدامة ينبغي أن تمثل الحماية البيئية جزء لا يتجزأ من عملية التنمية ولا يمكن التفكير فيها بمعزل عنها".[2]

1- زكية بوسعد، استراتيجية التمكين و دورها في تنمية راس المال الفكري لتعزيز التنمية المستدامة -دراسة حالة الجامعات الجزائرية-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علوم التسيير، تخصص موارد تسيير بشرية، جامعة باتنة-1-، باتنة، الجزائر، 2018، ص115-116.

2- حسام موفق، مرجع سابق، ص14.

تعريف3:عرفت منظمة التغذية والزراعة العالمية، التنمية المستدامة على أنها" إدارة وحماية قاعدة الموارد الطبيعية وتوجيه التغير التقني والمؤسسي بطريقة تضمن تحقيق استمرار وإرضاء الحاجات البشرية للأجيال الحالية والمستقبلية بصورة مستمرة، فهذه التنمية المستدامة التي تحافظ على الأراضي والمياه والنبات والمصادر الحيوانية والنباتية التي لا تضر بالبيئة، وتتسم بأنها ملائمة من الناحية الفنية، ومناسبة من الناحية الاقتصادية ومقبولة من الناحية الاجتماعية".[1]

تعريف4: "تلك التنمية التي تستخدم الموارد الطبيعية دون ان تسمح باستنزافها او تدميرها جزئيا او كليا"[2].

تعريف5: "نمط للنمو يسمح للأجيال المستقبلية ان تعيش في مستوى لا يقل عن نمط ودرجة النمو الحالية بل قد يزيد عنه"[3].

تعريف6: عرف المشرع الجزائري التنمية المستدامة وذلك عند إصدار القانون رقم 03-10 المؤرخ في 19 جمادى الأول عام 1424 هـ الموافق ل 19 جويلية 2003 ، والذي يتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، حيث نص في المادة الرابعة، التنمية المستدامة: "مفهوم يعني التوفيق بين تنمية اجتماعية واقتصادية قابلة للاستمرار وحماية البيئة، أي ادراج البعد البيئي في إطار التنمية تضمن تلبية حاجات الأجيال الحاضرة والأجيال المستقبلية".[4]

يتبين مما سبق ان مفهوم التنمية المستدامة متعدد الاستخدامات ومتنوع المعاني لهذا ظهرت تعاريف متنوعة، وعلى أساس كل التعاريف المدرجة أعلاه يمكن القول ان التنمية المستدامة تسعى الى تحقيق الازدهار الاقتصادي و تحسين نوعية حياة البشر و تلبية احتياجاتهم باستخدام جميع الموارد المتاحة بطريقة عقلانية و لكن مع مراعاة القدرة البيئية، الى جانب البحث عن بدائل لهذه الموارد و بكلف متدنية بهدف الحفاظ عليها أطول مدة زمنية ممكنة لضمان تسهيل قدرة الأجيال المقبلة لتلبية حاجاتهم هذا عن طريق الاستغلال الأمثل للموارد و الحفاظ عليها من الزوال.

3- حسام موفق، مرجع نفسه، ص15.

2- عثمان محمد غنيم، ماجدة احمد أبو زنط، التنمية المستدامة: فلسفتها و أساليب تخطيطها و أدوات قياسها، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص25.

2- عماد عريس جاسم، خولة حسين حمدان، نموذج مقترح لتدقيق المؤسسات الصحية لتحقيق التنمية المستدامة، مجلة دراسات محاسبية و مالية، المجلد11، العدد34، صادرة عن المعهد العالي للدراسات المحاسبية و المالية، جامعة بغداد، الفصل الأول لسنة 2016، ص176.

3- الجريدة الرسمية- الدولة الجزائرية-، القانون (03-10)، العدد43، 2003/07/20، ص09.

الشكل رقم (1-02): مفهوم التنمية المستدامة

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على المعلومات السابقة

المطلب الثاني: اهداف و أهمية التنمية المستدامة

اولا: اهداف التنمية المستدامة:

ان سعي الحكومات و المؤسسات ومنظمات المجتمع المدني الى تحقيق التنمية المستدامة، هو ناجم عن الوعي الدي تكتسبه هذه الفئات، وذلك بالنظر الى الأهداف الرامية و التي تسعى للحصول عليها، و كنتيجة لذلك سوف تعطي او تمنح فرصا للبشرية جمعاء عند تحقيقها، وهذا ما جعلها تكتسب أهمية كبيرة ،اعتمدت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ال 193 بتاريخ 25 سبتمبر 2015 برنامجا عالميا جديدا للتنمية المستدامة تحت عنوان "تحويل عالمنا" :وفق خطة التنمية المستدامة تصل أفاقها لعام 2030 ، وسطرت لذلك 17 ، وفي ما يلي سنحاول استعراض هذه الأهداف حسب ما ورد في هذا البرنامج كما يلي :[1]

الهدف(01) القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان :إن الفقر أكثر من مجرد الافتقار إلى الدخل والموارد ضمانا لمصدر رزق مستدام، حيث إن مظاهره تشمل الجوع وسوء التغذية، وضآلة إمكانية الحصول على التعليم وغيره من الخدمات الأساسية، والتمييز الاجتماعي، والاستبعاد من المجتمع، علاوة على عدم المشاركة في اتخاذ الق ا ر ا رت، لذا يتعين أن يكون النمو الاقتصادي جامعا بحيث يوفر الوظائف المستدامة ويشجع على وجود التكافؤ.

1- قلقيل نور الدين، مرجع سابق، ص48-52.

الهدف(02) القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي وتحسين التغذية وتعزيز الزراعة المستدامة: يقدم قطاع الأغذية والزراعة حلولا رئيسية للتنمية، ويعد قطاعا مركزيا في القضاء على الجوع والفقر، لذلك لابد من إعادة التفكير في كيفية تنمية الغذاء ومشاطرته واستهلاكه، وإذا تم ذلك بطريقة صحيحة، فيمكن للمزارع والغابات ومصائد الأسماك أن توفر طعاما مغذ للجميع، في حالة تحقيق تنمية ريفية ترتكز على الناس، وأن تحمي البيئة، وذلك بالحد من التدهور السريع للتربة والمياه العذبة والمحيطات والغابات والتنوع البيولوجي في الوقت الراهن، للحد من النزوح الريفي إلى المدن بحثا عن فرص العيش

الهدف(03) ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار :إن الحصول على المياه النظيفة والصرف الصحي يؤدي إلى خفض حالات الإصابة بالأمراض الفتاكة، لضمان الحياة الصحية وتحقيق الرفاه وزيادة العمر المتوقع، ضرورة لتحقيق التنمية المستدامة.

الهدف(04) ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع:إن التعليم الجيد هو الأساس الذي يرتكز عليه تحسين حياة الناس وتحقيق التنمية المستدامة، وذلك بزيادة نسبة التمدرس في كل المستويات خاصة لدى فئة البنات، وبزيادة الجهود يمكن تحقيق الأهداف العالمية للتعليم.

الهدف(05) تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات :تعتبر المساواة بين الجنسين في الحصول على التعليم، والرعاية الصحية، واتخاذ القرارات والعمل اللائق حقا أساسيا لإحلال السلام وتحقيق الاستدامة والرخاء، وذلك بإشراك النساء في الحياة السياسية والاقتصادية، لتقديم دفعة نوعية للمجتمعات الانسانية التي تسير في ركب الاستدامة.

الهدف(06) ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدا ا رتها إدارة مستدامة :إن توافر مياه نقية للجميع هو جزء أساسي من العالم الذي نريد أن نحيا فيه، لكن بسبب ضعف البنية التحتية وسوء الاستغلال وكذا قصور قنوات الصرف الصحي أدى ذلك إلى وفاة ملايين الناس كل سنة، خاصة الأطفال .ومرجح سنة 2050 أن يعيش شخص واحد على الأقل من كل أربعة أشخاص في بلد يعاني من نقص مزمن أو متكرر في المياه العذبة.

الهدف(07) ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة: إن إمكانية حصول الجميع على طاقة نظيفة، سواء من أجل فرص العمل أو الأمن أو تغير المناخ أو إنتاج الأغذية أو زيادة الدخل، أمر ضروري من أجل تعزيز الاقتصادات، وحماية النظم الإيكولوجية، وتحقيق الإنصاف، ويتولى بان كي

مون الأمين العام للأمم المتحدة قيادة مبادرة طاقة مستدامة للجميع لكفالة إمكانية حصول الجميع على خدمات طاقة حديثة، وتحسين كفاءة الطاقة، وزيادة استخدام مصادر الطاقة المتجددة.

الهدف(08) تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع :لا يزال نحو نصف سكان العالم يعيشون على ما يعادل قرابة دولارين يوميا، لذا يقتضي منا معاودة التفكير فيما ننتهجه من سياسات اقتصادية واجتماعية إزاء القضاء على الفقر والتوزيع غير العادل. ولا تزال تهيئة فرص العمل الجيد تحديا من التحديات الرئيسية التي تواجهها الاقتصادات جميعها تقريبا فيما بعد عام2015 . وسوف يقتضي النمو الاقتصادي المستدام تهيئة الظروف التي تتيح للناس الحصول على فرص عمل جيد تحفز الاقتصاد دون الإضرار بالبيئة، وسيقتضي أيضا إتاحة فرص العمل أمام جميع من هم في سن العمل من السكان، وكل ما يمكنهم من العمل في ظل ظروف لائقة .

الهدف(09) إقامة بنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع المستدام الشامل للجميع، وتشجيع الابتكار :إن الاستثمار في البنية الأساسية النقل، والري، والطاقة، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات عنصر حيوي من عناصر تحقيق التنمية المستدامة والتمكين للمجتمعات في كثير من البلدان، وينشأ أيضا عن وتيرة النمو والتحضر حاجة إلى استثمارات جديدة في البنية الأساسية المستدامة التي ستساعد المدن على التكيف بقدر أكبر مع تغير المناخ، وسيكون بوسعها أيضا إعطاء زخم للنمو الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي . وإضافة إلى التمويل الحكومي والمساعدة الإنمائية الرسمية، يجري تشجيع التمويل من القطاع الخاص دعما للبلدان التي في حاجة إلى دعم مالي وتكنولوجي وتقني.

الهدف(10) الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها :خطى المجتمع الدولي خطوات واسعة صوب رفع الناس من هوة الفقر، ولا تزال أشد الدول ضعفا –أقل البلدان نموا، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية– تشق طريقها صوب خفض حدة الفقر، بيد أن التباين لا يزال متواصلا، حيث هناك تباينات واسعة في الحصول على الخدمات الصحية والتعليمية وغير ذلك من الأصول الإنتاجية . وسعيا إلى خفض التباين، تم التوصية باتباع سياسات شاملة من حيث المبدأ، على أن تولي الاهتمام في الوقت ذاته باحتياجات الفئات السكانية المستضعفة والمهمشة.

الهدف(11) جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة إن المدن هي مراكز الأفكار والتجارة والثقافة والعلم والإنتاجية والتنمية الاجتماعية وما هو أكثر من ذلك بكثير .حيث أن ثمة تحديات كثيرة تقف في طريق صيانة المدن وتحقيق الرخاء مع عدم إجهاد الأرض والموارد، وتشمل التحديات المشتركة

المتعلقة بالمدن الاكتظاظ، وعدم توافر أموال لتقديم الخدمات الأساسية، ونقص الإسكان اللائق، وتدهور البنية التحتية، ومن الممكن التغلب على التحديات بحسن استخدام الموارد ومع تخفيضها للتلوث والفقر .وينطوي المستقبل الذي نبتغيه على مدن تتوافر فيها الفرص، ويتاح فيها للجميع الحصول على الخدمات الأساسية والطاقة والإسكان والنقل وما هو أكثر من ذلك.

الهدف(12) ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة :ترتبط أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة بالموارد والطاقة، واستدامة الخدمات والبنية الأساسية، وتوفير فرص العمل اللائق وغير المضر بالبيئة، وخفض حدة الفقر . وهي تقتضي أيضا اتباع المنهجية في التعاون فيما بين الجهات الفاعلة، مع إشراك المستهلكين من خلال التوعية والتثقيف بأنماط الاستهلاك والحياة المستدامة، وتزويد المستهلكين بما يكفي من معلومات من خلال المعايير والملصقات التعريفية، والانخراط في المشتريات العامة المستدامة .

الهدف (13) اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره :بلغت انبعاثات الغازا ت الدفيئة الناشئة عن الأنشطة البشرية أعلى مستوى لها في التاريخ، مما أدى إلى التغيرات المناخية وتعرض الغلاف الجوي والمحيطات للاحترار، بدأ تناقص مساحات الثلوج والجليد، ومستويات البحر، وفي ضوء ما يحدثه تغير المناخ من تأثيرا ت في التنمية الاقتصادية، والموارد الطبيعية، وحالة الفقر، أصبحت معالجته تشكل عنصرا معقدا في إطار انجاز التنمية المستدامة وتحقيق التوازن البيئي .

الهدف(14) حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة: تعتبر محيطات العا لم ودرجة حرارتها والكيمياء الخاصة بها تياراتها والحياة فيها، هي التي تقف وراء النظم العالمية التي تجعل كوكب الأرض صالحا للسكن بالنسبة للبشرية . فمياه أمطارنا ومياه شربنا وطقسنا ومناخنا وسواحلنا وقدر كبير من غذائنا، بل وحتى الأكسجين الموجود في الهواء الذي نتنفسه، توفرها البحار وتنظمها جميعا في نهاية المطاف، وقد كانت المحيطات والبحار على مر التاريخ قنوات حيوية للتجارة والنقل، تمثل إدارة هذا المورد العالمي الجوهري بعناية سمة أساسية من سمات مستقبل مستدام.

الهدف(15) حماية النظم الإيكولوجية البريّة وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي: تغطي الغابات مساحة 30% من مسطح الأرض، وعلاوة على أنها توفر الأمن الغذائي والمأوى، فإنها عنصر مهم من عناصر مكافحة تغير المناخ، وحماية التنوع الإيكولوجي وأوطان سكان الشعوب الأصلية، ويُفقد سنويا 13

مليون هكتار من الغابات، في الوقت الذي أفضى فيه التدهور الدائب في الاراضي الجافة إلى تصحر 3.6 بليون هكتار، إن إزالة الغابات والتصحر– الناشئين عن الأنشطة البشرية وتغير المناخ– يشكلان تحديين رئيسيين أمام التنمية المستدامة، وهذا ما يؤثر في حياة ومصادر رزق ملايين الناس في سياق الحرب ضد الفقر، وتُبذل الجهود سعيا إلى إدارة الغابات ومكافحة التصحر.

الهدف(16) التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يهمش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات الشراكة :أكدت من جديد البلدان، خلال مؤتمر ريو 20 +عام 2012، أهمية إدراج الحرية والسلام والأمن واحترام حقوق الإنسان في إطار التنمية الجديد الذي سينبني على الأهداف الإنمائية للألفية، مؤكدين أن ثمة حاجة إلى المجتمعات التي يسود فيها العدل والديمقراطية بغية إنجاز التنمية المستدامة . لذلك ينبغي تشجيع وجود المجتمعات السلمية الشاملة للجميع تحقيقا للتنمية المستدامة.

الهدف(17) تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة: يتطلب جدول تنمية مستدامة ناجع شراكات بين الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني، وهذه الشراكات الشاملة تُبنى على قواعد وقيم ورؤية مشتركة وأهداف مشتركة . وأشار الأمين العام للأمم المتحدة في تقريره المعنون" الطريق إلى الكرامة بحلول عام2030 " ، إلى أن نجاح جدول أعمال التنمية المستدامة يتوقف على مدى قدرته على حشد الفاعلون والشراكات الجديدة والجهات المؤيدة ومواطني العالم ككل.

ومن خلال الأهداف السابقة نستنتج انها يمكن تقسيم الأهداف الى 5 مجالات الا وهي: الناس، الكوكب، الازدهار، السلام و الشراكة، كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم (1-03): اهداف التنمية المستدامة

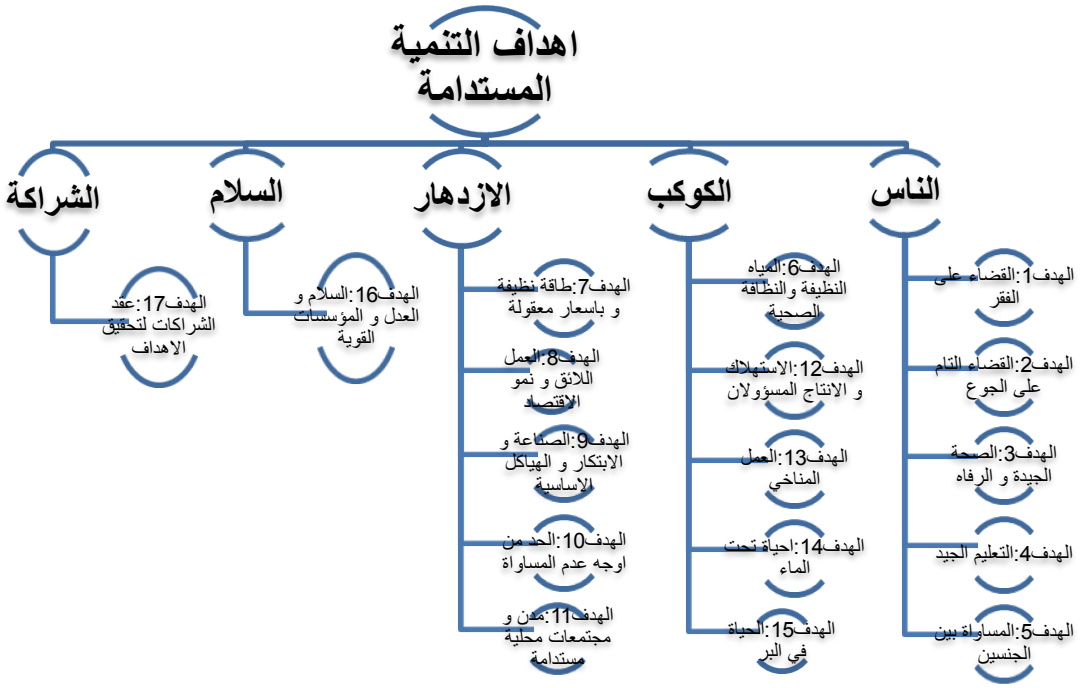

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على المعطيات المتوفرة على موقع هيئة الأمم المتحدة:www.un.org

ثانيا: أهمية التنمية المستدامة:

التنمية المستدامة موضوع يصعب تحديده؛ لأنه يتكون من مجموعة واسعة من الأشياء، نظرا لتقنية هذا الموضوع وتعقيده فمن الأفضل التحقق من أهميته بشكل شامل حتى نتمكن من فهمه بسهولة. السكان هم العامل الرئيسي الذي يقود حملات التنمية المستدامة، لذلك يمكن النظر إلى أهمية التنمية المستدامة من هذا المنظور: [1]

- يوفر احتياجات الإنسان الأساسية: يعني الانفجار السكاني أن الناس سيضطرون إلى التدافع من أجل ضروريات الحياة المحدودة مثل الطعام والمأوى والماء، يتوقف التوفير الملائم لهذه الاحتياجات الأساسية بشكل كامل تقريبًا على البنية التحتية القادرة على استدامتها لفترة طويلة. إذا أصرت الحكومات على استخدام مصادر الطاقة القائمة على الوقود

1- أهمية التنمية المستدامة، متوفرة على الموقع الالكتروني: : https://e3arabi.com/?p=509355 .

الأحفوري بدلاً من الخيارات المتجددة والمستدامة فإن التكلفة والآثار البيئية لتزويد هذه الاحتياجات الأساسية ستصبح مهمة صعبة.

➢ المتطلبات الزراعية: إن تزايد عدد السكان والزراعة هي وسائل يجب اللحاق بها، حيث يمكن أن يكون العثور على طرق لإطعام أكثر من 8 مليارات شخص أمرًا مذهلاً، وإذا تم استخدام تقنيات الزراعة والغرس والري والرش والحصاد غير المستدامة نفسها في المستقبل فقد يثبت أنها تشكل عبئًا ماليًا بالنظر إلى توقع نفاد موارد الوقود الأحفوري. تركز التنمية المستدامة على الأساليب الزراعية المستدامة مثل تقنيات البذر الفعالة وتناوب المحاصيل لتعزيز غلات عالية مع الحفاظ على سلامة التربة التي تنتج الغذاء لعدد كبير من السكان.

➢ادارة تغير المناخ: يمكن التخفيف من تغير المناخ من خلال ممارسات التنمية المستدامة، حيث تسعى ممارسات التنمية المستدامة إلى تقليل استخدام مصادر الوقود الأحفورية مثل النفط والغاز الطبيعي والفحم، مصادر الطاقة من الوقود الأحفوري غير مستدامة؛ لأنها ستستنفد في المستقبل وتكون مسؤولة عن انبعاث غازات الاحتباس الحراري.

➢ الاستقرار المالي: تمتلك ممارسات التنمية المستدامة القدرة على إنشاء اقتصادات أكثر استدامة ماليًا في جميع أنحاء العالم، حيث يمكن للبلدان النامية التي لا تستطيع الوصول إلى الوقود الأحفوري الاستفادة من أشكال الطاقة المتجددة لتشغيل اقتصاداتها، من خلال تطوير تقنيات الطاقة المتجددة يمكن لهذه البلدان أن تخلق وظائف مستدامة بدلاً من الوظائف المحدودة القائمة على تقنيات الوقود الأحفوري.

➢استدامة التنوع البيولوجي: التنمية غير المستدامة وممارسات الاستهلاك المفرط تؤثر بشكل كبير على التنوع البيولوجي، تم تصميم النظام البيئي للحياة بطريقة تعتمد فيها الأنواع على بعضها البعض من أجل البقاء، على سبيل المثال تنتج النباتات الأكسجين الذي يحتاجه البشر للتنفس، يزفر البشر ثاني أكسيد الكربون الذي تحتاجه النباتات للنمو والإنتاج، كما أن ممارسات التنمية غير المستدامة مثل انبعاث غازات الدفيئة في الغلاف الجوي تقتل العديد من الأنواع النباتية مما يؤدي إلى تقليل الأكسجين في الغلاف الجوي.

➢ فهم اللوائح والحوافز: هناك حاجة حقيقية لتغيير اللوائح والحوافز التي تحكم التنمية من أجل جعل التنمية المستدامة الخيار الأفضل للاختيار، ليس من الممكن حقًا فرض تنمية مستدامة لأنه قد يعيق المشاريع الضرورية للصالح العام بجعلها لا يمكن تحملها. ومع ذلك باستخدام مختلف الاعتمادات الضريبية وبرامج الحوافز المخصصة لمستويات مختلفة من الاستدامة في برنامج التنمية، حيث يمكن أن يفي جزء أكبر من المشروع بمتطلبات الاستدامة، إذ يُعتبر هذا إجراء نحو إنشاء خيار التنمية المستدامة بالكامل ولكنه يسمح أيضًا بواقع تكلفة التنفيذ مع تقديم خيارات لا تعيق التقدم.

المطلب الثالث: ابعاد و خصائص التنمية المستدامة

اولا: ابعاد التنمية المستدامة:

تتضمن التنمية المستدامة ابعاد مختلفة و متداخلة وظيفيا فيما بينها وتعتبر الدعائم الرئيسية لها و تتكامل في التوجهات الفكرية و الأهداف الاستراتيجية وفي ذات الوقت تتنافس فيما بينها تنمويا، لها ثلاثة ابعاد رئيسية متفق عليها، الا وهي البعد الاقتصادي و البعد الاجتماعي و البعد البيئي، و التركيز عليها يؤدي الى تحقيق اهداف التنمية المستدامة، ويمكن الإشارة اليها في الشكل الموالي:

الشكل رقم (1-04): ابعاد التنمية المستدامة

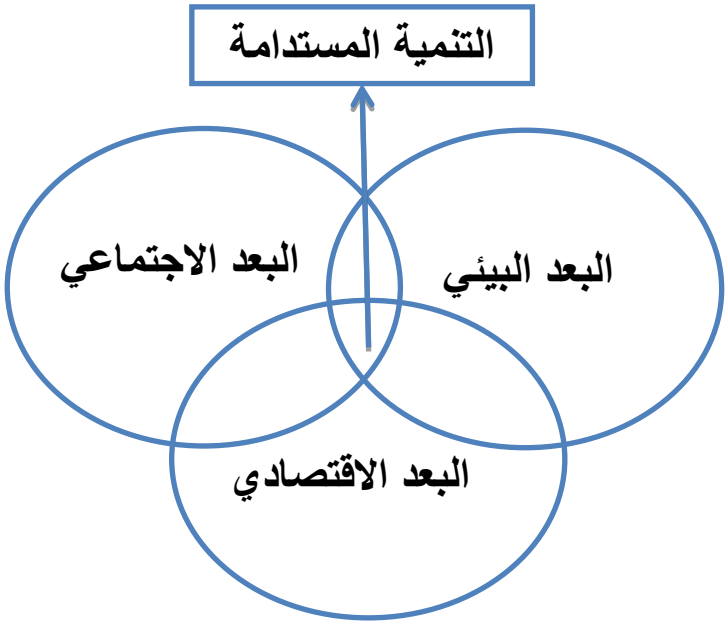

المصدر: من اعداد الطالبة

و سنتطرق في ما يلي الى الابعاد الرئيسية الثلاثة و توضيحها:[1]

1- البعد الاقتصادي: تعني الاستدامة استمرارية وتعظيم الرخاء الاقتصادي لأطول فترة ممكنة، أي زيادة رفاهية المجتمع إلى أقصى حد والقضاء على الفقر من خلال استغلال الموارد الطبيعية على النحو الأمثل. ويكون قياس الرفاهية عادة بمعدلات الدخل والاستهلاك والتوزيع المتساوي للموارد، كما يرى* اجناسي زاكس، والذي يرتبط اسمه بمصطلح التنمية الخضراء التي لا تلغي النمو الاقتصادي، بل تساهم مباشرة في خدمة التنمية الاجتماعية وترشيد استهلاك الموارد الطبيعية.

1- قلقيل نور الدين، مرجع سابق، ص28-30.

*- هو اقتصادي فرنسي ولد في سنة 1927 ببولندا، هو أستاذ في الاقتصاد الاجتماعي و يعتبر رائد في مجال التنمية البيئية و التنمية المستدامة.

و يندرج تحت هذا البعد:

- ايقاف تبديد الموارد الطبيعية؛

- تقليص تبعية البلدان النامية؛

- مسؤولية البلدان المتقدمة عن التلوث ومعالجته؛

- المساواة في توزيع الموارد؛

- الحد من التفاوت في مستوى الدخل؛

- تقليص الإنفاق العسكري.

2- البعد البيئي :يجب مراعاة الحدود البيئية المنظمة لعملية الاستهلاك والنمو السكاني و الاستغلال السيئ للبيئة الذي يؤدي إلى التلوث وخلق أنماط إنتاج سيئة، ينتج عنها استن ا زف المياه وقطع الأشجار، من أجل إرساء نظام بيئي يركز على قاعدة ثبات الموارد الطبيعية وتجنب الاستغلال غير العقلاني للموارد غير المتجددة والمحافظة على التنوع البيولوجي واستخدام التكنولوجيا النظيفة، والقدرة على التكيف .ولتحقيق التوازن البيئي ينبغي المحافظة على البيئة بما يضمن طبيعة سليمة وضمان إنتاج الموارد المتجددة مع عدم استنزاف الموارد غير المتجددة .إن التوازن البيئي محور ضابط للموارد الطبيعية يهدف إلى رفع المستوى المعيشي مع جميع الجوانب، وتنظيم الموارد البيئية تشكل عنصرا أساسيا ضمن أي نشاط تنموي بحيث تؤثر على توجهات التنمية واختيار أنشطتها ومواقع مشاريعها بما يهدف إلى المحافظة على سلامة البيئة .

ويندرج تحت هذا البعد:

- حماية التربة والغطاء النباتي والتقليص من استعمال المبيدات وتدمير المصايد؛

- حماية الموارد الطبيعية وصيانة المياه؛

- تقليص ملاجئ الأنواع البيولوجية، وذلك بإبطاء عمليات الانقراض وتدمير الملاجئ والنظم البيولوجية بدرجة كبيرة وإن أمكن وقفها ؛

- حماية المناخ من الاحتباس الحراري.

3- البعد الاجتماعي والإنساني :يركز البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة على أن الإنسان يشكل جوهر التنمية وهدفها النهائي، من خلال الاهتمام بالعدالة الاجتماعية ومكافحة الفقر وتوفير الخدمات الاجتماعية إلى جميع المحتاجين لها بالإضافة إلى ضمان الديمقراطية من خلال مشاركة الشعوب في اتخاذ القرار واستدامة المؤسسات والتنوع الثقافي.

ويندرج تحت هذا البعد:

- العمل على تحقيق تقدم كبير في سبيل تثبيت نمو السكان؛

- مكانة الحجم النهائي للسكان على الأرض مهمة، لأن حدود قدرة الأرض على إعالة الحياة البشرية غير معروفة بدقة، ومنه كلما ازداد عدد السكان ازداد استخدام الموارد الطبيعية؛

- اهمية توزيع السكان :فالاتجاهات الحالية نحو توسيع المناطق الحضرية لها عواقب بيئية ضخمة، فالمدن تقوم بتركيز النفايات والمواد الملوثة، فتتسبب في أوضاع لها خطورتها على الناس، وتدمر النظم الطبيعية المحيطة بها؛

- الاستخدام الكامل للموارد البشرية :وذلك بتحسين التعليم والخدمات الصحية ومحاربة الجوع، ومن هنا فإن التنمية المستدامة تعني، إعادة توجيه الموارد، أو إعادة تخصيصها لضمان الوفاء أولا بالاحتياجات البشرية؛

- الصحة والتعليم :فالسكان الأصحاء الذين نالوا التغذية الجيدة بما يكفيهم للعمل، مع وجود التعليم، أمرا يساعد على التنمية الاقتصادية؛

- الاسلوب الديمقراطي والحكم الراشد: أمرا أساسيا لتحقيق التنمية المستدامة وتشكل السياسات الوطنية، والمؤسسات الديمقراطية القوية المستجيبة لاحتياجات الناس وتحقيق الحرية والأمن.

هناك من يضيف أبعادا أخرى، فمثلا تضيف منظمة اليونسكو البعد السياسي كبعد من أبعاد التنمية المستدامة، والشكل الموالي يوضح تقسيم منظمة اليونيسكو لأبعاد التنمية المستدامة:[1]

1- حسام موفق، مرجع سابق،ص15.

الشكل رقم (1-05): ابعاد التنمية المستدامة حسب منظمة اليونيسكو

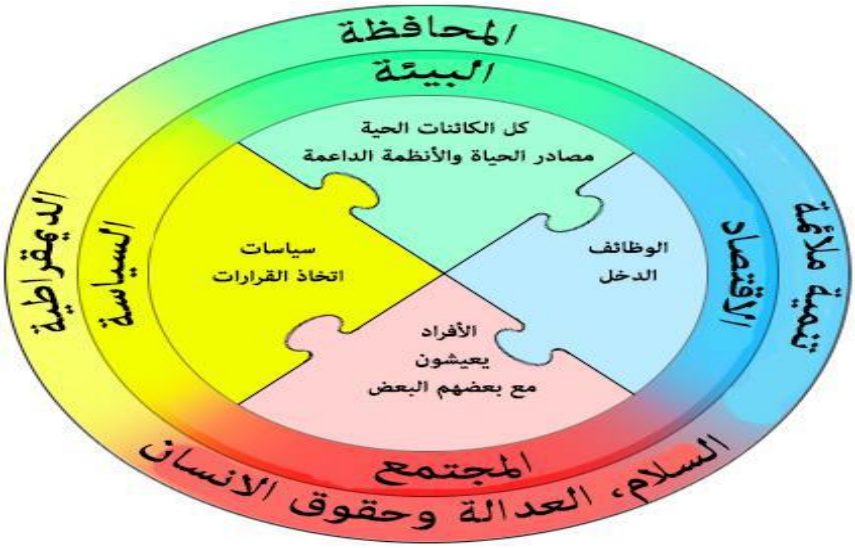

المصدر: حسام موفق، مرجع سابق، ص16

و ايضا يوجد البعد التقني و ا لإداري :[1] هو البعد الذي يهتم بالتحول إلى تكنولوجيا أنظف وأكفأ تنقل المجتمع إلى عصر يستخدم أقل قدر من الطاقة والموارد، وأن يكون الهدف من هذه النظم التكنولوجية إنتاج حد أدنى من الغازات والملوثات واستخدام معايير معينة تؤدي إلى الحد من تدفق النفايات وتعيد تدوير النفايات داخليا وتعمل مع النظم الطبيعية أو تساندها . ولكي يتم تحقيق التنمية المستدامة يجب مراعاة عدة أمور أهمها :

- استخدام تكنولوجيا أنظف؛
- الحد من انبعاث الغازات؛
- تفعيل قوانين البيئة للحد من التدهور البيئي؛
- ايجاد وسائل بديلة أو طاقة بديلة للمحروقات مثل الطاقة الشمسية وغيرها؛
- الحيلولة دون تدهور طبقة الأوزون.

1- قلقيل نور الدين ، مرجع سابق، ص30-31.

الشكل رقم (1-06): البعد التقني و الإداري

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على المعلومات السابقة الذكر.

ثانيا: خصائص التنمية المستدامة:

بالنظر الى الحد الأدنى من المعايير المشتركة للتعريفات و التفسيرات المختلفة للتنمية المستدامة يمكن التعرف على اربع خصائص رئيسية: [1]

- يشير أولها الى ان التنمية المستدامة تمثل ظاهرة عبر جيلية، أي انها عملية تحويل من جيل الى اخر وهذا يعني ان التنمية المستدامة لابد ان تحدث عبر فترة زمنية لا تقل عن جيلين، ومن ثم فان الزمن الكافي للتنمية المستدامة يتراوح بين 25 الى 50سنة.

- و تتمثل الخاصية المشتركة الثانية في مستوى القياس. فالتنمية المستدامة هي عملية تحدث في مستويات عدة تتفاوت (عالمي، إقليمي، محلي). ومع ذلك فان ما يعتبر مستداما على المستوى القومي ليس بالضرورة ان يكون كذلك على المستوى العالمي. ويعود هذا التناقض الجغرافي الى اليات التحويل و التي من خلالها تنتقل النتائج السلبية لبلد او منطقة معينة الى بلدان او مناطق أخرى.

1- زكية بوسعد، مرجع سابق، ص118-119.

– وتعد المجالات المتعددة خاصية ثالثة مشتركة حيث تتكون التنمية المستدامة من ثلاث مجالات على الأقل: اقتصادية، بيئية، اجتماعية ثقافية، ومع انه يمكن تعريف التنمية المستدامة وفقا لكل مجال من تلك المجالات منفردا. الا ان أهمية المفهوم تكمن تحديدا في العلاقات المتداخلة بين تلك المجالات و القضية هنا ان تلك المجالات الثلاثة للتنمية المستدامة تبدو نظريا منسجمة لكنها ليست كذلك في الواقع الممارس. كذلك فان المبادئ الأساسية هي الأخرى مختلفة فبينما تمثل الكفاءة المبدأ الرئيس في التنمية الاقتصادية المستدامة تعتبر العدالة محور التنمية الاجتماعية المستدامة، اما التنمية البيئية المستدامة فتؤكد على المرونة او القدرة الاحتمالية للأرض على تجديد مواردها.

– و تتعلق رابع خاصية مشتركة بالتفسيرات المتعددة للتنمية المستدامة. فمع ان كل تعريف يؤكد على تقدير للاحتياجات الإنسانية الحالية و المستقبلية و كيفية الإيفاء بها، الا انه في الحقيقة لا يمكن لأي تقدير لتلك الاحتياجات ان يكون موضوعيا، فضلا عن ان اية محاولة ستكون محاطة بعظم التيقن. و نتيجة لذلك فان التنمية المستدامة يمكن تفسيرها و تطبيقها وفقا لمنظورات مختلفة.

و يمكن إضافة الخصائص التالية:

– طويلة المدى، اذ يعد البعد الزمني فيها هو الأساس، إضافة الى البعد الكمي و النوعي؛

– تراعي حق الأجيال القادمة في الموارد الطبيعية؛

– تضع تلبية الاحتياجات الأساسية للفرد في المقام الأول؛

– يعد الجانب البشري فيها و تنميته من أولى أهدافها و خاصة الاهتمام بالفقراء؛

– تراعي الحفاظ على المحيط الحيوي في البيئة الطبيعية بكل محتوياته؛

– تراعي المحافظة على تنوع المجتمعات و خصوصيتها ثقافيا و دينيا و حضاريا؛

– تقوم على التنسيق و التكامل الدولي في استخدام الموارد، و تنظيم العلاقة بين الدول الغنية و الدول الفقيرة.

ثالثا: تفعيل ابعاد التنمية المستدامة في القطاعات الاقتصادية

لتجسيد أبعاد التنمية المستدامة في القطاعات الاقتصادية بتبني هذه الأخيرة ممارسات أساسية تدخل في لب نشاطها (مثل الترشيد الاقتصادي للموارد والطاقات ومن ثم تقليل الهدر والتكاليف ...وغيرها)، وأخرى طوعية اختيارية في تعاملها مع كافة الأطراف التي تربطهم علاقة معها(مثل تبني المسؤولية الاجتماعية والبيئية والأخلاقية)، فأصبحت هذه الممارسات مع مرور الوقت اجبارية فرضتها المستجدات والمتطلبات الجديدة للبيئة الخارجية، كما يصف المجلس العالمي للأعمال من اجل التنمية المستدامة، بكونها تلك التي تكون حافزا للتغيير نحو التنمية المستدامة من خلال تعزيز الكفاءة و الفعالية الاقتصادية ، وتبني وتعزيز دور المسؤولية الاجتماعية والبيئية والاهتمام بالابتكار.

1- التداخل والترابط بين أبعاد التنمية المستدامة والطاقات المتجددة:

1-1 ابعاد التنمية المستدامة: تتميز أبعاد التنمية المستدامة بعلاقة متداخلة ومترابطة ومعقدة فيما بينها، بحيث لا يمكن فصلها عن بعضها البعض واي خلل أو قصور يقع في أي بعد من هذه الأبعاد يخرج التنمية من إطار الاستدامة.

سنحاول أن نوضح هذا التداخل والترابط من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم (1-07): التداخل بين ابعاد التنمية المستدامة

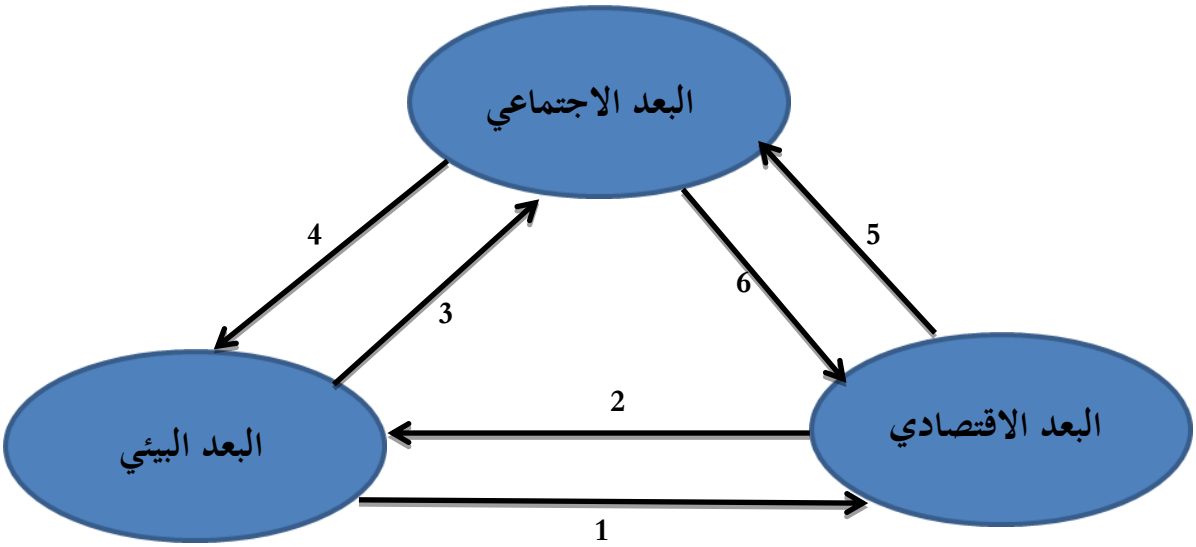

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على المعلومات السابقة

من خلال هذا الشكل نلاحظ أن:

العالقة بين البعد الاقتصادي والبعد البيئي هي عالقة تكامل لا تضاد.

بحيث حسب الترقيم الموجود في الشكل اعلاه نستنتج أن:

(1) :الاقتصاد يأخذ جميع احتياجاته من البيئة من موارد أولية ومصادر طاقوية اللازمة لتحريك عجلة الاقتصاد؛

(2) :ويجب أيضا أن لا تكون السياسات الاقتصادية مستنزفة للثروات الطبيعية ومدمرة للبيئة؛

(3) :كما أن تدهور البيئة قد يسبب أضرار جسيمة للمجتمع وللحياة البشرية بصفة عامة؛

(4) :لذا يجب على المجتمع أيضا حمايتها من التدهور والانهيار، لان البيئة قبل كل شيء هي المورد الأساسي الذي يلبي احتياجاته الحالية والمستقبلية؛

(5) :بالإضافة إلى ذلك يجب أن يساهم الاقتصاد في تحسين مستوى معيشة المجتمع بشكل عادل ومتواصل عبر الزم؛

(6) :كما أن التنمية الاجتماعية والبشرية تعتبر هي الأخرى حجر أساس ألي تنمية اقتصادية منشودة.

ومنه فالعلاقة بين أبعاد التنمية المستدامة هي علاقة تكاملية لا يمكن الفصل بينها ولا يمكن إعطاء أفضلية لبعد عن بعد آخر، وكل هذه الأبعاد يجب أن تتفاعل في إطار تكاملي في ظل بعد سياسي ومؤسساتي تحكمه مبادئ الحكم الراشد وتضبطه عناصر الشفافية والإفصاح، والشراكة بين مختلف الأطراف الفاعلة، وضمان مشاركتها في صياغة الاستراتيجيات واتخاذ القرارات التي تخص الأجيال الحالية والمستقبلية.

2- الطاقات المتجددة وأثرها في تحقيق التنمية المستدامة: الطاقات المتجددة تلعب دورا هاما في تحقيق التنمية المستدامة، حيث ينعكس استخدام هذا النوع من الطاقات على الأبعاد الثالث المكونة للتنمية المستدامة بشكل إيجابي والمتمثلة في الأبعاد الاقتصادية، الأبعاد الاجتماعية والأبعاد البيئية، ويتمثل انعكاس الطاقات المتجددة في تحقيق التنمية المستدامة فيما يلي:

2-1 دور الطاقات المتجددة في تحقيق البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة: أدى تزايد الطلب على الطاقة استجابة للتصنيع والتمدن وثراء المجتمع إلى توزيع عالمي لاستهلاك الطاقة الأولية توزيعا شديد التفاوت فاستهلاك الفرد الواحد من الطاقة في اقتصاديات السوق الصناعية يعادل ثلاث أرباع الطاقة الأولية في العالم ككل، وتعتمد التنمية الاقتصادية على

توافر خدمات الطاقة اللازمة سواء لرفع وتحسين الإنتاجية أو للمساعدة على زيادة الدخل المحلي من خلال تحسين التنمية الزراعية وتوفير فرص عمل خارج القطاع الريعي، ومن المعلوم أنه بدون الوصول إلى خدمات طاقة ومصادر وقود حديثة يصبح توفر فرص العمل وزيادة الإنتاجية وبالتالي الفرص الاقتصادية المتاحة محدودة بصورة كبيرة. إذن إن توفر هذه الخدمات يساعد على إنشاء المشاريع الصغيرة وعلى القيام بأنشطة معيشية وأعمال خاصة، ويعتبر الوقود كذلك ضروريا للعمليات التي تحتاج إلى حرارة ولأعمال النقل والعديد من الأنشطة الصناعية، ويضاف إلى ذلك أن واردات الطاقة تمثل حاليا من منظور ميزان المدفوعات أحد أكبر مصادر الديون الأجنبية في العديد من الدول الأكثر فقرا بالإضافة إلى دور مشاريع الطاقات المتجددة في استحداث الوظائف الخضراء.[1]

كما تلعب مشاريع الطاقات المتجددة دورا بارزا في استحداث فرص عمل الدائمة والتي يمكن عرضها فيما يلي: [2]

– بروز مبادرات اقتصادية جديدة تتماشى مع التنمية المستدامة من خلال الحوافز التي تعزز أنماط أكثر استدامة من الاستهلاك والإنتاج على الصعيد الوطني، كما يمكن ان يساهم على تشجيع القطاعات الجديدة غير الملوثة، ولا سيما خدمات إنتاج المنتجات الملائمة للبيئة، والبحث عن البدائل الطاقوية غير التقليدية في تحويل توجه الأنشطة الاقتصادية باتجاه استحداث الوظائف في القطاعات المستدامة بيئيا.

– بالنسبة للدول النامية تعتبر المشاريع المربحة الجديدة في القطاعات الاقتصادية المستدامة بيئيا اقل شيوعا، ومع ذلك فإن البحوث والتنمية في التكنولوجيات الإيكولوجية وإدارة الموارد الطبيعية والزراعة العضوية وإيجاد الهياكل الأساسية وصيانتها، تقدم فرص حقيقية لعمل دائم ومستدام وتحول دون تحمل تكاليف بيئية إضافية.

– تمكين سكان الريف من مصدر أو مصادر للطاقة المتجددة يساهم في تحفيز النشاط الاقتصادي الذي يترتب عنه تحسين الظروف المعيشية بتوازٍ مع احترام للبيئة وتوطين لهؤلاء السكان بأراضيهم، يعتبر رهانا هاما على صناع القرار في الدول النامية.

2-2 دور الطاقات المتجددة في تحقيق البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة: تتضمن القضايا الاجتماعية المرتبطة باستخدام الطاقة للتخفيف من وطأة الفقر، وإتاحة الفرص أمام المرأة والتحول الديموغرافي والحضري، إذ يؤدي الوصول المحدود لخدمات الطاقة إلى تهميش الفئات الفقيرة وعلى تقليل قدرتها بشكل حاد على تحسين ظروفها المعيشية، فحوالي

1- زواوي أحلام، دور اقتصاديات الطاقات المتجددة في تحقيق التنمية المستدامة في الدول المغاربية –دراسة مقارنة بين الجزائر المغرب وتونس، مذكرة ماجستير ، جامعة سطيف، سطيف، الجزائر، 2013/2012، ص142.

2- موساوي رفيقة، موساوي زهية، دور الطاقات المتجددة في تحقيق التنمية المستدامة، مجلة المالية والأسواق، العدد06، 2017، جامعة مستغانم، ص 403.

ثلث سكان العالم لا تصل إليهم مصادر الطاقة الضرورية، بينما تصل إلى الثلث الآخر بصورة ضعيفة، كما أن اعتماد سكان المناطق الريفية على أنواع الوقود التقليدية في التدفئة والطهو له تأثيرات سلبية على البيئة وصحة السكان. وبالإضافة إلى ذلك ما زال هناك تباين كبير بين الدول المتخلفة في معدلات استهلاك الطاقة، فالدول الأكثر غنى تستهلك الطاقة بمعدل يزيد عن خمسة و عشرين ضعفا لكل فرد مقارنة بالدول الأكثر فقرا.[1]

ومنه فإن الطاقات المتجددة تلعب دورا هاما في تحقيق البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة وفق ما يلي :[2]

– من شأن تطبيقات الاعتماد على مصادر الطاقات الجديدة والمتجددة كالسخان الشمسي والخلايا الضوئية، وعمليات تدوير المخلفات الزراعية وتحويلها إلى سماد عضوي أن تساهم في القضاء على البطالة واجتثاث الفقر وفي الحفاض على الموارد المالية والمادية من الهدر.

– يساهم استعمال الطاقة الشمسية في المناطق النائية للتدفئة الحرارية أو لتوليد الكهرباء بالبخار أو تجفيف المحاصيل، في فك العزلة عن المناطق النائية واكتساب العديد من الخبرات والمهارات ومنه المساهمة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة.

– تحتاج مشاريع البنى التحتية كالمرافق الصحية والمستشفيات والمدارس خاصة في المناطق النائية والصحراوية المعزولة إلى مصادر تمويلية ضخمة، ولكن إذا ما تم تصميمها بتقنيات البنايات الخضراء حيث تستمد طاقتها من مصادر الطاقات المتجددة (شمس، رياح، مياه وغيرها)، من شانها أن تقلل من تكاليف الربط بالطاقة وتكاليف صيانة الأسلاك وتشييد المحطات التقليدية، ومن شأنها كذلك أن تعمل على تحفيز الاستثمار في هذا المجال، وتساهم في توزيع الفرص العادلة بين جميع أقاليم البلد الواحد.

– تتميز هذه الأنظمة بوجودها على مقربة من المجتمعات التي تستخدمها، ما يوفر الحس بالقيمة والملكية الجماعية المشتركة ويعزز التنمية المستدامة.

2-3 دور الطاقات المتجددة في تحقيق البعد البيئي للتنمية المستدامة: إن الاهتمام المتزايد حول المشاكل البيئية الذي تسببه إنتاج واستهلاك الطاقة الاحفورية يدعو إلى التوجه نحو التكنولوجيات التي تدعم استخدام مصادر الطاقات المتجددة كمصدر اساسي للطاقة، ففي مؤتمر الأمم المتحدة حول تغير مناخ الأرض المنعقد بكيوتو، نص البروتوكول الختامي على دعوة دول العالم إلى إعطاء المزيد من الاهتمام نحو استخدام الطاقات المتجددة لما لها من أهمية في تقليل

1- زواوي أحلام، مرجع سابق، ص143.

2- فلاق علي، سالمي رشيد، الطاقات المتجددة كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة مع الإشارة لحالة الجزائر وبعض الدول العربية، متوفرة على الموقع الالكتروني: http://www.enssea.net.

تأثير انبعاث الغازات الضارة، كما تظهر أهمية استخدام الطاقات المتجددة في الورقة التي قدمها الاتحاد الأوروبي تحت عنوان الورقة البيضاء للطاقات المتجددة والتي أوضح فيها أن تضاعف استخدام الطاقات المتجددة سوف يقلل من انبعاث ثاني أكسيد الكربون بمقدار 402 مليون طن كل عام، وهو ما يعني خفض كمية أكسيد الكربون في الجو بمقدار ثلث الكمية المطلوب خفضها. [1]

3- المؤسسة الاقتصادية كهيئة فعالة في القطاعات الاقتصادية

يسرت عمليات الابتكار التي تحتضنها المؤسسات الاقتصادية في إطار إدارة البحث والتطوير كثير من الأمور التي تساهم في تحقيق التنمية المستدامة، ومن بينها الحصول على التكنولوجيا النظيفة المساعدة على ترشيد استهلاك الموارد والطاقة وخلق منتجات صديقة للبيئة.

و يمكن التطرق الى المتطلبات التي يمكن ان تحقق ابعاد التنمية المستدامة في المؤسسة الاقتصادية في العناصر التالية: [2]

3-1 الأداء الاقتصادي المستدام للمؤسسة الاقتصادية :يكمن دور المؤسسة الاقتصادية في تحقيق أداء اقتصادي مستدام من خلال خلق قيمة مضافة اقتصادية مستدامة لكافة الأطراف ذات العلاقة، تزامنا مع الترشيد الاقتصادي للطاقات والموارد المستخدمة، من خلال أداء متميز لمواردها البشرية لتحقيق الفعالية والكفاءة الاقتصادية .وبالتالي سيعود ذلك على المؤسسة الاقتصادية في تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة على المستوى الكلي من خلال تعظيم الدخل الوطني الإجمالي والحرص على ديمومته .ومنه يتجسد الأداء الاقتصادي المستدام للمؤسسة الاقتصادية من خلال:

3-2 خلق قيمة مضافة اقتصادية مستدامة :يتم خلق قيمة مضافة اقتصادية مستدامة من خلال :

- خلق قيمة مضافة مستدامة للمساهمين من خلال النتيجة على رأس المال العامل وتخفيض تكاليفه واتخاذ قرارات الاستثمار الرشيدة وقليلة المخاطرة؛

- تحقيق الرضا المستدام للزبائن من خلال توفير المنتج وجودته، احترام الآجال وتحقيق جودة الخدمات المقدمة للزبائن مثل الاستقبال الاصغاء والحصول على المعلومات الخاصة بالمؤسسة وبمنتوجاتها؛

1- بودرجة رمزي، الطاقات المتجددة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة تجربة ألمانيا نموذجا، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، العدد 05، 2017 ،جامعة ميلة ميلة، الجزائر، ص 608.

2- عامر حبيبة، دور المؤسسات الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة في ظل التكتلات الاقتصادية العالمية دراسة حالة مجموعة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، مذكرة مكملة لنيل شهادة :دكتوراه علوم في علوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2017، ص90-92.

-تبني مفهوم الإدارة الرشيدة (الحوكمة)؛

- تبني مفهوم ومبادئ إدارة الجودة الشاملة كأداة لتحقيق التميز وخلق القيمة الاقتصادية المستدامة؛

- الاهتمام بالموارد البشرية والمحافظة عليهم وتوفير لهم كل الظروف اللازمة للوصول الى النجاعة في أدائهم؛

- يتطلب تحقيق قيمة اقتصادية مستدامة توازن العناصر الأربعة التالية :الجودة، الإنتاجية، التكنولوجيا والتكلفة، لأن توازن هذه العناصر يؤكد أن توقعات واحتياجات أصحاب المصلحة في المؤسسة قد أخذت في الاعتبار، ويطلق على هذا المنهج المتكامل " إدارة التحسين الشامل " الشكل الموالي يبين كيفية خلق قيمة اقتصادية مستدامة.

الشكل رقم (1-08) : نموذج خلق القيمة الاقتصادية المستدامة

المصدر: عامر حبيبة، مرجع السابق، ص91.

ومن خلال ما سبق فإنه لخلق قيمة مضافة اقتصادية مستدامة يجب على المؤسسات أن تكون أكثر كفاءة وأقل تكلفة، مما ينتج عنه سلع وخدمات بجودة عالية وبأقل الأسعار.

3-3 الترشيد الاقتصادي للطاقات والموارد :أي توجيه الموارد الاقتصادية – المتاحة منها-نحو تحقيق أكبر قدر ممكن من العوائد بأقل قدر ممكن من الهدر .أي التحكم الناجع في إمكانيات المؤسسة المادية والبشرية، مما يضمن أداء أفضل في إطار المحيط الاقتصادي والاجتماعي والسياسي الذي تنشط فيه فالترشيد يرتبط ارتباطا وثيقا بالكفاءة والفعالية الاقتصادية، باعتباره عملية تعبر عن تحقيق زيادة في انتاج السلع والخدمات بنفس عناصر الإنتاج المتاحة وبأقصى كفاءة ممكنة.

وتسري عملية الترشيد الاقتصادي في المؤسسة على كل الأنشطة والاعمال التي تضطلع بها، وعلى كل الوظائف والفروع باعتبارها عملية شاملة تهدف الى تحقيق الانسجام والتكامل بين كل أجزاء ومهام المؤسسة، بما يضمن رفع مستوى الأداء

على جميع الأصعدة، ويحقق الاستغلال الكفء للإمكانيات المتوفرة، لأنه لا يمكن تصور أي ترشيد للطاقات والعمليات في المؤسسة دون التقليل في التكاليف الإدارية ودون إمداد منتظم، وتخزين محكم، أو دون القضاء على أسباب ومظاهر الاسراف والتبذير في أي مجال، سواء تعلق الامر بالشراء، او التخزين ، او الإنتاج، او الإدارة، او التسويق،...وغيرها.

2- تحسين الأداء الاقتصادي للمؤسسة والحفاظ عليه من خلال تفعيل أداء مواردها البشرية: يلعب أداء الفرد دورا هاما في التأثير على العنصرين السابقين (خلق القيمة والترشيد الاقتصادي للطاقات والموارد) ،وبالتالي على الأداء الاقتصادي للمؤسسة، فالتصرفات والأنشطة التي يقوم بها الفرد في المؤسسة من انتظامه في العمل واتصاله بالأخرين وانفعالاته ورضاه عن العمل وقيامه بأداء مهامه تعتبر حجر الأساس والنواة الأولى لما تحققه المؤسسة من تحسين في الإنتاجية بصورة خاصة وتحسين في الأداء صورة عامة.

المبحث الثاني: عموميات حول القطاعات الاقتصادية

تتعدد القطاعات الاقتصادية في أي دولة، والقطاع الاقتصادي بصفة عامة، هو مجال يتم فيه عمليات البيع والشراء داخل الدولة، ليتحقق من ذلك العائد أو الربح مقابل تلبية خدمات أو مطالب الأطراف المنتفعة من هذه القطاعات، تتنوع القطاعات الاقتصادية من "القطاع الفلاحي، الزراعي، التجاري... الخ، و لكل قطاع أهميته و دوره في تنمية البلاد والوطن وهدفهم المشترك هو تنمية البلاد و العمل على رقيها و ازدهارها.

المطلب الأول: مفهوم القطاعات الاقتصادية وعلاقتها بالبيئة

اولا: مفهوم القطاعات الاقتصادية:

يتكون هذا المفهوم من شقين ، أو من كلمتين ، الكلمة الاولى وهي القطاع وحيث يشير القطاع إلى المجال الذي يكون له نشاط معين ، ويخدم فئة معينة من الجمهور ، وهو عبارة عن مؤسسات معنية بالقيام بمهام رسمية تجاه خدمة الأطراف المنتفعة منها ، في حين تشير كلمة الاقتصاد إلى الاعمال و الموارد المختلفة ، وعمليات البيع والشراء ، وغيرها من العناصر المعروفة في كلمة اقتصاد ، وعندما نقوم بجمع الكلمتين ، فإن التعريف يكون " المجال الذي يكون فيه عدد من الشركات التي تشترك في تقديم منتج معين ، أو تقديم خدمات معينة ، للجمهور ، ولها مجالات مختلفة تعتمد على الصناعة مثلاً ، وبها عمليات تشغيل ، وسوق يقوم بعرض هذه المنتجات لتقديمها للمشتري".[1]

جانب من النشاط التجاري والصناعي والمالي لدولة أو منطقة يقوم على تنظيم الإنفاق على مستوى القطاع العام أو الخاص أو الشركات أو يقوم على الزراعة وإنتاج المنتجات الصناعية والخدمات[2].

ثانيا: علاقة البيئة بالقطاعات الاقتصادية و الظواهر الاقتصادية

إن الأزمات البيئية التي حدثت بعد النصف الثاني من القرن الماضي كانفجار مفاعل تشرنوبل في روسيا و الاستنزاف غير العقلاني للموارد الطبيعية خاصة غير المتجددة منها البترول و الغاز الطبيعي و التلوث الكبير الصادر عن النشاط الاقتصادي سواء كان صناعيا أو زراعيا، أذت إلى ظهور و تبلور مفهوم جديد للتنمية و هو التنمية المستدامة .

1- تعريف القطاع الاقتصادي، متوفر على الموقع الالكتروني: https://www.almrsal.com.

2- قطاع اقتصادي، متوفرة على الموقع الالكتروني: https://www.eionet.europa.eu.

1- البيئة و القطاعات الاقتصادية

من البديهي أن أي اقتصاد تتفاعل في داخله قطاعات عديدة تساهم في تحقيق نموه وترتبط بعوامل بيئية من اجل استمرارها في الوجود، بما أن الاقتصاد يتكون من عدة قطاعات إلا أننا سنعتمد على بعض منها لتوضيح علاقتها مع البيئة بشكل مباشر أو غير مباشر :[1]

1-1 الزراعة:

تعتبر الزراعة المحور الرئيسي لعملية التنمية، إلاّ أن هناك عوامل عديدة مازالت تتحكم في تنميتها وتسبب قصورا لها والمتمثلة بشكل خاص في الأضرار البيئية .

ان مشكلة نقص الغذاء، وبالتالي زيادة الواردات منه، وتدهور إنتاجية العمل والتضخم، أي الارتفاع المتواصل في المستوى العام للأسعار، هي مشكلات اقتصادية يرجع الجانب الأكبر منها إلى ما تعانيه البيئة من:

- قلة موارد المياه يؤدي إلى إحداث التدهور في إنتاجية الأرض؛

- تدهور التربة نتيجة التصحر ينقص الإنتاج الزراعي ومن ثم يقل العرض في مواجهة الطلب على الغذاء وترتفع الأسعار وتزيد الواردات؛

- قلة مساحة الأرض الزراعية بسبب التوسع العمراني والتصحر وملوحة الأرض ؛

- الاكثار من استخدام الأسمدة الكيميائية والمبيدات الحشرية يساهم في إلحاق الضرر بالمواد الغذائية والإنسان؛

- لتلوث البيئي بكافة صوره يحدد من العمليات الحيوية التي تتم بيولوجيا بواسطة هذه العناصر في الأجهزة البيئية ويؤكد ذلك موت كثير من الأصناف النباتية؛

يساهم النشاط الزراعي في ظاهرة التغيرات المناخية من خلال انبعاث غاز النيترات الذي يعتبر أحد المسببين الرئيسيين في ظاهرة الاحتباس الحراري بحيث أن 70 %من انبعاث غاز النيترات ناتجة عن عمليات الحرث التقليدية واستخدام الأسمدة والمبيدات إلى جانب قطع الغابات التي تمتص الانبعاثات الكربونية الصادرة عن المصانع.

1- شهرزاد زغيب، لمياء عماني، البيئة و التنمية المستدامة، مجلة العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية، العدد06، 2011، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، ص255-257.

1-2 الصناعة:

اصبح النشاط الصناعي نشاطا رئيسيا في اقتصاديات المجتمعات المعاصرة ومحركا حيويا للنمو الاقتصادي، حيث اعتبرت الصناعة ضرورية في الدول النامية بهدف توسيع مجال التنمية والاستجابة لتحقيق مزيد من الإشباع لحاجاتها المتنامية، بينما في الدول الصناعية المتقدمة فإنها تتطلع إلى تطوير صناعاتها باستخدام النظم الحاسبات الآلية، ولذلك تشكل المنتجات الصناعية الأساس المادي لمستويات الحياة الحديثة، ولهذا تسعى جميع البلاد لامتلاك التجهيزات الصناعية الفاعلة من اجل الاستجابة لحاجاتها المتطورة. بالرغم من كل هذا تعتبر الصناعة من أهم مصادر التلوث أي مصدر رباعي الأبعاد في إحداث التلوث:

- المخلفات السائلة تلوث الماء، لأن المصانع وجدت البيئة البحرية كأنسب الأماكن لإلقاء المخلفات السائلة أو الصلبة و الخلص منها؛

- اصوات الآلات تلوث السمع؛

- المخلفات الصلبة تلوث البصر؛

- الادخنة التي تتصاعد من المصانع تلوث الهواء.

1-3 الطاقة:

يضطلع قطاع الطاقة بدور فعال في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وذلك من خلال تلبية احتياجات الطاقة الخاصة بالقطاعات الاقتصادية المختلفة بالإضافة إلى الإسهام الفعال للطاقة خاصة قطاع البترول والغاز في الناتج المحلي الإجمالي للعديد من البلدان. وعلى الرغم من هذا الدور الحيوي لقطاع الطاقة إلا انه يتميز بخصائص متعددة يمكنها أن تؤثر في إمكانيات تحقيق التنمية المستدامة كإحداث تأثيرات بيئية ضارة على الهواء والتربة والموارد المائية، وهذا سيحدث بلا شك تأثير سلبي ومعاكس في المدى الطويل خاصة بعد نفاذ هذه الموارد سيفقد الاقتصاد المصادر الرئيسية لتمويل اقتصادياته .

2 الظواهر الاقتصادية: يشهد العالم اليوم عدة ظواهر اقتصادية تؤثر على المسار التنموي لأي بلد ومن أهمها عولمة الأسواق والاستثمار الأجنبي والتي تؤثر كل منهما بشكل مباشر وغير مباشر على البيئة : [1]

1- شهرزاد زغيب، مرجع سابق، ص257.

2-1 عولمة الأسواق:

ان لعولمة الأسواق انعكاسات هامة على البيئة، ذلك لأن التجارة العالمية تؤدي إلى الإفراط في استغلال الطبيعة وإلى إنتاج جيل جديد من النفايات من شتى الأصناف، وأن الإطار الراهن للتجارة لا يقدر تكلفة البيئة في المبادلات العالمية وتبقى هذه التكلفة خارج حساب تكلفة الإنتاج و عليه تؤدي النتائج السلبية على البيئة بالضرورة إلى تخريب كبير للثورة الطبيعية بسبب الإفراط في استغلالها وإلى تزايد التلوث بأنواعه المختلفة الظاهرة وغير الظاهرة.

2- 2 الاستثمار الأجنبي:

هناك ارتباط بين النشاط الاقتصادي للاستثمارات الأجنبية المباشرة ومشكلات التلوث المسببة للاختلالات على توازن البلد اقتصاديا ماليا وبيئيا في المستقبل، قد تأتي الاستثمارات الأجنبية للدولة الأقل نموا مدفوعة بدافع الهرب من الخضوع لما فرضته الدولة الأم من قيود لحماية البيئة أكثر تشددا وأعلى كلفة مما تفرضه الدولة الفقيرة على اعتبار أن هذه الدولة لا تفرض أي قيود من هذا النوع على الإطلاق.

كما أن الاستثمارات قد تساهم في المدى القريب إلى تأمين فرص عمل كبيرة في هذه الدول الفقيرة، إلاّ أنها قد تعمل في نفس الوقت على وجود ملاذات للتلوث خصوصا، إذا رافق هذا الانتقال للصناعات الملوثة وجود تعاون مع بعض الحكومات الفاسدة في الدول النامية للتغاضي عن عمليات التلوث التي ترافق هذه الصناعات.

اذن وفق هذه الظواهر الاقتصادية فإن عولمة الأسواق، تحرير التجارة، وتحرير الاستثمارات قد تؤدي بالإضافة إلى توسيع الفجوة بين الدخول في داخل الدولة فقيرة إلى تدهور البيئة من ناحيتين: بما قد يؤدي إليه من اضطرار الفقراء إلى الإضرار بالبيئة خلال جهودهم المبذولة لكسب الرزق أو حتى لمجرد البقاء على قيد الحياة وما قد يؤدي إليه من تبني أصحاب الدخول المرتفعة لأنماط الاستهلاك أقل حساسية لأثر الاستهلاك في البيئة .

المطلب الثاني: تصنيف القطاعات الاقتصادية

تتعدد أنواع القطاعات الاقتصادية بين أولية ، و ثانوية وفق ما صنفه الاقتصاديون في دراساتهم ، كما صنفت القطاعات الاقتصادية إلى قطاعات ثالثة ، وقطاع رابع ، وقطاع خامس ، و هناك أيضا تقسيم اخر حسب الملكية تقسم الى قطاع عام و خاص و قطاع اجتماعي.

اولا: التقسيم التقليدي للقطاعات الاقتصادية

يمكن حصر أنواع القطاعات الاقتصادية حسب التقسيم التقليدي على النحو التالي:

1- القطاع الاولي: يعرف القطاع الاقتصادي الأولي ، او البدائي على أنه القطاع الذي يعتمد على عملية الاستخراج ، وهي التي تتعلق أكثر شيء بالحصول على الموارد من البيئة الطبيعية المحيطة بنا ، مثل القيام باستخراج النفط من باطن الأرض مثلاً ، أو الاعتماد على الثروة الحيوانية ، أو الاعتماد على الموارد الزراعية واستخراج المحاصيل المختلفة ، أو كما يظهر اكثر علميات لاستخراج التي تتم في استخراج المعادن من باطن الأرض ، وبالتالي تدخل هذه الموارد الطبيعية التي تم استخراجها في عمليات الصناعة ، لتكون بمثابة المواد الخام التي تسهم في انجاح المشاريع المختلفة ، والتي ينشأ منا القطاع الثاني الذي يطلق عليه قطاع الصناعة أو قطاع التصنيع.[1]

يمثل أحد قطاعات الاقتصاد التي تحقق استفادة مباشرة من الموارد الطبيعية .ويتضمن هذا القطاع الزراعة واستغلال الغابات و الصيد و التعدين و استخراج النفط والغاز، وهو يختلف عن القطاع الثانوي، ويعد القطاع الأولي هو القطاع الأكثر أهمية في أغلب الأحيان في الدول الأقل تطورًا، وبالتالي الأقل أهمية في الدول الصناعية[2].

ومنه نستنتج انه في هذا النوع من القطاعات يشمل: الزراعة، الصيد البحري، الصناعات الاستخراجية في المناجم.

2- القطاع الثانوي: هذا القطاع يعتمد بشكل كبير على ثلاثة مجالات أساسية ، أو قطاعات فرعية ، التي تدور حول مجال التصنيع و الصناعات التحويلية، البناء و التشييد.

2-1 التصنيع هنا مرتبط بفكرة الاعتماد على تحويل المواد الخام التي تم استخراجها مثلاً من القطاع الأولي ، ثم ادخالها ضمن معدات ، او آلات ، تعمل على اخراج منتج نهائي ، يكون ذو قيمة ويكون ذو سعر ، وبالتالي يكون جاهز لبيعها للجمهور و المستهلك، مثل القيم مثلاً باستخراج الحديد من باطن الأرض ، ثم ادخاله ضمن المعدات التي تقوم

1- القطاع الاولي، متوفر على الموقع الالكتروني، https://www.almrsal.com.

2- قطاع اولي، متوفر على موقع ويكيبيديا: https://ar.m.wikipedia.org

بتجهيز منتج السيارات لبيعها للمستهلك في النهاية ، أو الحصول على معادن الألومنيوم ، ثم صناعة أواني الطبخ مثلاً ، كل ذلك يعكس عمليات أداء، وتشغيل قطاع الصناعة.

كما يعرف بأنه أحد الأنشطة الاقتصادية التي تهدف لتنمية الاقتصاد العام للمجتمع، عن طريق استخراج أو إنتاج أو استيراد الخامات وتحويلها إلى سلع إنتاجية والاستهلاكية[1]، والتصنيع كذلك هو سياسة اقتصادية شاملة ذات أهداف اجتماعية وسياسية ترسمها الدولة في شكل تخطيط متدرج التنفيذ، تشتمل على تنمية جميع القطاعات الاقتصادية للمجتمع.[2]

الصناعات التحويلية: تعد الصناعات التحويلية المحرك الأساسي للتنمية الاقتصادية و الصناعية لما لها من دور فعال في تكوين الناتج المحلي، وتكمن أهميتها في دورها المؤثر في حماية الصناعات الوطنية عن طريق زيادة الصادرات و تقليل الاستيرادات.

الصناعات التحويلية ضرورية لا سيما في الدول النامية من اجل توسيع قاعدتها التنموية و تلبية حاجاتها المتزايدة و يعرفها بعض الباحثين بانها "عملية يتم فيها تحويل من حالتها الاصلية الى صورة جديدة تصبح معها اكثر نفعا و اشباعا لحاجات الانسان و رغباته كان نحول القطن الخام الى المنسوجات ونحول الحديد الخام الى مكائن و الات.[3]

2-2 قطاع البناء و التشييد ويتم ذلك من خلال بناء المنازل او المؤسسات او مقرات ...الخ، وهي أيضاً تعتمد على القطاع الأولي ، فعملية البناء هنا تعتمد على استخراج الجبس ، و الاسمنت، والحديد ، ثم يتم من خلالها بناء المنازل ، وتسويقها ، حيث يمكن للجمهور المستهلك شراء العقارات غير المنقولة.[4]

3- القطاع الثالث: و أيضا يطلق عليه قطاع الخدمات، يعد احد اهم الاتجاهات الحديثة للاقتصاديات المعاصرة بالنظر الى الحصة التي يستحوذ عليها في ميدان الشغل و كذا مساهمته في المهمة في الإنتاج الإجمالي وفي تحقيق مستويات متقدمة من النمو الاقتصادي.

وهو القطاع الذي يشتمل على مشروعات قائمة على تقديم خدمات متنوعة حيث يشمل على مشروعات صغيرة ومتوسطة تعمل في مجالات خدمية عديدة تسهم في تعزيز البيئة الاقتصادية وبيئة الأعمال[1].

1- السيد عبد العاطي السيد، التصنيع و المجتمع: دراسة في علم الاجتماع الصناعي، مصر، دار المعرفة الجامعية،1996، ص44.

2- حسن الساعاتي، التصنيع و العمران: بحث ميداني للإسكندرية، لبنان، دار النهضة العربية، 1980، ص3.

3- هيام خزعل ناشور، واقع و مؤشرات تطور دور الصناعات التحويلية في عملية التنمية الاقتصادية في محافظة البصرة للمدة 2000-2017، مجلة التمويل و الاستثمار و التنمية المستدامة، المجلد 7، العدد 1، جوان 2022، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، ص633.

4- القطاعات الاقتصادية، متوفرة على الموقع الالكتروني: https://www.almrsal.com.

فيما يخص الأنشطة الاقتصادية التي تندرج تحت مصطلح الخدمات و يمكن أيضا اعتبارها فروع لقطاع الخدمات، نبرزها كما يلي:[2]

- الانشاءات: و تتمثل في الإصلاحات و اعمال الهدم؛

- المنافع (المؤسسات ذات النفع العام): و تشمل الكهرباء، الغاز، البحار، الامداد بالمياه، الخدمات الصحية؛

- التجارة و الاعمال التجارية: و تتضمن البيع بالجملة و التجزئة، البنوك و مؤسسات التمويل الأخرى، التامين و العقارات؛

- النقل و الاتصالات: و تشمل عمليات النقل بالسكك الحديدية، التراموای والحافلات، نقل الركاب على الطريق، النقل عبر المحيط، النقل المائي، النقل الجوي، الخدمات العارضة للنقل، طرق النقا الأخرى التخزين و الإيداع، الاتصالات؛

- الادارة العمومية و الدفاع: و تشمل الأنشطة الحكومية و الإدارية، كما هو الحال في مجالات النقل و الاتصالات و التعليم و الصحة و التسويق، و عمليات مؤسسات التمويل؛

- خدمات أخرى: و تشمل الخدمات التعليمية، الخدمات الطبية و الصحية، الهيئات الدينية، مؤسسات الترفيه، الخدمات القانونية، خدمات الاعمال، مؤسسات التجارة، الهيئات العمالية، مجمعات الخدمات الأخرى، الإنتاج السينمائي، المسرح و ما يرتبط به من خدمات، التوزيع، المطاعم و الفنادق، المعسكرات و أماكن الايواء، الغسيل و خدماته المرتبطة به، صالونات الحلاقة و التجميل معارض الفن و استوديوهات التصوير الخارجية، الخدمات الشخصية التي لم يشر اليها في المسميات السابقة.

لقد تأكد للاقتصاد المعاصر من ضرورة تطوير هذا القطاع الحساس لما له من تأثير إيجابي على التنمية الاقتصادية، حيث ان أي اختلال في هذا القطاع ممكن ان يؤدي الى تدهور معدلات التشغيل و الاستثمار، و نظرا لظهور العولمة و الشركات المتعددة الجنسيات و تنافسها على الأسواق اصبح السوق المحلي محل انتباه مما يتعين على أصحاب القرار اتخاذ تدابير من شانها تحرير و عصرنة قطاع الخدمات لتفعيل دوره في دفع عجلة التنمية.

1- د.فايزة حير الله ناصر بن عبد الله، دور الصندوق الوطني للمشروعات الصغيرة و المتوسطة في تنمية قطاع الخدمات دراسة تطبيقية على دولة الكويت، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد16، العدد22، جوان 2020، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، ص283.

2- محي محمد مسعد، الاتجاهات الحديثة في السياحة، الإسكندرية، مصر، المكتب الجامعي الحديث، 2008، ص91.

و يوجد أيضا نوعين اخرين من القطاعات الاقتصادية يمكن اعتبار ظهورهم نتيجة التطورات و التحولات الاقتصادية التي شهدها العالم: [1]

4- قطاع المعرفة الرابع : هذا القطاع هو مزيج بين هيئات الحكومة ، ومجالات المعرفة والتعليم ، والبحث و التطوير ، ومجالات التدريب ، والتكنولوجيا ، وهي تعتبر المجال الفكري في الاقتصاد ، حيث يتم تبني مشروعات رواد الأعمال بها ، بما يقوم على مقومات البحث العلمي ، التي تحقق في النهاية ، تطوير في الخدمات ، أو السلع المقدمة في القطاعات التي سبق ذكرها ، وكل ذلك من شانه أن يصب في تطوير ، وتقوية دعائم الاقتصاديات في الدول ، كما يعرف هذا الاقتصاد باسم الاقتصاد القائم على المعرفة ، وهو له دور أساسي في تطوير عمليات التشغيل التي تقوم بالأساس على تقنيات المعلومات.

5- القطاع الخماسي: وهو أحد قطاعات الاقتصاد التي تقوم على اشراك دور الحكومة المسئولة عن تمرير التشريعات ، وصناعة القوانين الخاصة بمجالات الاقتصاد ، حيث يشترك معها قطاعات أخرى مثل قطاعات المعرفة وهي التعليم ، وقطاعات خاصة تتمثل في المستثمرين ، ورجال الأعمال ، وهنا تقوم عقود الشراكة بين الطرفين ، من أجل التشارك حول دعم المشروعات في الدولة ، حيث يكون القطاع الخاص شريك في عمليات التنمية التي تتحقق في قطاعات الاقتصاد التي تم ذكرها ، وكل ذلك يصب في خدمة المجتمع والجمهور ، كطرف مستهلك ، وله عدد من التوقعات ، والمطالب التي ينتج عنها تحقيق مستوى عالي من الانفاق الاستهلاكي.

ثانيا: التقسيم بالملكية:

هذا النوع من التقسيم يعنى به النشاطات او راس المال مملوك من طرف: الحكومة (قطاع عام او حكومي)، الشركات ذات الملكية الخاصة (قطاع خاص).

1- القطاع الحكومي(قطاع عام) :

ان تعبير القطاع الحكومي يستخدم للدلالة على النشاطات القائمة على أساس ملكية الدولة لراس المال و المخرجات سواء كانت إنتاجية او خدمية مختلفة، و يمكن القول ان وضع القطاع الحكومي في البلدان النامية متشابه الى حد كبير

1- مفهوم القطاعات الاقتصادية و أنواعها، متوفر على الموقع الالكتروني: https://www.almrsal.com.

من حيث ان معظم النشاطات للدولة تميل نحو تشييد البنى التحتية و تقديم الخدمات للمجتمع و بعبارة أخرى صارت الدولة هي المحدد الأكبر للأنشطة و الصانع الأول لهيكل الاقتصاد الوطني.[1]

يعرف في المعاجم الاقتصادية هو ذلك القسم من الاقتصاد يعنى بصفقات الحكومة، فهذه الأخيرة تتلقى الدخل من الضرائب وغيرها من الإيرادات وتؤثر على أعمال الاقتصاد من خلال قراراتها الاتفاقية والاستثمارية (مصروفات الحكومة) وعبر سيطرتها (من خلال السياسة المالية والضريبية) على قرارات الانفاق و الاستثمار في قطاعات الاقتصاد الأخرى.[2]

كما يمكن النظر للقطاع العام بمفهوم أوسع على انه مختلف هيئات الحكومة المركزية و الإقليمية و المحلية و المؤسسات و الوحدات غير ربحية و الربحية التي تسيطر عليها الدولة (تكلك اكثر من 51% من رأسمالها الاجتماعي)، و التي يمكن ان تعتمد عليها الدولة لتحقيق مكاسب مالية او معنوية.[3]

2- القطاع الخاص:

يعرف القطاع الخاص على أنه: "مجموعة المهن، والأعمال التي يعمل فيها فرد، أو مجموعة من الأفراد وترتبط بالخبرات والمهارات المكتسبة سواء بالاعتماد على التدريب المهني، أو التعليم الأكاديمي، ويساهم القطاع الخاص بتوفير الدخل للأفراد من خلال وجود مجموعة من الفرص، هذا من ناحية الملكية والإدارة، أما من ناحية الأهداف فإن كل عمل اقتصادي سواء كان عاما أو خاصا يهدف بصورة مباشرة أو غير مباشرة إلى تعزيز عملية التنمية فهو قطاع اقتصادي وطني منتج ينبغي تشجيعه ودعمه.[4]

كما عرفه عبده محمد فاضل الربيعي على أنه: "القطاع الذي يدار بمعرفة الأفراد ووحدات الأعمال وتتولى آليات السوق توجيه دفة الأمور بالنسبة للأنشطة الاقتصادية الخاصة، وهي تسعى بالتالي إلى أقصى ربح ممكن".[5]

اذ انه وفي ظل اقتصاديات السوق التي تقوم على أساس نشاط اقتصادي قوامه القطاع الخاص، فان الية السوق وفي ظل نظام المنافسة هي التي تحدد ما ينتجه و ما يستهلكه، حيث يشمل القطاع الخاص كل الاعوان الخواص سواء كانوا افراد

1- د. أيمن محمد فريحات، معوقات تطبيق الشراكة بين القطاع العام و الخاص من وجهة نظر أصحاب القطاع الخاص، مجلة الاقتصاد و التنمية، العدد1، جانفي2013، جامعة المدية، المدية، الجزائر، ص31.

2- عمر الايوبي، معجم الاقتصاد، المعاجم الاكاديمية المتخصصة، سنة 1995، ص342.

3- عبد الوهاب علي، شحاته السيد شحاته، مراجعة الحسابات و حوكمة الشركات في بيئة الاعمال الدولية المعاصرة، الدار الجامعية، مصر 2007، ص17.

4- جهاد رحماني، كمال ديب، دور القطاع الخاص في الصناعات الغذائية بالجزائر(دراسة تحليلية للفترة 2000-2019)، مجلة دفاتر البحوث العلمية، المجلد10، العدد1، 2022، المركز الجامعي مرسلي عبد الله، تيبازة، الجزائر، ص119.

5- جهاد رحماني، مرجع نفسه، ص120.

او جماعات، اغنياء او فقراء ولا يقتصر فقط على رجال الاعمال، حيث انه يشمل بذلك جميع الفئات التي تقبل تحمل المخاطرة من خلال ممارسة نشاط لأجل تحقيق أرباح و مداخيل في اطار تعظيم المصلحة الخاصة، كما يعتبر القطاع الخاص "ذلك القطاع غير المملوك للدولة، حيث يعتبر ركيزة الاقتصاد الحر الدي يستند الى الية السوق الحرة و المنافسة التامة لتحديد أسعار السلع و الكميات المنتجة و المستهلكة، و يفترض وجود الاقتصاد الحر عدم تدخل أي فئة دولة او غيرها في النشاط الاقتصادي بشكل يتعارض مع قواعد المنافسة الحرة".[1]

الشكل رقم (1-09): التقسيم التقليدي للقطاعات الاقتصادية

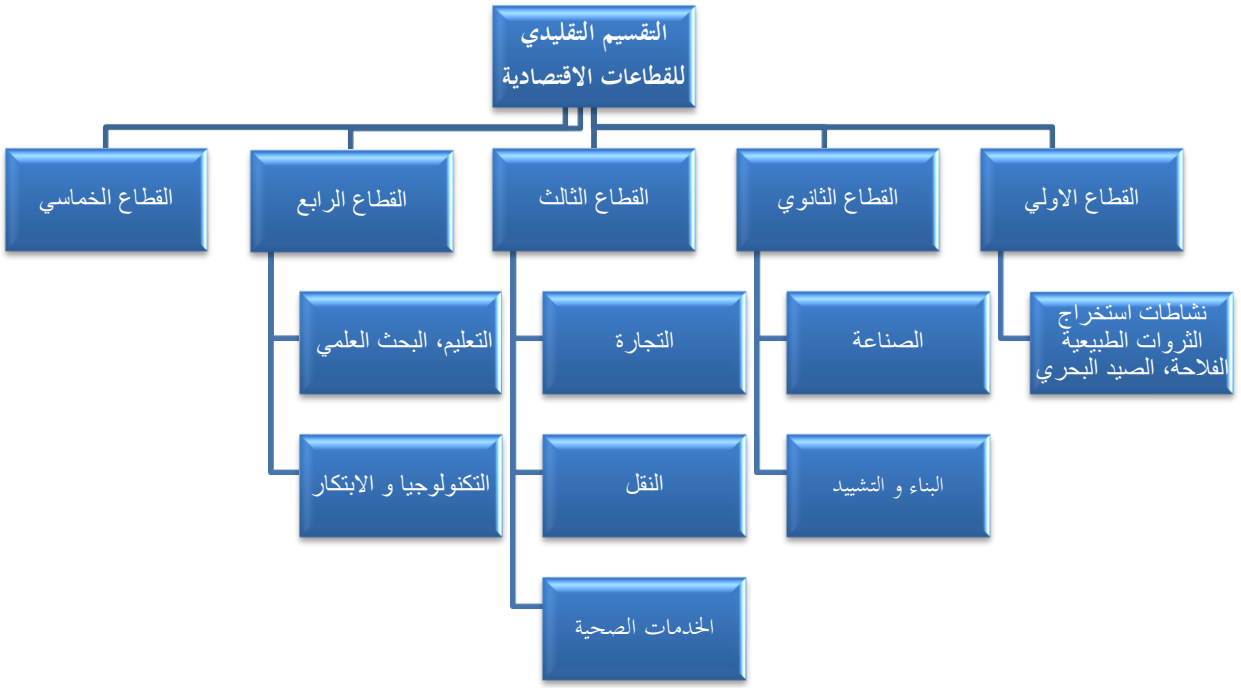

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على المعلومات سابقة الذكر

1- د. ساسي فطيمة، د. عبد الصمد سعودي، القطاع الخاص كبديل تنموي للاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات، مجلة اقتصاديات الاعمال و التجارة، العدد الثالث، اوت 2017، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، ص85-86.

الشكل رقم (1–10): تقسيم القطاعات الاقتصادية حسب الملكية

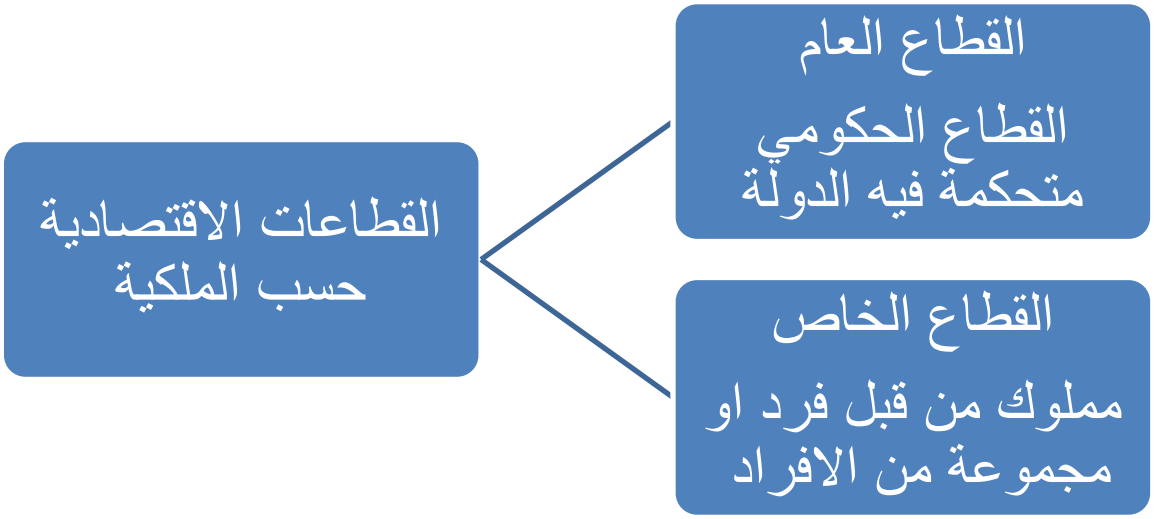

المصدر من اعداد الطالبة بالاعتماد على المعلومات سابقة الذكر

ثالثا: التنويع الاقتصادي بين القطاعات كحل لتحقيق تنمية مستدامة

يحظى موضوع التنويع الاقتصادي بمكانة هامة عند الباحثين الاقتصاديين في الوقت الحاضر، خاصة في البلدان ذات الاقتصادات الأحادية، أي تلك الدول التي لها ميزة المورد الواحد، والتي من بينها الاقتصادات النفطية، خاصة وأن تحقيق التنويع الاقتصادي أصبح وسيلة لتحقيق التنمية الاقتصادية وحتى التنمية المستدامة.

1- مفهوم التنويع الاقتصادي و محدداته

1-1 مفهوم التنويع الاقتصادي:

التنويع الاقتصادي هو تخفيض التعويل على المورد الوحيد، والانتقال إلى توليد قاعدة إنتاجية متينة منبثقة من مختلف القطاعات الإنتاجية وخاصة القطاع الصناعي، الفلاحي والسياحي، الأمر الذي يؤدي إلى تكوين اقتصاد يتصف بتحقيق الاكتفاء الذاتي في غالبية القطاعات الإنتاجية المكونة له.[1]

الاقتصاد المتنوع هو الاقتصاد ذو الهيكل الإنتاجي الموزع على اكبر عدد ممكن من الأنشطة الاقتصادية المختلفة عن بعضها البعض، وذلك من حيث طبيعة السلع و الخدمات المنتجة.[2]

وهذا يعني ان التنويع الاقتصادي ينطبق على الدول التي تعتمد اقتصاداتها على مورد وحيد غير مستديم، لتكون بذلك القطاعات الإنتاجية (الصناعية، الزراعية و الخدمية) بدائل مناسبة تحل محل هذا المورد الوحيد، مما يسمح ببناء اقتصاد محلي سليم و متنوع.

1-2 محددات التنويع الاقتصادي:

يبقى التنويع الاقتصادي مرتبط بمجموعة من السياسات الاقتصادية والقطاعية والمتغيرات الاقتصادية الكلية، هذه السياسات والمتغيرات تلعب دورا أساسيا في تحقيق التنويع الاقتصادي وديمومته، وبالتالي تعتبر كمحددات للتنويع الاقتصادي، والتي من بينها ما يلي: [3]

1- عاطف لافي مرزوك، عباس مكي حمزة، التنويع الاقتصادي، مفهومه وأبعاده في بلدان الخليج وممكنات تحقيقه في العراق، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد الثامن، العدد31، 2014، جامعة الكوفة كلية الإدارة و الاقتصاد، العراق، ص51.

2- خالد بن جلول و اخرون، استراتيجية التنويع الاقتصادي من خلال دعم الاستثمارات السياحية في الجزائر (2000-2016)، مجلة المنتدى للدراسات و الأبحاث الاقتصادية، المجلد 03، العدد02، 2020، جامعة الشهيد زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، ص54-55.

3- محمد دعمي، واقع مساهمة القطاعات الإنتاجية في تحقيق التنويع الاقتصادي ودورها في الخروج من صفة الاقتصاد الأحادي في الجزائر-دراسة تحليلية للفترة 2000-2020، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد 18،العدد29 ، السنة 2022 ، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، ص18.

– العوامل المادية :من بينها الاستثمار وراس المال البشري؛

– السياسات الاقتصادية الكلية :السياسة المالية، السياسة النقدية، السياسة الاقتصادية الدولية...الخ؛

– السياسات القطاعية :السياسة الفلاحية، السياسة الصناعية والسياسة السياحية...الخ؛

– المتغيرات الاقتصادية الكلية :والتي من بينها سعر الصرف، التضخم ورصيد ميزان المدفوعات؛

– المتغيرات المؤسسية :الحوكمة، البيئة الاستثمارية والوضع الأمني؛

– درجة الوصول الى الأسواق :درجة الانفتاح على التجارة في السلع والخدمات ورأس المال.

2– المؤشرات الدالة على التنويع الاقتصادي من عدمه

من اهم المؤشرات الدالة على التنويع الاقتصادي من عدمه ما يلي: [1]

– معدل ودرجة التغير الهيكلي: والذي يعد من أهم مؤشرات التنويع الاقتصادي، فعندما تكون النسبة المئوية لمساهمة مختلف القطاعات الانتاجية في حصيلة الناتج الداخلي الخام متقاربة وعدم وجود تباين كبير دل ذلك على التنويع الاقتصادي، والعكس صحيح فعندما تكون النسبة المئوية لمساهمة قطاع انتاجي كبيرة ومسيطرة على حصيلة الناتج الداخلي الخام بالمقارنة مع مساهمات القطاعات الإنتاجية الأخرى دل ذلك على أن الاقتصاد يتصف بعدم تنوعه (اقتصاد أحادي)، وللتدقيق أكثر في هذا المؤشر وجب الأخذ بعين الاعتبار قياس الناتج الداخلي الخام الحقيقي لكل قطاع انتاجي ومدى مساهمته في حصيلة الناتج الداخلي الخام الحقيقي؛

– ارتباط عدم الاستقرار في حصيلة الناتج الداخلي الخام بعدم استقرار أسعار النفط: فكلما كانت حصيلة الناتج الداخلي الخام مرتبطة بأسعار النفط دل ذلك على أن الاقتصاد أحادي وبالتالي عدم تنوع الاقتصاد، والعكس صحيح، ومنه فإن التنويع الاقتصادي ومن خلال هذا المؤشر يتحقق من خلال التقليل من درجة هذا الارتباط؛

– تطور الايرادات البترولية نسبة إلى الإيرادات الكلية: فكما كانت نسبة الإيرادات البترولية إلى الإيرادات الكلية كبيرة جدا دل ذلك على أن الاقتصاد أحادي وبالتالي عدم تنوع الاقتصاد، والعكس صحيح، ومنه فإن التنويع الاقتصادي

1– محمد دعمي، المرجع نفسه، ص19.

ومن خلال هذا المؤشر يتحقق من خلال التقليل من الاعتماد على الايرادات البترولية، وفي نفس الوقت وجود قاعدة موسعة ومتنوعة من مصادر الإيرادات العامة مع مرور الزمن؛

– نسبة الصادرات البترولية والصادرات العادية (غير النفطية الى الصادرات الكلية: فكلما كانت نسبة الصادرات العادية (غير نفطية أكبر وفي ارتفاع مستمر بالمقارنة مع الصادرات البترولية دل ذلك على التنويع الاقتصادي، والعكس صحيح، مع الإشارة إلى أن التغيرات الحاصلة على المدى القصير في هذه النسب قد تكون مظللة، وهذا من جراء التقلبات الحاصلة في أسعار النفط فقط، وفي نفس الوقت وجود قاعدة متنوعة من مصادر الصادرات، مع مرور الزمن؛

– تطور التوزيع القطاعي لمستوى التشغيل: فعندما تكون النسبة المئوية لمساهمة مختلف القطاعات الانتاجية في حصيلة مستوى التشغيل متقاربة وعدم وجود تباين كبير ومرتفعة مع مرور الزمن دل ذلك على التنويع الاقتصادي، والعكس صحيح، فعندما تكون النسبة المئوية لمساهمة قطاع انتاجي كبيرة ومسيطرة على حصيلة مستوى التشغيل بالمقارنة مع مساهمات القطاعات الإنتاجية الأخرى دل ذلك على أن الاقتصاد يتصف بعدم تنوعه، ويعد هذا المؤشر كذلك من أهم مؤشرات التنويع الاقتصادي ومكمل لمؤشر معدل ودرجة التغير الهيكلي، أين يجب أن تتماشى نسبة مساهمة القطاعات الإنتاجية في مستوى التشغيل مع مساهمة القطاعات الإنتاجية في حصيلة الناتج؛

– مساهمة القطاعين العام والخاص في الناتج الداخلي الخام: كلما كانت مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي أكبر من مساهمة القطاع العام دل ذلك على التنويع الاقتصادي، والعكس صحيح، كلما كانت مساهمة القطاع العام في النشاط الاقتصادي أكبر من مساهمة القطاع الخاص دل ذلك على أن الاقتصاد أقل تنوعا.

المطلب الثالث: أهمية القطاعات الاقتصادية

تتجلى أهمية القطاعات الاقتصادية من خلال مدى مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي الذي يؤدي الى نمو الاقتصاد و تحقيق التنمية المستدامة و مجهوداتها في توفير مناصب العمل ومنه قضاء على نسبة من البطالة، و التنمية المجتمعية من خلال مختلف الخدمات التي تقدم للأفراد، وفي ما يلي سيتم التطرق الى اهم القطاعات الاقتصادية في الاقتصاد و ابراز أهميتها.

اولا: أهمية القطاع الصناعي

يعتبر القطاع الصناعي من احد الموضوعات الهامة التي تشغل بال متخذي القرارات لما يتمتع من أهمية و فعالية في دعم التنمية الاقتصادية، وحيث يعتبر أيضا العمود الفقري للاقتصاد الوطني و محركا أساسيا في تنميته و تطويره، و يعمل على

زيادة معدلات النمو الاقتصادي و دعم الاقطاعات الأخرى و توفير مناصب الشغل، وإنتاج سلع ذات فرص تصديرية مما يؤدي الى الحصول على العملة الصعبة و انتاج سلع بديلة للواردات، فكلما كانت مساهمة قطاع الصناعة في الناتج القومي اكبر كلما زادت قدرة الدولة على تحقيق التنمية المستدامة و قابليتها على الاستمرار في المدى الطويل.[1]

يعتبر التصنيع و التطور الصناعي عنصرا هاما في عملية بناء الاقتصاد الوطني، وهو عملية يتبعها تغير في تركيب الهيكل الاقتصادي للدول، و مؤشر الى نسبة الزيادة في الدخل الوطني الناشئة عن القطاع الصناعي، فعملية التصنيع لا تعني مجرد نشاط اقتصادي، فهو أكبر من ذلك بكثير، فعملية التصنيع بمعناها الواسع هي عملية تحول اجتماعي يشمل التطور الاقتصادي و السياسي و الاجتماعي و الثقافي، فالتصنيع يلزمه المزيد من التخصص في اقتصاديات الانتاج بحيث يتماشى مع متطلبات الأسواق العالمية و الدولية، كما يقتضي استخدام معطيات العلم و التكنولوجيا واستخدام الطرق التكنولوجية الحديثة، و يتطلب أيضا استخدام الأسس الحديثة في الادارة و تنظيم عمليات الانتاج ومنه زيادة الانتاج، و بالتالي الدفع بالنمو الاقتصادي والتنمية، ولعل من الأسباب والدوافع التي تجعل الاهتمام بعملية التصنيع بغية النهوض بالتنمية الاقتصادية ما يلي[2]:

- العلاقة الارتباطية و السببية بين كل من التصنيع و التقدم الاقتصادي وفقا لتجارب الدول المتقدمة؛
- القطاع الصناعي أكثر ديناميكية من القطاعات الأخرى خاصة القطاع الأول من خلال استيعاب فائض العمل؛
- للقطاع الصناعي دور مهم في تدريب اليد العاملة خاصة في حالة الاستثمار الأجنبي و نقل التكنولوجيا؛
- الطلب على المنتجات الصناعية يزداد بسرعة أكبر مقارنة بالطلب على المنتجات الأولية؛
- التصنيع تنويع أكبر في هيكل الدول النامية و بالتالي يقلل من حالة التبعية للاقتصاديات المتقدمة؛
- خلق القطاع الصناعي لوفرات خارجية أكثر من باقي القطاعات.

1- د. زكراك مونية واخرون، واقع و أهمية القطاع الصناعي على النمو الاقتصادي في الجزائر، مجلة مفاهيم للدراسات الفلسفية و الإنسانية المعمقة، العدد الثامن، سبتمبر 2020، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، ص222.

2- محمد دعمي، دور القطاع الصناعي في تحقيق النمو الاقتصادي و المساهمة في مستوى التشغيل في الجزائر خلال الفترة 200-2017، الملتقى الوطني "استراتيجية تطوير القطاع الصناعي في اطار تفعيل برنامج التنويع الاقتصادي في الجزائر"، جامعة البليدة2، البليدة، الجزائر ، 06-07 نوفمبر2018، ص8.

ثانيا: أهمية القطاع الزراعي

تكمن أهمية القطاع الزراعي في النقاط التالية:[1]

– القطاع الزراعي المسئول عن المحافظة على البيئة و خلق التوازن البيئي و زيادة المساحة الخضراء وحماية، استغلال وصيانة موارد طبيعية التي يمكن أن تتدهور وتهدر وتزيد من رقعة مساحة الجفاف والتصحر وفقدان عناصر الخصوبة في التربة؛

– القطاع الزراعي عامل استقرار نسبي للسكان وعامل محد للهجرة الداخلية وعامل تقليص لمعدلات المشاكل الاجتماعية والاقتصادية جريمة ، انحراف ، استغلالا قدرات وطاقات خلاقة؛

– القطاع الزراعي يعمل على تخفيض نسبة الفقر و العوز الريفي؛

كما ان للزراعة أهمية باعتبارها النشاط الرئيسي للقطاع، تتجلى في: [2]

– المساهمة في الدخل القومي وزيادة رأس المال: ساهم الازدهار الزراعي بشكل كبير في تعزيز التقدّم الاقتصادي للعديد من الدول، حيث لوحظ أنّ البلدان الصناعية الرائدة اليوم كانت في السابق دُولاً زراعيةً، وتحرص الدول النامية على الزراعة في الوقت الحالي لمساهمتها في زيادة دخلها القومي، وسدّ النقص في رأس المال الخاصّ بها، إذ إنّ الدول النامية كانت في السابق أكثر اعتماداً على رأس المال الأجنبي والذي يُصاحبه العديد من الشروط، كما أنّ القطاع الزراعي يتطلّب قدراً أقلّ بكثير من رأس المال للتنمية، الأمر الذي يُقلّل من مشكلة النموّ التي تمسّ رأس المال الأجنبي.

– مصدر رزق وفرص عمل كبيرة تُعدّ الزراعة مصدر دخل رئيسي للعديد من الأفراد، إذ يعتمد ما يُقارب 70% من الأشخاص على الزراعة كوسيلة للعيش وكسب المال بشكل مباشر، ويعود الارتفاع في هذه النسبة إلى عدم توفّر أنشطة أخرى لاستيعاب النموّ السكّاني المتزايد، وعلى الرغم من ذلك فإنّ مُعظم الأفراد في الدول المتقدّمة غير منخرطين في القطاع الزراعي؛

– انشاء البنية التحتية تتزامن التنمية الزراعية مع الحاجة إلى تطوير البُنى التحتية الأُخرى، مثل: الطرق، ووحدات التخزين، والسكك الحديدية، والأسواق، والخدمات البريدية، بالإضافة إلى تطوير القطاع التجاري، حيث تُنقل المنتجات الزراعية عن طريق السكك الحديدية، والشوارع المعبَّدة من المزرعة إلى المصانع، إذ إنّ تجارة المنتجات الزراعية تكون داخلية في الغالب؛

1– عبد الملك قاسم الثور، أهمية القطاع الزراعي، متوفرة على الموقع الالكتروني: http://agricultureyemen.com.

2– أهمية الزراعة، متوفرة على الموقع الالكتروني: https://mawdoo3.com.

– المساهمة في معالجة البيئة تمتلك الزراعة القدرة على إلحاق الضرر أو النفع للأرض؛ فعندما يعطي المزارع الأولوية للتنوّع البيولوجي عند زراعة أرضه فإنّ ذلك يؤدّي إلى وجود تربة صحية أكثر، وتآكل أقلّ، وحِفظٍ أفضل للمياه، ممّا يُحسّن البيئة، ويجعل من الزراعة جزءاً مهمّاً من دورة الحياة، ويجدر بالذكر أنّ البيئة تُعاني بشكل كبير من تغيّر المناخ، والتلوث ممّا يُؤثّر سلباً على الزراعة، حيث إنّ عدم اتخاذ إجراءات فعّالة للتغيير يُؤدّي إلى تدهور الاقتصاد، والقضاء على الإمدادات الغذائية.

ثالثا: أهمية قطاع الخدمات

يعتبر قطاع الخدمات اكبر قطاع اقتصادي على صعيد القيمة المضافة في كثير من البلدان، ذلك انه يعنى بتقديم الخدمات المختلفة التي يحتاجها البشر في حياتهم اليومية، ويلعب دورا هاما في التنمية الاقتصادية للبلد.

وفي ما يلي سيتم عرض أهمية هذا القطاع:[1]

– المشاركة في صافي الناتج القومي: في الوقت الحالي ، يساهم قطاع الخدمات بأكبر حصة في صافي الناتج القومي للبلاد بتكلفة عوامل الإنتاج (الدخل القومي)؛

– يساعد التصنيع: يعتمد تطوير الصناعات على أداء وتحسين النقل والاتصالات والكهرباء والمصرفية وغيرها في بلد ما. نظام النقل يساعد على نقل المواد الخام والسلع التامة الصنع والعمال في وجهتهم المطلوبة. الاتصالات يساعد على توسيع السلع الصناعية في السوق. تساعد خدمات الكهرباء والمصارف على ازدهار الصناعات في المناطق النائية؛

– توسيع الزراعة: يساعد قطاع الخدمات على تطوير الإنتاج الزراعي من خلال توفير مرافق شبكية أفضل، يساعد على حمل المواد الخام والسلع تامة الصنع من مكان إلى آخر؛

– ازالة الاختلالات الإقليمية: يوفر هذا القطاع خدمة نقل واتصالات جيدة التنظيم. كما يوفر خدمات مصرفية كافية إلى جانب التوسع في المرافق التعليمية والطبية في المناطق المتخلفة من البلد. وبالتالي يساعد على القضاء على مشكلة الاختلالات الإقليمية والفوارق داخل البلاد؛

– نمو السوق: يقدم هذا القطاع أنواعًا مختلفة من الخدمات لقطاعي الزراعة والصناعة .بطريقة أخرى ، فإنه يساعد على تنمية الأسواق المناسبة للسلع المصنعة للسلع الزراعية والصناعية وكذلك المواد الخام أو السلع شبه المصنعة؛

1– أهمية قطاع الخدمات، متوفرة على الموقع الالكتروني: https://ar.triangleinnovationhub.com.

– جودة عالية للحياة: ويجب أن تساعد الخدمات الأفضل في مجالات النقل والاتصالات ، والخدمات المصرفية والتأمين ، والتعليم ، والصحة ، إلخ ، أي بلد على تمهيد الطريق للتنمية الاقتصادية عن طريق زيادة نوعية الحياة أو مستوى المعيشة داخل البلد. كما أنه يساعد على تحسين قيمة مؤشر التنمية البشرية لبلد ما؛

– زيادة الإنتاجية:يساعد هذا القطاع القوى العاملة من خلال توفير التعليم التقني الكافي والمرافق الطبية المناسبة، علاوة على ذلك ، تعمل شبكة منظمة من أنظمة النقل والاتصالات على زيادة الحركة والتنقل بين العمال. كل هذه العوامل تجعل العمال أكثر مهارة وكفاءة ، وبالتالي تزيد الإنتاجية (القدرة الإنتاجية للعمّال) في وقت واحد؛

– الارتفاع في التجارة الدولية:ويساعد قطاع الخدمات المتطور ، وخاصة النقل والاتصالات المصرفية وما إلى ذلك ، على توسيع التجارة الدولية. وبالتالي ، فإنه سيساعد أيضًا على زيادة احتياطي النقد الأجنبي داخل البلاد.

خلاصة الفصل:

يتجلى مما سبق أن مفهوم التنمية المستدامة قد اقتحم المجال الاقتصادي، وفرض نفسه في كافة المجالات والقطاعات الاقتصادية خاصة حيث باتت هذه الأخيرة معنية أكثر من أي وقت مضى بمراعاة كل الجوانب الاقتصادية، الاجتماعية، والبيئية، وكذا المساهمة في تجسيد مختلف مبادئ التنمية المستدامة، وذلك من خلال تبني ممارسات تخدم هذه التنمية بأبعادها الثلاثة، والتخلي عن الممارسات التي تتعارض وأهدافها.

وتسعى القطاعات الاقتصادية الى تحقيق الأهداف المسطرة للتنمية المستدامة من خلال مراعاة الابعاد المختلفة للتنمية المستدامة، مع تفعيل عنصر التنويع الاقتصادي بين القطاعات الاقتصادية باعتباره الحل الأمثل و الاصح لتحقيق تنمية مستدامة و المحافظة على البيئة خاصة و ضمان حق الأجيال المستقبلية.

الفصل الثاني:

مجهودات الجزائر في تحقيق اهداف التنمية المستدامة

تمهيد

عرفت الجزائر خلال الفترة 2001 إلى 2019 عدة برامج تنموية أساسية، تتمثل في برنامج الإنعاش الاقتصادي خلال الفترة 2001-2004 ،البرنامج التكميلي لدعم النمو خلال الفترة 2005-2009 ،البرنامج الخماسي للتنمية خلال الفترة 2010 -2014 ،برنامج توطيد النمو الاقتصادي خلال الفترة 2015- 2019 ، رصدت الجزائر لهذه البرامج التنموية مبالغ مالية ضخمة والتي كانت تهدف من خلالها إلى النهوض بالاقتصاد الوطني لتحسين معيشة الأفراد والحد من ظاهرة الفقر والبطالة، ودعم التنمية الاقتصادية .تمكنت هذه البرامج التنموية من تحقيق نتائج ايجابية في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية، إلا أنها تفتقر للفعالية لاعتمادها المفرط على عائدات المحروقات المعرضة للصدمات من فترة لأخرى مما يؤثر سلبا على تحقيق أهدافها، وهذا ما يتطلب حتمية تنويع الاقتصاد الجزائري من خلال إصلاحات اقتصادية عميقة من شأنها خلق الثروة خارج قطاع المحروقات.

ومن اجل توضيح و الالمام بجوانب الموضوع تم تقسيم هذا الفصل الى مبحثين مباحث:

المبحث الأول: واقع التنمية المستدامة في الجزائر

المبحث الثاني: مساهمة القطاعات الاقتصادية في نمو الاقتصاد الوطني

المبحث الأول: واقع التنمية المستدامة في الجزائر

الجزائر كغيرها من الدول مطالبة اليوم و اكثر من أي وقت مضى بمسايرة التحولات الاقتصادية و التطور التكنولوجي الهائل و تنفيد برنامج قمة الأرض لبلوغ التنمية المستدامة، الامر الدي يتطلب استراتيجية محددة المعالم تتكاثف فيها جهود مختلف المتعاملين الاقتصاديين/ من خلال وضع سياسات و خطط و برامج تنموية في سبيل تحقيق أهدافها.

المطلب الأول: مؤشرات التنمية المستدامة و مستوياتها

ان التفكير بالديمومة أدى بشكل معمق إلى تطوير أدوات قياس التنمية التي كان دورها خلال فترة طويلة مقتصرة على ملاحظة معدلات النمو الاقتصادي، وفي مطلع التسعينات استكملت عن طريق صياغة مؤشرات تنمية مستدامة الغرض منها الإحاطة بالأبعاد البيئية، الاجتماعية والاقتصادية.

اولا: مؤشرات التنمية المستدامة

ان أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر والتي أقرها جميع أعضاء الأمم المتحدة في سبتمبر 2015 تدعو جميع الدول إلى إتباع استراتيجية شاملة تجمع أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة (التنمية الاقتصادية، الإدماج الاجتماعي والاستدامة البيئية)، مدعومة بالحكم الرشيد.

كما تعد نظم القياس والبيانات السليمة حاسمة التحويل أهداف التنمية المستدامة إلى أدوات عملية لحل المشكلات، عبر تحريك الحكومات والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني وقطاع الأعمال، وتوفير بطاقة تقييم لمتابعة التقدم المحرز وضمان تحقيق المساءلة، وأن تكون بمثابة أداة لإدارة التحولات اللازمة لتحقيق أهداف التنمية بحلول عام 2030. تشمل مؤشرات التنمية العالمية بيانات تمتد من سنة 1960 إلى غاية 2016، وترصد الاتجاهات العالمية مع المؤشرات المتعلقة بالسكان، الكثافة السكانية، التحضر، الدخل القومي الإجمالي الناتج المحلي الإجمالي. تقدم الجداول العالمية على الإنترنت مؤشرات القياس اقتصاد العالم والتقدم المحرز نحو تحسين الحياة، تحقيق التنمية المستدامة، توفير الدعم للفئات الضعيفة من السكان والحد من الفوارق بين الجنسين. وتعتمد النقاط المهمة على المواضيع الستة لمؤشرات التنمية العالمية فيما يلي[1]:

1. **الفقر والازدهار المشترك:** يعرض مؤشرات تقيس التقدم المحرز نحو تحقيق هدفي مجموعة البنك الدولي، المتمثلين في إنهاء الفقر المدقع بحلول عام 2030 وتعزيز الرخاء المشترك في كل بلد ؛

1- حمزة بالي و اخرون، انعكاس التنمية المستدامة على جودة الحياة الاقتصادية و الاجتماعية في الجزائر، في اعمال الملتقى الوطني الأول، جودة الحياة و التنمية المستدامة في الجزائر –الابعاد و التحديات–، جامعة الوادي، الوادي، الجزائر، 04-05 فيفري 2020، ص228-229.

2. **المجتمع**: يعرض مؤشرات تغطي التعليم، الصحة، الوظائف، الحماية الاجتماعية ونوع الجنس، ويقدم صورة للتقدم المجتمعي في جميع أنحاء العالم؛
3. **البيئة**: تقدم مؤشرات عن استخدام الموارد الطبيعية مثل: المياه والطاقة، مختلف تدابير التدهور البيئي بما في ذلك التلوث وإزالة الأحراج)، وكلها يجب أن تؤخذ في الاعتبار عند صياغة الاستراتيجيات الإنمائية؛
4. **الاقتصاد** : يوفر نافذة على الاقتصاد العالمي من خلال مؤشرات تصف النشاط الاقتصادي لأكثر من 200 دولة وإقليم، تشمل الإنتاج والاستهلاك وحجم التبادل التجاري؛
5. **الدول والأسواق** : تشمل مؤشرات الاستثمار الخاص والأداء، تطوير النظام المالي، نوعية وتوافر البنية التحتية، دور القطاع العام في رعاية الاستثمار والنمو؛
6. **الروابط العالمية**: تقدم مؤشرات عن حجم واتجاه التدفقات، الروابط التي تمكن الاقتصاديات من النمو، ما في ذلك تدابير التجارة، التحويلات المالية، والاستثمارات الأجنبية، الدين وخدماته، فضلا عن السياحة والهجرة؛
7. **المؤشرات المؤسسية**: تشمل تطبيق الاتفاقيات الدولية المصادق عليها، عدد مستخدمي الإنترنت والهاتف لكل 1000 مواطن، عدد أجهزة الكمبيوتر لكل 1000 مواطن، نسبة الإنفاق على البحث العلمي من إجمالي الناتج المحلي، الخسائر البشرية والاقتصادية الناجمة عن الكوارث الطبيعية؛

الغرض من مؤشرات أهداف التنمية المستدامة هو مساعدة الدول على تحديد أولويات العمل، من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وينبغي للمؤشرات أن تساعد البلدان على تحديد تحديات التنفيذ الرئيسية ويسمح المؤشر العام بتقييم التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف والمقارنة مع البلدان النظيرة. تم تصميم نظم مؤشرات مختلفة خاصة بكل هدف من أهداف التنمية المستدامة، بحيث تشير إلى ترتيب الدولة على سلم درجات من 0 إلى 100، من الأسوأ (النتيجة 0) إلى الأفضل (درجة 100).

ثانيا: مستويات التنمية المستدامة

يمكن تقسيم الاستدامة إلى ثلاثة مستويات ضعيفة، منطقية، قوية اعتمادا على الدرجة التي تلتزم بها في التعامل مع الحفاظ على رأس المال بكل أنواعه: [1]

1- احمد تي و اخرون، التنمية المستدامة، ابعادها و مؤشرات قياسها: قراءة اقتصادية، في اعمال الملتقى الوطني الأول، جودة الحياة و التنمية المستدامة في الجزائر -الابعاد و التحديات-، جامعة الوادي، الوادي، الجزائر، 04-05 فيفري2020، ص289-290.

1- الاستدامة القوية: تتمثل في الحفاظ على المكونات المختلفة لرأس المال في مستواها الأصلي كل على حدى، ووفقا لهذا المفهوم فإن مكونات رأس المال تعد مكملة لبعضها البعض وليست بدائل، فعلى سبيل المثال فإن حصيلة بيع البترول لابد وأن تستثمر في مجالات الطاقة وتطويرها والحصول على إنتاج مستديم للطاقة، وإذا بدلنا جهدا في المقابل لتثبيت مستوى احتياطي الرأسمال الكلي، حينئذ ننقل للأجيال القادمة القدرة ذاتها في إنتاج الخيرات والخدمات أي إنتاج الرفاهية.

الشكل رقم (2 -01) : الاستدامة القوية

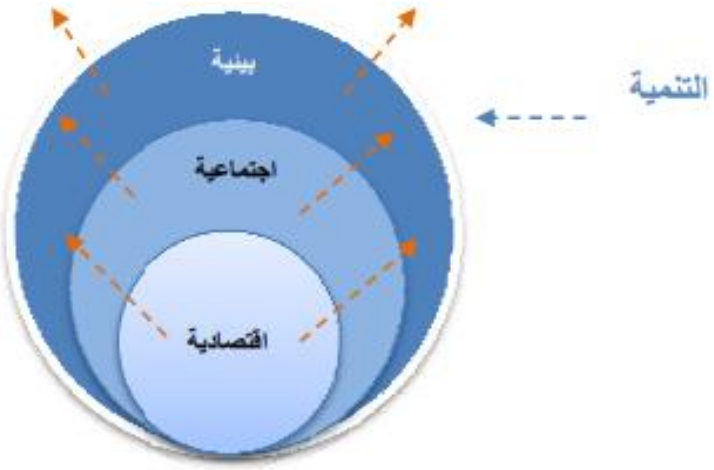

المصدر: احمد تي و اخرون، مرجع سابق، ص289.

يوضح الشكل أن التوسع في إحداث التنمية الاقتصادية بمختلف مجالاتها يجب ألا يكون على حساب الاعتبارات البيئية، وان يكون ذلك التوسع في إطار الحدود البيئية، لهذا فمقاربة الاستدامة القوية ترفض فكرة الإحلال بين مختلف أشكال رأس المال (المادي، المالي، التكنولوجي، ....) وتدعم ضرورة بقاء جزء من مخزون أرس المال الطبيعي ثابتا.

2- الاستدامة الضعيفة: تتمثل في الحفاظ على أرس المال الكلي عند مستواه الأصلي دون الأخذ في الاعتبار التغيرات في مكونات رأس المال (الطبيعية، البشرية، الاجتماعية، من صنع الإنسان)، وبالتالي فإن الاستدامة الضعيفة تقوم على افتراض أن هذه الأنماط من رأس المال تعد بدائل لبعضها البعض، على الأقل بالنسبة لمستويات الأنشطة الاقتصادية الحالية والموارد المتاحة.

الشكل رقم (2-02): الاستدامة الضعيفة

المصدر: احمد تي و اخرون، مرجع سابق ، ص290

يوضح الشكل أن التوسع في إحداث التنمية الاقتصادية بمختلف مجالاتها يجب ألا يكون على حساب الاعتبارات البيئية ورصيد الموارد البيئية، وان يكون ذلك التوسع يكون مربوط بضرورة بقاء رصيد رأس المال الشامل ثابتا من خلال عمليات التنمية نحو الداخل.

3- الاستدامة المنطقية: يتطلب هذا النمط من الاستدامة بالإضافة إلى الحفاظ على رأس المال الكلي عند مستواه الأصلي، والاهتمام بكل مكون من مكونات أرس المال من طبيعية وبشرية واجتماعية ومن صنع الإنسان، فمثال يمكن استهلاك البترول طالما تستخدم الحصيلة في الاستثمار في مكون آخر (أرس المال البشري مثالا)، كذلك يجب العمل على تحديد المستويات الحرجة لكل مكون من مكونات أرس المال، والتي يمكن أن يؤدي تعديها إلى ظهور مشكلة عدم القدرة على الإحلال.

المطلب الثاني: آليات تحقيق التنمية المستدامة:

تهدف التنمية المستدامة إلى زيادة الوعي بمحدودية قدرة البيئة على استيعاب التدهور والتراجع بسبب الأنشطة البشرية المسؤولة، ومن ثم تعمل على تكثيف الجهود للتقليل من الآثار الضارة بالوسط الطبيعي، من خلال التحول نحو تقنيات أكثر استدامة انطلاق من الآليات والاستراتيجيات التي تقوم عليها التنمية المستدامة وهي: [1]

- خفض استهلاك الطاقة الحفرية: الموارد الطبيعية الزائلة وتغيير أساليب الحياة، أنماط الاستهلاك وتشجيع التحول نحو الطاقة البديلة؛

1- خالد محمد قاسم، إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة، الدار الجامعية، القاهرة، 2007، ص159-160.

– تثبيت نمو السكان: بما يفرضه من ضغوط حادة على الموارد الطبيعية بما يعوق التنمية، إضافة إلى تصحيح اختلال توزيع السكان بين الريف والحضر؛

– اشراك جميع الفئات: بما فيها المرأة كونها المدير الأول للموارد البيئية في المنزل، كما تساهم في التربية البيئية للأطفال لذا وجب الاستثمار في تعليم وصحة المرأة لصالح التنمية المستدامة؛

– عقلنة استخدام الأراضي الزراعية: مكافحة التصحر، محاربة انقراض الأنواع البيولوجية وتنظيم الرعي؛

– ترشيد استغلال الموارد: الأخذ في الحسبان قاعدة المخرجات أي تكوين مخلفات ال تتعدى قدرة استيعاب الأرض لها حاليا ومستقبلا وقاعدة المدخلات باستعمال مصادر طبيعية متجددة؛

– التحول نحو تكنولوجيا أنظف وأكفأ: قريبة قدر المستطاع من انبعاثات الصفر أو تقلل من استهلاك الطاقة إلى حد ادني، كما تفرز ملوثات اقل وتعمل على دمج البيئة في المشاريع الاقتصادية وصناعة القرار؛

المطلب الثالث: تحديات التنمية المستدامة و معيقاتها في الجزائر

اولا: تحديات التنمية المستدامة

قبل التطرق إلى التحديات التي تواجهها الجزائر في تحقيق التنمية المستدامة ينبغي التطرق إلى تحديات التنمية المستدامة في حد ذاتها: [1]

1– تدخل ضمن التحديات الحاضرة للتنمية المستدامة في الجزائر ما يلي :

– تخفيف الفقر ومحاربة البطالة ومحاربة العنف؛

– نشر طرق الانتاج واستهلاك مسؤول للطاقة لتفادي إصدارات الغاز، النفايات وتبذير المواد؛

– ضمان حصول الجميع على موارد الطاقة لتحسين ظروف الحياة؛

– ضمان التعليم القاعدي للجميع والتكوين العام؛

– خفض المشاكل البيئة التي هي أساس الأمراض؛

1– الجودي صاطوري، التنمية المستدامة في الجزائر: الواقع و التحديات، مجلة الباحث، العدد16، 2016، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، ص305–307.

– تحسين الوصول إلى المياه الصالحة للشرب وتصريف المياه؛

ومن أهم التحديات الجديدة المتعلقة بالتنمية المستدامة المنبثقة عن مؤتمر العمل الدولي المنعقد بجنيف سنة2013 نجد ما يلي :

– تحقيق الاستدامة البيئية وتحويل رؤية توفير العمل اللائق للجميع إلى حقيقة واقعة؛

– الاستثمار في البنية التحتية لإدارة المياه وفي الحماية الاجتماعية في الأرياف من شأنه أن يولد فرص العمل ويستصلح الأراضي ويزيد الإنتاجية الزراعية ويحسن المقاومة في وجه تغير المناخ؛

– اعادة الهيكلة الاقتصادية والأخذ بعين الاعتبار تغير المناخ وما يثيره من تهديد للوظائف وسبل العيش؛

– تدعيم أسعار الطاقة والسلع ذات الصلة بالطاقة خاصة بالنسبة للأسر الفقيرة؛

– ادماج السلامة والصحية المهنيتين في سياسات التصميم والمشترات؛

– تدعيم التغيير الهيكلي المرتبط بالانتقال إلى أنماط إنتاج واستهلاك أكثر استدامة؛

ويمكن القول أن السياسات المتسقة التي تتضمن الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة هي السياسات الأكثر فعالية لضمان انتقال سلس وعادل يغتنم الفرص ويقلص إلى أدنى حد التكاليف الاجتماعية والاقتصادية المتعلقة بالتحديات.

2– التحديات التي واجهت الجزائر لتجسيد برامج التنمية المستدامة :يوجد عدة تحديات للتنمية المستدامة في الجزائر يمكن توضيحها من خلال مجموعة من المؤشرات هي :معدل النمو الاقتصادي، معدل البطالة، مؤشر الفقر، التلوث البيئي، معدل التضخم .

2–1 معدل النمو الاقتصادي :يشكل النمو الاقتصادي من أهم المؤشرات في التحليل الاقتصادي والذي يتعلق بارتفاع مستمر للإنتاج والمداخيل، ويعتمد الناتج الداخلي الخام كأداة لقياس النمو.

ورغم تحسن مستوى النمو الاقتصادي في الجزائر إلا أن ارتباطه بأسعار المحروقات والظروف المناخية بالنسبة للقطاع الفلاحي، جعله متذبذب وغير كاف لمواجهة مختلف التحديات التي يواجهها الاقتصاد الجزائري.

وبفضل الإصلاحات المتخذة في إطار برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي تمكنت الجزائر من تحسين المؤشرات الكلية وتحسين معدلات النمو، غير أن هذه المعدلات ترجع أساسا إلى مداخيل قطاع المحروقات.

ولتحسين مستوى النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات ينبغي القيام بما يلي:

- تشجيع الاستثمار في القطاع الفلاحي والقطاع السياحي.

- عصرنة تسيير المؤسسات لتجنب تبذير الأموال في مشاريع غير مجدية إقتصاديا.

- تطوير القطاع الخاص وجعله يساهم في التنمية الاقتصادية.

2-2 معدل البطالة :اتخذت الجزائر العديد من الإجراءات والصيغ للحد من تفشي البطالة لا سيما في أوساط الشباب، وبالرغم من تسجيل انخفاض محسوس في معدلاتها إلا أنها تبقى مرتفعة وما يلاحظ على طبيعة مناصب الشغل التي تم إنشاؤها معظمها مؤقتة، بالإضافة إلى ضعف التأهيل وتمركز اليد العاملة في الإدارات على حساب قطاع الصناعة والفلاحة.

ولزيادة فعالية مكافحة البطالة ينبغي وضع إستراتيجية شاملة تراعي الاعتبارات التالية:

-وضع آليات تتكفل بمتابعة وتقييم مختلف مراحل برامج التشغيل؛

-وضع بنك للمعلومات حول التشغيل؛

-الاهتمام بالتكوين لإمداد القطاعات التي تعتمد التكنولوجيات الحديثة باليد العاملة المؤهلة؛

-توجيه اليد العاملة نحو القطاع الفلاحي وقطاع الأشغال العمومية؛

-زيادة وتيرة النمو الاقتصادي الذي يؤدي بالضرورة إلى رفع مستوى التشغيل؛

-ضرورة التنسيق بين مراكز التكوين والتعليم مع احتياجات المؤسسة وسوق العمل؛

2-3 مؤشر الفقر :لقد أدت سياسات التعديل الهيكلي والسياسات الانكماشية المفروضة من قبل صندوق النقد الدولي على الجزائر إلى ظهور فئات واسعة فقيرة، حيث يمكن تقديم بعض الإحصائيات الخاصة بالوضع الاجتماعي كما يلي:

- انخفاض نسبة الأمية بين الكبار (أكبر من 15 سنة) من 32% سنة 2001 إلى 23% سنة 2005 لتصل إلى أقل من 15% سنة 2014 نتيجة الدعم المدرسي للأطفال وتنفيذ برامج محو الأمية.

- نصيب الفرد من الإنتاج الداخلي الخام إنتقل من 1500 دولار سنة 2001 إلى 3000 دولار سنة 2005 ليستقر في حدود 3500 دولار سنة2014 .

- انتقال الحد الأدنى للأجر الوطني المضمون من 9000 دج سنة 2001 إلى 1500 دج سنة 2005 ليصل إلى 18000دج بداية من سنة2012 .

- تحسن الوضع في مجال الأمراض المعدية بين الأوساط الشعبية بفضل البرامج الوقائية وتحسن المياه الصالحة للشرب.

وبالرغم من التحسن الملحوظ في مجال مكافحة الفقر في الجزائر، إلا أنه ينبغي على الحكومة مضاعفة الجهد لا سيما في مجال دعم السلع الغذائية الضرورية وتبني إستراتيجية واضحة في مكافحة الفقر وإسناد مهمة مكافحة الفقر لوزارة التضامن الوطني.

وللتقليل من حدة الفقر يجب مراعاة الاعتبارات التالية:

- تفعيل دور المنظمات غير الحكومية في المساهمة في القضاء على الفقر؛

- تدخل الدولة في حماية المجتمع من الانعكاسات الاجتماعية التي تواكب عملية الإصلاح الاقتصادي؛

- تبني سياسة إجتماعية سليمة وواضحة اتجاه الفقراء؛

- مراعاة السياسة الاجتماعية عند اعتماد البرامج الاقتصادية؛

- تعزيز النمو الاقتصادي الذي يؤدي إلى زيادة فرص العمل؛

2-4 التلوث البيئي :رغم إدراك الحكومة بأهمية المحافظة على البيئة إلا أن تفاقم حدة التلوث البيئي هو الغالب نتيجة إهمال الاعتبارات البيئية في المخططات التنموية السابقة، ويرجع سبب التدهور البيئي في الجزائر في الآتي:

- اهمال قضايا البيئة في البرامج التنموية منذ الاستقلال إلى غاية الثمانينات؛

- قيام صناعة تعتمد على الاستهلاك المكثف للطاقة نتيجة امتلاك الجزائر لثروة نفطية وغاز طبيعي هام؛

- ضعف مستويات جمع وتسيير النفايات؛

- ضعف برامج إعادة التطهير واستغلال مياه الصرف؛

– سوء استغلال موارد الطاقة والتأخر في تبني مشاريع الطاقات البديلة خاصة الطاقة الشمسية؛

– النمو الديموغرافي وسوء التهيئة العمرانية المنجزة؛

ولمواجهة كل ما سبق أصدرت الحكومة الجزائرية العديد من التشريعات المتعلقة بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة بدءا من القانون10/03 الصادر سنة 2003 ، بالإضافة إلى اتخاذ التدابير الجبائية في قوانين المالية المتعاقبة والتي تهدف إلى إرساء ثقافة بيئية والاهتمام بنشر الوعي البيئي لدى فئات المجتمع وكذا تكثيف الرقابة على الأنشطة الملوثة قصد حماية البيئة وفق مقتضيات التنمية المستدامة.

2-5 معدل التضخم :ما يلاحظ على معدلات التضخم عبر مختلف برامج التنمية وخلال السنوات من 2001 إلى 2014أنها متذبذبة، حيث عرف نوعا ما إرتفاعا خلال السنوات 2009 و2013 وهذا نتيجة الزيادات المعتبرة في الأجور ومراجعة القوانين الأساسية لمختلف القطاعات الاقتصادية والعمومية.

وللتقليل من معدلات التضخم والتحكم فيها ينبغي القيام بما يلي:

– التحكم في الأسعار المسببة للتضخم لاسيما أسعار مواد البناء والصناعة الغذائية وقطاع الصناعات المعدنية والإلكترونية.

– ترشيد النفقات واعتماد المعيار الاقتصادي في قبول أو رفض المشاريع.

– الاهتمام بالإنتاج المحلي وتشجيعه.

– التقليل من فاتورة الاستيراد، الشيء الذي يساعد على التقليل من التضخم المستورد.

ثانيا: معيقات التنمية المستدامة في الجزائر

تعد الجزائر من بين الدول التي تواجه العديد من المشاكل التي تقف في وجه تحقيق التنمية المستدامة، والتي تتعلق بالدرجة الأولى بمستوى النمو الاقتصادي والإطار الاجتماعي والبيئي وفي ظل هذا؛ تسعى الجزائر لتخطيها وتجاوزها ، فمن بين هذه المعوقات نجد: [1]

1– د.العربي حجام، أ.سميحة طري، التنمية المستدامة في الجزائر: قراءة تحليلية في المفهوم و المعوقات، مجلة أبحاث و دراسات التنمية، المجلد06، العدد02، ديسمبر 2019، جامعة برج بوعريريج، برج بوعريريج، الجزائر، ص136-137.

– تلوث البيئة : تفاقم مشكل التلوث بشكل كبير ومت ا زيد خاصة في ما يتعلق بالبيئة ، والتي تعد ذات الصلة بالتنمية المستدامة فهما مفهومان متداخلان مع بعضهما البعض حيث تسعى التنمية المستدامة لتحقيق أمرين أساسيين هما : الحق في التنمية والحق في حماية البيئة . إذا ما سيئ استخدامها فإن فالبيئة عنصر أساسي فإنها تصبح عائق يقف في وجه التنمية، كما هو الحال في الجزائر.

فتلوث البيئة ظهر نظرا لارتفاع النمو السكاني بحيث لا يمكن للموارد البيئية تحملها، حيث توصل إلى أن النمو خلال حلول 2020 سيصل إلى 42 مليون نسمة، كما نجد من بين المسببات النسبة المرتفعة للسيارات إضافة إلى التلوث الناجم عن النفايات الطبية التي يتم حرقها بطريقة غير سليمة وغير صحية منها 220ألف طن من الفضلات متعفنة شديدة الخطورة على الصحة.

كذلك من بين المشاكل نجد:

انعدام التكامل في القطاعات الإنتاجية وتفاقم حدة البطالة وتدهور المداخيل والقدرة الشرائية للأسر . ضعف قاعدية الفلاحة والصناعة وانعدام استراتيجية محكمة.

نقص الحوافز المادية والمعنوية في ميدان صرف الميزانية عدم وجود مؤسسات اقتصادية فعالة ومنافسة قلة الكفاءة ونقص التخصص في المجالات الحيوية وانعدام سياسة الدعم .

وللوصول إلى تحقيق التنمية المستدامة، فإن الجزائر عهدت إلى استخدام مجموعة من الأدوات والوسائل تعتبر إطارا عاما للانطلاق والتفكير وحيزا محددا للتنفيذ والتنظيم، وسعت جاهدة لرسكلة هذه الأجهزة قصد تمكين القائمين عليها من القيام بدورهم على أحسن وجه مستعينة بتنظيمات قانونية و إجراءات اقتصادية، القصد منها وضع اليد على المتاح من الموارد بغية الحفاظ عليها بالطريقة التي تكفل حق الأجيال اللاحقة، واستعمال المستغل منها بالكيفية العقلانية الرشيدة، ضمانا لديمومة الموارد في سبيل التكفل بالقضايا التي تشغل الراي العام من فقر وتلوث وغيره

ولكن على الرغم من ذلك كل ذلك إلا أن الطريق مازال طويلا، فالمسيرة تشوبها كثير من الثغرات والنقائص، خاصة على المستوى القانوني والتشريعي إضافة إلى مجال المراقبة والحرص على تنفيذ كل هذه الآليات، الأمر الذي يحتاج إلى تفعيل ثقافة احترام الإرث الطبيعي وحق الآخر، وعليه، هناك مجموعة من المعوقات تحول دون تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر ولعل من أهمها ما يلي:

- ظاهرة الفساد التي تقف عائق أمام الجهود الرامية لتحقيق التنمية المستدامة؛

- عدم الاستقرار وغياب الأمن؛

- مشكلة الفقر و زيادة حدة الأمية والبطالة؛

- استمرار الازدياد السكاني وزيادة الهجرة من الأرياف إلى المناطق الحضرية؛

- تلوث الجو والهواء وتراكم النفايات؛

- تفاقم الضغوط على الأنظمة الايكولوجية وعلى المرافق والخدمات الحضرية؛

- وقوع الجزائر في منطقة خطرة معرضة لهزات الزلازل وأخطار الفيضانات ؛

- استمرار ظاهرة الجفاف وزيادة التصحر؛

- النقص الحاد في الموارد المائية وتلوثها، وندرة الاراضي الصالحة للاستغلال في النشاطات الزراعية المختلفة ونقص الطاقة المتجددة في بعض المناطق؛

- حداثة تجربة المجتمع المدني وعدم مشاركته الفعالة في وضع وتنفيذ استراتيجيات وبرامج التنمية المستدامة؛

المبحث الثاني: مساهمة القطاعات الاقتصادية في نمو الاقتصاد الوطني

تعتمد بنية الاقتصاد الجزائري على صادرات المواد الهيدروكربونية، حيث تحتل المرتبة 11 على مستوى العالم من حيث احتياطيات الغاز الطبيعي التي قُدِّرت – في عام 2021م – بحوالي 159 تريليون قدم مكعب، كما تملك احتياطيات مؤكّدة من البترول التقليدي بحوالي 12.2 مليار برميل.

وكان للعام الأوّل من وباء كورونا تأثير بالغ على الاقتصاد الجزائري. فبالإضافة إلى الخسائر الصحية، نتج عن الوباء تطوّرات سلبية أخرى، منها انخفاض أسعار النفط، وإغراق الاقتصاد الجزائري في الركود؛ حيث انكمش الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 5.1% في عام 2020م، وتراجع معدّل النموّ بنسبة 6.1% مقارنة بعام 2019م حسب بيانات البنك الدولي.

المطلب الأول: القطاع الصناعي

تكمن مساهمة القطاع الصناعي كما يلي: [1]

هيمن قطاع النفط والغاز الطبيعي، تاريخيا، على الصناعة الجزائرية. فمن ناحية، يُعد قطاع النفط والغاز أكبر قطاع صناعي في البلاد. ومن ناحية ثانية، كانت الإيرادات الناجمة عن تصدير النفط والغاز والمنتجات ذات الصلة المصدر الرئيسي للرأسمال الاستثماري للصناعات الأخرى، بالإضافة إلى قروض هائلة من السوق الرأسمالية الدولية التي تمثّل رهنًا على هذه الاحتياطات.

وعادةً يتم نقل النفط والغاز الطبيعيَّيْن من أهم مواقع الإنتاج في الصحراء الكُبرى إلى ساحل البحر المتوسط. وتُعتبر المناطق الصناعية المحيطة بالمدن الكبرى، مثل الجزائر ووهران وعنابة، موطن مصانع التكرير والمجمّعات البتروكيميائية الضخمة ومصانع إسالة الغاز الطبيعي الذي يتم نقله عبر الناقلات إلى الأسواق الأجنبية.

وكهيئة رئيسية مسؤولة عن قطاع النفط والغاز، غالبًا ما تُعتبر شركة النفط الوطنية "سوناطراك" (الشركة الوطنية للبحث والإنتاج والنقل والتحويل وتسويق المحروقات) دولة داخل الدولة. فبعد تأسيس الشركة عام 1963م، نمت في الحجم والأهمية مع تأميم المصالح الأجنبية في قطاع النفط خلال عقد واحد.

1- الاقتصاد الجزائري، متاح على الموقع الالكتروني: https://fanack.com/ar/algeria/economy-of-algeria/

وكانت الجزائر قد صُنِّفت من قِبل وكالة الطاقة الدولية، كواحدة من بين أكبر ثلاثة احتياطيات في العالم من الغاز الصخري في عام 2018م.

كما حظِيَ مجمع سوناطراك بمكانة عبر العالم بمساهمات، وشراكات، وفروع دولية عددها 41 فرعًا في عام 2019م، التي من شأنها تعزيز وجوده وتقوية وضعه المالي.

ويعمل المجمع عبر سلسلة القيمة الهيدروكربونية بأكملها، والتي تتضمّن خمسة أنشطة: الاستكشاف والإنتاج، النقل عبر خطوط الأنابيب، التسييل والفصل، التكرير والبتروكيماويات، والتسويق. وقُدِّر رقم الأعمال الموحّد للمجمّع للسنة المالية 2019م بنحو 5,538,000 مليون دينار جزائري (46 مليار دولار أمريكي). إلّا أن شركات النفط تكبّدت خسائر كبيرة في العام 2020م تُقدَّر بنحو 40% من مداخيلها، وبالتالي قامت بتخفيض استثماراتها بنسبة 32%، ولم يكن مجمّع سوناطراك في منأى عن هذه التأثيرات .

فقد حدث تراجع حاد في إنتاج الطاقة من مصادرها الأحفورية من نفط وغاز في عام 2020م، في مقابل تنامي الطلب الداخلي على الغاز والمنتجات البترولية بنسبة تُقدَّر بنحو 7% سنويًّا، وهو ما قلّص فرص تصدير هذه المصادر الطاقوية في الأسواق الدولية.

وعلى هذا الأساس، أقرَّت الجزائر برنامجًا للانتقال الطاقوي، يرمي إلى تعزيز استخدام الطاقات المتجدّدة وتجنُّب العجز الطاقوي؛ إذ وفقًا لسيناريو "عدم التدخّل" الحالي (Laissez-faire scenario) من حيث الإنتاج والاستهلاك، فإن البلاد قد تتحوّل إلى بلد غير قادر على التصدير بحلول عام 2030م، ثم إلى بلد مستورد للطاقة بحلول عام 2040م.

ففي سبعينيّات القرن الماضي، استثمرت الحكومة مليارات من أموال البترول (بالإضافة إلى أموال قروض من الأسواق الدولية) في إنشاء الصناعات الثقيلة – خاصة صناعة الفولاذ – المزوّدة بخام الحديد الجزائري. وإلى جانب صناعات أساسية أخرى (مثل معامل الإسمنت)، كان الهدف من مصانع الفولاذ أن تكون قاعدة تنمية صناعية مُكثّفة توفّر مدخولًا للصناعات الخفيفة التي تنتج السلع الاستهلاكية. ولم تحقّق مقاربة "تصنيع المصانع" النتائج المخطّط لها، ويعود ذلك بشكل جزئي إلى العوامل السياسية المتأصّلة في الاقتصاد الريعي. وبقي عدد كبير من المصانع غير فعّال، وبدت كمولّد وظائف لأتباع النظام من عُمّال ومدراء ومراكز بيروقراطية للوزارات التابعة لها.

ومع تضاؤل الموارد وارتفاع الدَّيْن الأجنبي، بدا أن عملية إعادة هيكلة قطاع الصناعة وخصخصة جزء منه مسألة ملحّة، حيث سبق وتمّ تقسيم عدد كبير من شركات الدولة في ثمانينيّات القرن الماضي. وبعد مرور عقد من الزمن، انتقل التركيز على سياسة استقطاب الاستثمار الأجنبي في قطاعات الصناعة الجزائرية. ولم تُتّبع هذه السياسة بكامل مداها، حيث أن بعض الأنشطة كانت لا تزال تُعتبر ذات أهمية استراتيجية للدولة. والأهم من ذلك، لم يشجّع العجز الهيكلي وعدم الكفاءة، اللذين عانى منهما – حينئذٍ – عدد كبير من الشركات في قطاع الدولة، الشركات الأجنبية على الاستثمار في البلاد، كما فعلت الحرب الأهلية.

وبعد عام 1999م بدأت تتغيّر هذه الصورة مع بدء الاستقرار الظاهر للأوضاع السياسية والأمنية وبداية حقبة جديدة من ارتفاع إيرادات النفط والغاز. ونتيجة لذلك، أصبح مجمّع الفولاذ الرمزي في الحجّار ملكًا لمجموعة "ارسولير ميتال" الهندية. كما أدّت الفرص المتزايدة للاستثمار الأجنبي في شركة ''رينو'' الفرنسية إلى إنتاج السيارات في الجزائر. وتقدّمت المفاوضات والترتيبات الأخرى ببطء، إلا أن واقع تصنيع ثلثيّ السيارات الجزائرية في فرنسا شكّل دافعًا كافيًا لمواصلة العمل.

ان الصناعات الجزائرية الخفيفة متنوّعة، وطالما شملت شركات خاصة كبرى. وفيما يتعلق بالصناعة الثقيلة، تتواجد غالبية المصانع بالقرب من المراكز الحضرية الرئيسية في الشمال، مع أن إلغاء المركزية في الثمانينيّات أدى إلى إنشاء المزيد من الصناعات الخفيفة في منطقة الهضاب العليا المكتظّة بالسكان وبعض مدن الواحات. ويشمل قطاع الصناعات الخفيفة تصنيع الأغذية والأجهزة المنزلية وبعض السلع الكمالية. ولكن في حالات كثيرة، يفضّل المستهلكون السلع المستوردة التي تمنحهم مكانة اجتماعية أعلى.

وكان قد بلغ إجمالي عدد الشركات الصغيرة والمتوسّطة ذات الطابع الصناعي في الجزائر 97,803 كيانًا صناعيًا حتى منتصف عام 2018م، منها ما نسبته 99.92% يملكها القطاع الخاص. وانخفضت نسبة العاملين في قطاع الصناعة من 30.91% من إجمالي عدد المشتغلين عام 2018م، إلى 30.42% في عام 2019م، وفقًا لبيانات البنك الدولي.

المطلب الثاني: القطاع الزراعي

تتجلى مساهمة هذا القطاع كما يلي: [1]

يعد القطاع الزراعي الجزائري عصب التنمية الاقتصادية الوطنية من خلال زيادة الإنتاج المحلي الخام والرفع من نصيب الفرد منه، بالإضافة إلى توفير مناصب الشغل وتحسين مستوى المعيشة في الأرياف. وهذا جراء تمتّعه بإمكانيات طبيعية، بشرية ومادية ضخمة، وُضِعت في إطار البرامج التنموية المتتالية.

وقد أظهرت دراسات زيادة في مختلف المنتجات الزراعية وتنوّعها، كذلك الدور الذي تلعبه الزراعة في الاقتصاد الوطني والذي يُعد محدودًا مقارنةً بإمكانيات القطاع والنتائج المعول عليها في البرامج التنموية المخطّطة.

ومع مطلع الألفية الثالثة، احتلّت منتجات الحبوب مكانًا استراتيجيًا في النظام الغذائي وفي الاقتصاد الوطني الجزائري. وحتى عام 2017م احتلّت مساحة الحبوب معدّل سنوي يبلغ 40% من المساحة الزراعية المفيدة.

وفي عام 2020م، ظهر القطاع الزراعي، على نقيض غالبية القطاعات الاقتصادية الأخرى التي تأثّرت بشدة من تداعيات الأزمة الصحية (كوفيد-19) التي ميّزت عام 2020م، كاشفاً عن قدراته الكبيرة على الصمود أمام الأزمة وتداعياتها. بل والأكثر من ذلك، أنّه حقّق قفزة كبيرة في الإنتاج وسجّل فائضًا للتصدير، حيث شهدت صادرات الجزائر من المنتجات الزراعية قفزة نوعية خلال عام 2020م وذلك من خلال تصدير أكثر من 100 ألف طن مقارنةً بـ 70 ألف طن في عام 2019م. ووفقًا لما نقلته سكاي نيوز عربية عن مصادر رسمية، فإنّ الجزائر استطاعت تصدير 50 ألف طن من المنتجات الزراعية خلال الربع الأوّل من عام 2021م.

وحسب تقديرات أوردتها وكالة الأنباء الجزائرية عن مصالح مختصة، تجاوزت قيمة الإنتاج الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي للبلاد 25 مليار دولار في عزّ الأزمة الصحية التي ميّزت عام 2020م، مقابل 23 مليار دولار في عام 2019م.

وبفضل مواردها البشرية والطبيعية والمادية (المكنّنة)، فرضت الزراعة نفسها كقطاع استراتيجي قادر على ضمان الأمن الغذائي للبلاد حتى في أصعب الظروف.

واتّسم عام 2020م أيضًا بتعزيز الاستخدام العقلاني للموارد الطبيعية والمياه، ومكافحة التبذير من خلال التسيير المحكم لفائض الإنتاج لا سيّما من خلال عزم القطاع على تطوير السلسة اللوجستية (التخزين والتبريد والنقل وغيرها.(

1- الاقتصاد الجزائري، متاح على الموقع الالكتروني: https://fanack.com/ar/algeria/economy-of-algeria/

وتحقيقًا لهذه الغاية، أعلن القطاع عن خارطة طريق لتنظيم الإنتاج حسب خصوصيات كل منطقة مع إنشاء وحدات للصناعات الغذائية التحويلية.

كما تميّز عام 2020م بغرس أكثر من 11.5 مليون شجرة في إطار تنفيذ البرنامج الوطني للتشجير.

وبلغ متوسّط معدّل المساحة المزروعة بالحبوب خلال العقد الثاني من الألفية حوالي 3.4 مليون هكتار، مع زيادة بنسبة 6% عن متوسطها خلال العقد الأوّل من الألفية. ويشغل القمح الصلب والشعير معظم هذه المساحة، بحوالي 74% من إجمالي مساحة الحبوب.

ويُقدَّر معدّل إنتاج الحبوب خلال العقد الثاني من الألفية بنحو 51.5 مليون قنطار، بزيادة تُقدَّر بـ 57.8% مقارنةً بالعقد الأوّل حيث قُدِّر معدّل الإنتاج بـ 32.6 مليون قنطار.

ويُشكّل كل من القمح الصلب والشعير نحو 80% من الإنتاج الكلي للحبوب، بنسبة 51%، و29% لكل منهما على التوالي.

وقد بلغت مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة تفوق 12.4%، وبقيمة إنتاج عادلت 25 مليار دولار في عام 2020م، مقابل 23 مليار دولار في عام 2019م، بمساهمة الزراعة في تشغيل أكثر من مليونيّ ونصف من اليد العاملة.

وحسب مصادر زراعية رسمية، قامت الجزائر بتصدير 50 ألف طن من المنتجات الزراعية خلال الربع الأوّل من عام 2021م. ولتشجيع الاستثمار الزراعي، أعلنت الحكومة الجزائرية عن توجّهها لدعم الاستثمارات في المجال الفلاحي بدعم يصل إلى 90% من قيمة المشروع الاستثماري، كما تعتزم الحكومة مواصلة تحسين الإنتاج الزراعي وزيادة الإنتاجية، وترشيد استخدام الأراضي الزراعية في المناطق الجبلية والحفاظ على الثروة الغابية وفقًا لما أورده موقع سبوتنيك عربي.

وقد حقّقت الجزائر المرتبة الأولى إفريقيًا في مجال الأمن الغذائي حسب تصنيف برنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة، وقد وضعها هذا الإنجاز في "الخانة الزرقاء" في المستوى نفسه مع أقوى دول العالم. وصنّف التقرير الجزائر ضمن البلدان المستقرّة غذائيًا، واضعًا البلاد ضمن فئة البلدان التي تقلّ فيها نسبة الأشخاص الذي يعانون من سوء التغذية عن 2.5% من العدد الإجمالي للسكان، وذلك خلال الفترة الممتدّة بين 2018-2020م.

ويرى خُبراء في الاقتصاد والزراعة أن هناك عدة اعتبارات وراء هذا التصنيف الإيجابي للجزائر في خطوة سد الفجوة الغذائية، بالنظر إلى الإمكانيات الاقتصادية الكبيرة للبلاد، إضافةً إلى التحوّل نحو الاهتمام بالزراعة والصناعات الغذائية في إطار الخروج من هيمنة المحروقات على الصادرات.

خريطة رقم (2-01) : الزراعة في الجزائر

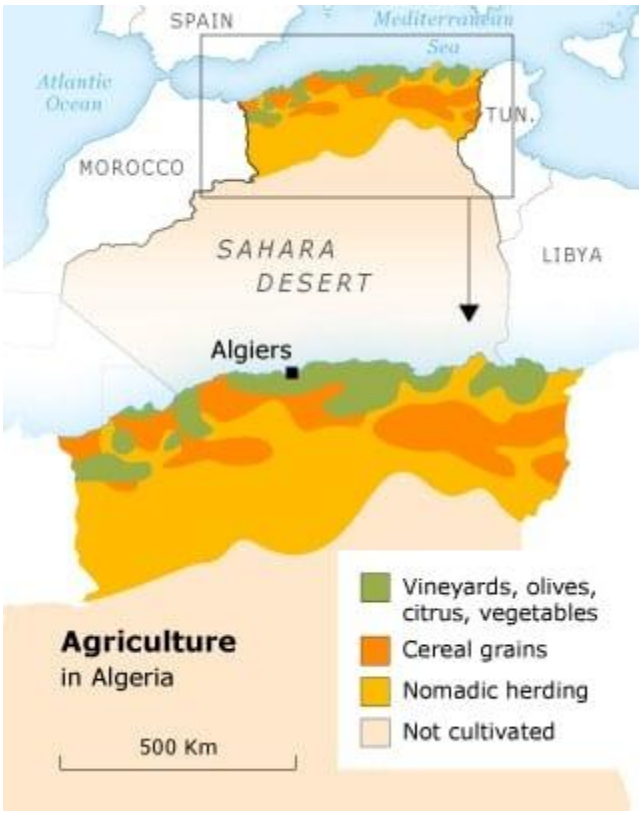

المصدر: الاقتصاد الجزائري، متاح على الموقع الالكتروني

https://fanack.com/ar/algeria/economy-of-algeria/

المطلب الثالث: التجارة الخارجية

ساهمت التجارة الخارجية في الاقتصاد الوطني كما يلي:[1]

بلغت القيمة الإجمالية للصادرات الجزائرية 23.7 مليار دولار خلال الفترة من يناير إلى أغسطس 2021م، مُرتفعةً بمعدّل 57% مقارنةً بالفترة ذاتها في عام 2020م (15.1 مليار دولار)، حيث انخفض العجز التجاري بنسبة 87.9% إلى 926 مليون دولار في الأشهر الثمانية الأولى من العام 2021م، في ضوء ارتفاع إيرادات النفط والغاز وتراجُع الواردات بشدة خلال الفترة المذكورة.

ولا تزال الجزائر، العضو في منظمة أوبك، تعتمد كثيرًا على إيرادات النفط والغاز التي تمثّل ما يبلغ 90% من صادراتها الإجمالية و60% من ميزانية الدولة.

وقد بلغت الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات خلال الأشهر الثمانية الأولى من عام 2021م، 2.9 مليار دولار بزيادة بلغت 118%، مقارنةً بالفترة ذاتها من عام 2020م. وتُقدَّر الصادرات خارج قطاع المحروقات بنحو 12.2% من القيمة الإجمالية للصادرات الجزائرية.

وتتفاوت معدلات الزيادة في الصادرات وفقًا لطبيعة المنتجات التي تم تصديرها خلال تلك الفترة، مقارنةً بمثيلتها في عام 2020م. ومن أبرز هذه المنتجات:

- الأسمدة المعدنية والكيميائية الأزوتية 886 :مليون دولار مقابل 524 مليون دولار، أي بزيادة تُقدَّر بنسبة 69.1%
- الحديد والصلب 595.78 :مليون دولار مقابل 28.76 مليون دولار، أي بزيادة تُقدَّر بنسبة 1971.6%.
- مواد كيميائية غير عضوية 501.8 :مليون دولار مقابل 150.1 مليون دولار، أي بزيادة تُقدَّر بنسبة 234%.
- سكر، محضرات سكرية، وعسل النحل 288 :مليون دولار مقابل 173 مليون دولار، أي بزيادة تُقدَّر بنسبة 66.5%..

1- الاقتصاد الجزائري، متاح على الموقع الالكتروني: https://fanack.com/ar/algeria/economy-of-algeria/

وقد بلغت صادرات المصنوعات المعدنية 190.81 مليون دولار، بنسبة تُقدَّر بـ 6.54% من إجمالي قيمة الصادرات خارج قطاع المحروقات.

وانخفضت قيمة الصادرات الكلية في عام 2020م بمعدل 36.4% (14.2 مليار دولار) مقارنةً بقيمتها في عام 2019م. ووفقًا لمسؤولي التجارة الخارجية في وزارة التجارة الجزائرية، فإن التراجع الحاد للصادرات الجزائرية نتج عن تراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية، بسبب انكماش الطلب نتيجة القيود المفروضة لمواجهة جائحة كورونا.

ويعتمد اقتصاد الجزائر إلى حد كبير على عائداته من النفط والغاز، التي تشكّل 93% من إيرادات البلاد من النقد الأجنبي وفق بيانات حكومية رسمية.

ومن الجانب الآخر، تراجعت المستوردات الجزائرية بنحو 9.18 مليار دولار (18.4%) في عام 2020م، مقارنةً بعام 2019م. وعلى الرغم من تراجع الواردات الكلية، ارتفع العجز في الميزان التجاري للبلاد (الفرق بين قيمة الصادرات والواردات) بنحو 45.6% (5.02 مليار دولار) مقارنةً بعام 2019م .وبلغت نسبة تغطية الصادرات الكلية للمستوردات الكلية 60.1% منخفضةً بنسبة 17.9% عما كانت عليه في عام 2019م.

خلاصة الفصل:

تم في هدا الفصل التطرق لواقع التنمية المستدامة في الجزائر، الحكومة كرست كل مجهوداتها لمسايرة التحولات الاقتصادية، كما كان لمؤشرات التنمية دور كبير في حل المشكلات و أدوات لحقيق الأهداف التنموية حيث التحديات الحاضرة للتنمية المستدامة كتخفيف الفقر، محاربة البطالة و ضمان التعليم الجيد واهمها حفض مشاكل البيئة تواجهها معيقات و مشاكل أهمها ظاهرة الفساد ، مشكلة الفقر و تراكم النفايات وغيرها من المشاكل.

كما تناولنا أيضا بعض الاحصائيات و الأرقام المتعلقة بالقطاعات الاقتصادية في الجزائر حيث صنفت الجزائر من بين اكبر ثلاثة احتياطيات في العالم من الغاز الصخري عام 2018، كما سجلت على مستوى قطاع الزراعة فائض في الإنتاج موجه للتصدير، و تطرقنا أيضا لمختلف المعيقات التي تواجه العملية التنموية.

الفصل الثالث:

التوازن بين القطاعات الاقتصادية وتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر

تمهيد

تعتبر التطورات الاقتصادية والتنموية المتواضعة التي عاشتها دول العالم الثالث وبالخصوص الدول المصدرة للمحروقات، ومسيرة الإصلاحات التي باشرتها منذ فترة، وكذا الواقع الحالي للتنمية بهذه البلدان كلها جوانب تؤكد الحاجة الماسة إلى ضرورة البحث عن تصور جديد للنهوض بالاقتصاد في هذه البلدان، يقوم على خصوصيات الواقع المتعلق بهذه الاقتصاديات، حيث تعاني الدول التي تعتمد على قطاع وحيد في اقتصاداتها العديد من التحديات التي أثرت بشكل كبير على بنيتها الاقتصادية، وشكلت عائقا أمام فرص النمو المتاحة لهذه الاقتصادات نتيجة عدد من الاختلالات التي طالت قطاعات اقتصادية هامة، ما جعل هذه البلدان عرضة للأزمات الاقتصادية وتراجع إيراداتها مما يساهم في غياب التنمية, وهو ما أدى بهذه الدول إلى البحث عن قطاعات اقتصادية بديلة من شأنها أن تساهم في تنويع القاعدة الاقتصادية وتجنبها نقمة الاعتماد على الموارد الطبيعية.

ومن اجل توضيح و الالمام بجوانب الموضوع تم تقسيم هذا الفصل الى ثلاثة مباحث:

المبحث الاول: مساهمة القطاعات الاقتصادية في الاقتصاد الوطني

المبحث الثاني: اهم البرامج التنموية التي اعتمدتها الجزائر لدفع عجلة النمو

المبحث الاول: مساهمة القطاعات الاقتصادية في الاقتصاد الوطني

يتمثل أهم تحدي يجب رفعه بالنسبة للجزائر في ضرورة تنويع الاقتصاد الوطني نحو القطاعات الاستراتيجية التي تستوعب نسبة كبيرة من العمالة والتي تمتلك فيها قدرة تنافسية على المستوى الدولي، كما أن النمو الاقتصادي يجب أن يعتمد على القطاعات الاقتصادية المنتجة خارج قطاع المحروقات بسبب عدم استقرار أسعار المواد الطاقوية، مما دفع بالسلطات الجزائرية إلى تبني مجموعة من السياسات الاقتصادية خاصة في قطاعات الفلاحة، الصناعة، المنشآت القاعدية والخدمات.

المطلب الأول: القيمة المضافة الإجمالية لمختلف القطاعات الاقتصادية ومساهمتها في الناتج الداخلي الخام

للقطاعات الاقتصادية أهمية كبيرة في الاقتصاد الوطني الجزائري وتكمن اهميتها من خلال مساهماتها المعتبرة في القيمة المضافة و الناتج الداخلي الخام، وللوقوف على مدى مساهمة القطاعات الاقتصادية في الجزائر في الاقتصاد الوطني سوف نتطرق إلى ما يلي:[1]

اولا: تطور القيمة المضافة الإجمالية لمختلف القطاعات الاقتصادية في الجزائر :يعتبر مؤشر القيمة المضافة أكثر أهمية من حيث الدلالة على حجم الجهد المبذول في خلق الثروة الوطنية، والذي يتم على أساسه ترتيب القطاعات الاقتصادية من حيث الأهمية داخل الاقتصاد الوطني، وسوف يتم تتبع مساهمة كل قطاع من القطاعات الاقتصادية في الج ا زئر في خلق القيمة المضافة داخل الاقتصاد الوطني.

1- حنيش احمد و بوضياف حفيظ، دراسة تحليلية لمساهمة القطاعات الاقتصادية البديلة لقطاع المحروقات في تنويع الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2008-2017)، مجلة أبحاث اقتصادية و إدارية، سنة 2020، المجلد 14، العدد02، 2020/06/06، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، ص74-84.

الجدول رقم (3-01) : تطور القيمة المضافة للقطاعات الاقتصادية خلال الفترة (2008-2017)

الوحدة مليار دج

السنوات القطاعات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الفلاحة	727.4	931.3	1015.3	1183.2	1421.7	1640	1772.2	1953.1	2140.3	2281.9
المحروقات	4997.6	3109.1	4180.4	5242.5	5536.4	4968	4657.8	3134.2	3025.6	3660
الصناعة خارج المحروقات	519.6	570.7	617.4	644.2	792.5	771.8	837.7	919.4	989.7	1062
البناء و الاشغال العمومية	956.7	1094.8	1257.4	1333.3	1491.2	1627.4	1794	1917.2	2072.9	2202.8
الخدمات	2113.7	2349.1	2586.3	1933.2	3305.2	3849.8	4186.4	4553.1	4841.3	4867.1
المجموع	9315	8055	9656.8	11356.4	12484	12857.1	13248.1	12459	13069.8	14073.8
التطور %	-	-13.52	19.88	17.6	9.92	2.98	3.04	-5.95	4.90	7.68

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير المالية المتوفرة في الموقع

https://dgpp.mf.gov.dz/index.php

من خلال الجدول يتضح أن معدل نمو تطور القيمة المضافة في الاقتصاد الوطني سجلت معدل سلبي قدر ب : 13.52- **%**خلال سنة2009 ، وهو ما يفسر تراجع القيمة المضافة من 9315 مليار دج سنة 2008 إلى 8055 مليار دج سنة 2009 ، ويرجع السبب في ذلك إلى الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 وارتداداتها على الاقتصاد العالمي مما نتج عنه تباطؤ في معدلات نمو الاقتصاد العالمي، الشيء الذي أدى إلى انخفاض الطلب على المحروقات تراجع ملحوظ في أسعارها، كما سجلت سنة2015 كذلك معدل سلبي في نمو القيمة المضافة ويرجع ذلك إلى انخفاض أسعار المحروقات خلال النصف الثاني من سنة 2014 وهو ما يفسر تراجع القيمة المضافة من 13248.1مليار دج سنة 2014 إلى 12459 مليار دج سنة2015، بينما سجلت السنوات الأخرى معدلات إيجابية، كما نشير إلى أن القيمة المضافة لمختلف القطاعات الاقتصادية سجلت معدلات إيجابية على طول فترة الدراسة، وهذا ما نستشفه من الزيادة

المستمرة للقيمة المضافة لكل القطاعات ماعدا قطاع المحروقات وهو ما يفسر الاعتماد الكبير للاقتصاد الوطني على قطاع المحروقات، وأي تغيرات تصيب القطاع يكون لها الأثر المباشر على التوازنات المالية للاقتصاد الوطني.

ثانيا: مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج الداخلي الخام خلال الفترة (2008-2017) :ما يزال قطاع المحروقات يهيمن على النشاط الاقتصادي في الجزائر، كما أن نسبة مساهمة القطاعات الأخرى تبقى ضعيفة مقا رنة بقطاع المحروقات الذي يعتبر عصب الاقتصاد الوطني والجدول الآتي يوضح ذلك.

الجدول رقم (3-02) : نسبة مساهمة مختلف القطاعات الاقتصادية في الناتج الداخلي الخام خلال الفترة (2008-2017) (الوحدة %)

السنوات القطاعات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
المحروقات	45.3	31.2	34.9	35.9	34.2	29.8	27	18.8	17.3	19.7
الفلاحة	6.6	9.3	8.5	8.1	8.8	9.9	10.3	11.6	12.2	12.3
الصناعة	4.7	5.7	5.1	4.6	4.5	4.6	4.9	5.5	5.6	5.7
بناء و أشغال عمومية	8.7	11	10.5	9.1	9.2	9.8	10.4	11.5	11.9	11.8
خدمات	19.1	23.6	21.6	20.1	20.4	23.1	24.3	27.2	27.6	26.2

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير المالية المتوفرة على موقع

https://dgpp.mf.gov.dz/index.php.

من خلال الجدول نلاحظ تباين في مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج الداخلي الخام:

- قطاع المحروقات :يلاحظ من خلال الجدول المساهمة الكبيرة لقطاع المحروقات في الناتج الداخلي الخام والتي قدرت في المتوسط ب 29.41 %خلال فترة الدراسة، مما يؤكد أن قطاع المحروقات هو المحرك الرئيسي للاقتصاد الوطني، كما توضح معطيات الجدول انخفاض مساهمته في الناتج الداخلي الخام بين سنة 2008 و 2009 أدى إلى تباطؤ في معدلات النمو الاقتصادي، حيث انتقلت مساهمة قطاع المحروقات في الناتج الداخلي الخام من 45.3 %إلى 31.12 %بسبب الأزمة المالية العالمية وتراجع الطلب على المحروقات مما انعكس سلبا على أسعار هذه الأخيرة، ثم بدأت أسعار المحروقات في التعافي وهو ما انعكس على تحسن نسب مساهمتها في الناتج الداخلي الخام، ثم عادت مرة

أخرى للانخفاض لتبلغ نسبة 27 % من الناتج الداخلي الخام سنة 2014 بسبب انخفاض أسعارها في النصف الثاني من سنة 2014 لتبلغ نسبة 18.8 % سنة 2015 واستقرت عند هذا المستوى لتبلغ 19.7 % سنة 2017 ، وهو ما يفسر تراجع معدلات النمو الاقتصادي بسبب تراجع عائدات المحروقات، ما يؤكد أهمية قطاع المحروقات بالنسبة للاقتصاد الجزائري.

– **قطاع الفلاحة** :تبقى مساهمة قطاع الفلاحة ضئيلة مقارنة بالاعتمادات المالية المرصودة لهذا القطاع من خلال الب ا رمج التنموية، إذ لم تتعدى مساهمته في المتوسط 9.76 % من الناتج الداخلي الخام خلال فترة الدراسة، والذي كان دون الهدف المسطر والمتمثل في معدل سنوي في حدود 10 % بسبب عدة عوامل منها المناخية بسبب الجفاف وأخرى مرتبطة بضعف الاستثمارات في القطاع، إلا أن هذه المعدلات تحسنت بين 2014 و 2017 بسبب تحسن المناخ إضافة إلى الدعم الكبير.

– **قطاع الصناعة** :سجل هذا القطاع نسبة متوسطة متدنية قدرت ب 5.09 % من الناتج الداخلي الخام خلال فترة الدراسة وهي نسبة ضعيفة إذا ما قورنت بالقطاعات الأخرى، رغم الاعتمادات المرصودة لهذا القطاع من خلال الب ا رمج التنموية إلا أن غياب استراتيجية واضحة خاصة بالقطاع حال دون تسجيل معدلات مقبولة تعكس التطلعات والأهداف المنتظرة.

– **قطاع البناء والأشغال العمومية** :قدرت مساهمته في المتوسط ب 10.39 % من الناتج الداخلي الخام، وهو ما يعكس الاعتمادات الكبيرة المخصصة لهذا القطاع من خلال البرامج التنموية والموجهة بالأساس إلى المشاريع السكنية بمختلف أنواعها وكذا المنشآت القاعدية.

– **قطاع الخدمات** :تأتي مساهمة قطاع الخدمات في الناتج الداخلي الخام في المرتبة الثانية بعد قطاع المحروقات، حيث كانت المساهمة في المتوسط في حدود 23.32% ، إلا أنه كان هناك تحسن في السنوات الأخيرة حيث وصلت نسبة المساهمة إلى 27.2 %، سنة 2017 ويرجع ذلك إلى التراجع الكبير في قطاع المحروقات مما انعكس على معدلات مساهمة القطاعات الأخرى.

المطلب الثاني: القطاعات الاقتصادية خارج المحروقات و مساهمتها في هيكل الصادرات وتوفير مناصب الشغل

تلعب القطاعات الاقتصادية دورا هاما في توفير مناصب الشغل و بالتالي التخفيض من نسبة البطالة، في ما يلي سيتم عرض مساهمة القطاعات في توفير مناصب الشغل و في هيكل الصادرات: [1]

اولا: مساهمة القطاعات الاقتصادية خارج المحروقات في توفير مناصب الشغل خلال الفترة (2008–2017): تعتبر مشكلة البطالة من أهم المشاكل التي تعاني منها مختلف الدول النامية خاصة الدول التي تعتمد على الريع، وعليه تسعى هذه الدول لتنويع اقتصاداتها من أجل خلق مناصب عمل جديدة ومتنوعة لامتصاص البطالة ورفع معدلات التشغيل.

الجدول رقم (3–03) : مساهمة مختلف القطاعات الاقتصادية خارج المحروقات في توفير مناصب العمل خلال الفترة (2008–2017) **الوحدة: الف عامل**

السنوات القطاعات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الفلاحة	1252	1242	1136	1034	912	1141	899	917	865	1102
الصناعة	1141	1194	1337	1367	1335	1407	1290	1377	1465	1493
بناء و اشغال عمومية	1575	1718	1889	1595	1663	1791	1826	1776	1895	1847
تجارة و خدمات	5178	5318	5377	5603	6260	6449	6224	6524	6620	6417
العمالة المشغلة	9146	9472	9736	9599	10170	10788	10239	10594	10845	10858

المصدر من اعداد الباحثة بالاعتماد على تقارير الشغل و البطالة المتوفرة على موقع الديوان الوطني للإحصائيات https://www.ons.dz/spip.php?rubrique204,

من خلال الجدول نلاحظ أن القطاعات الاقتصادية قد ساهمت في زيادة مناصب الشغل بنسب متفاوتة مما أدى إلى انخفاض معدل البطالة، حيث سمحت الب ا رمج التنموية من خلال السياسة المالية التوسعية والمتمثلة في زيادة الإنفاق

1- حنيش احمد و بوضياف حفيظ، مرجع سابق، ص79

العام، إلى انتقال عدد العمالة المشغلة من 9146000 منصب شغل سنة 2008 إلى 10858000 منصب شغل سنة 2017.

كما نلاحظ من خلال الجدول أن مساهمة قطاع الخدمات والتجارة في توفير مناصب الشغل وامتصاص البطالة كانت كبيرة مقارنة بالقطاعات الأخرى، حيث انتقل من 5178000 منصب عمل سنة 2008 إلى 6417000 منصب عمل سنة 2017 ، ثم يليه قطاع البناء والأشغال العمومية حيث انتقل من 1575000 منصب عمل سنة 2008 إلى 1847000 منصب عمل سنة 2017 ، ثم قطاع الصناعة حيث انتقل من 1141000 منصب عمل سنة 2008 إلى 1493000 منصب عمل سنة 2017 ، ثم يليه قطاع الفلاحة والذي تراجع من 1252000 منصب عمل سنة 2008 إلى 1102000 منصب عمل سنة 2017.

كما نسجل أن هناك مشاكل تعترض قطاع التشغيل منها ارتفاع نسبة المناصب المؤقتة خاصة عقود ما قبل التشغيل مما يجعل نسبة كبيرة تبقى مناصب مؤقتة وغير مستقرة، وكذلك بسبب الاعتماد على الموارد المالية المتأتية من عوائد المحروقات وهي موارد غير مستقرة بسبب عدة عوامل تبقى متغيرة.

الجدول رقم (3-04) :نسب مساهمة مختلف القطاعات الاقتصادية خارج المحروقات في توفير مناصب العمل خلال الفترة (2008-2017) **الوحدة: نسبة مئوية %**

السنوات / القطاعات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الفلاحة	13.69	13.11	11.67	10.77	8.97	10.58	8.78	8.65	7.98	10.15
الصناعة	12.47	12.60	13.73	14.24	13.13	13.04	12.60	13.01	13.51	13.75
بناء و اشغال عمومية	17.22	18.13	19.37	16.62	16.35	16.60	17.83	16.76	17.47	17.01
تجارة و خدمات	56.61	56.14	55.23	58.37	61.55	59.78	60.79	61.58	61.04	59.09
العمالة المشغلة	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100

المصدر: حنيش احمد، بوضياف حفيظ، مرجع سابق، ص81

من خلال الجدول يتضح أن نسب مساهمة القطاعات الاقتصادية في خلق مناصب الشغل تتفاوت من قطاع اقتصادي إلى قطاع اقتصادي آخر حيث احتل قطاع التجارة والخدمات المرتبة الأولى بنسبة متوسطة بلغت 59.01% ، ويمكن إرجاع ذلك إلى الاستثمارات الضخمة التي استفاد منها القطاع خاصة في مجال الاتصالات والهاتف النقال، بينما احتل قطاع البناء والأشغال العمومية المرتبة الثانية بنسبة متوسطة بلغت 17.32% نتيجة المبالغ الهامة التي استفاد منها القطاع خاصة في مجال السكن ومشاريع البنية التحتية، كما احتل قطاع الصناعة المرتبة الثالثة بنسبة متوسطة بلغت 13.32 % وهي نسبة ضعيفة نتيجة عدم استجابة قطاع الصناعة للسياسات العمومية المتبعة، ثم يليه قطاع الفلاحة في المرتبة الأخيرة بنسبة متوسطة بلغت 10.43 %وهي نسبة ضئيلة وبعيدة عن مستوى التوقعات.

ثانيا: مساهمة القطاعات الاقتصادية في هيكل الصادرات خلال الفترة (2008-2017): تعكس مساهمة القطاعات الاقتصادية المختلفة إلى حد كبير جوانب مهمة في التطور الاقتصادي الذي تحققه أي دولة، وهو ما ينعكس على التغيرات في هيكل الإنتاج الاقتصادي لاقتصاد ما على السلع المكونة للتجارة الخارجية، وعليه سوف نستعرض التركيب السلعي للصادرات، والجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول رقم (3-05) :مساهمة مختلف القطاعات الاقتصادية في هيكل الصادرات حسب الأصناف خلال الفترة (2008-2017) **الوحدة مليون دولار**

الصادرات	السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
المواد الغذائية	القيمة	119	113	315	355	315	402	323	235	327	349
	النسبة	0.15	0.25	0.55	0.48	0.44	0.62	0.51	0.68	1.09	0.99
الطاقة و الشحوم	القيمة	77361	44128	55527	71427	69804	62960	60304	32699	28221	33261
	النسبة	97.56	97.64	97.32	97.19	97.13	69.90	95.86	94.32	93.99	94.51
انتاج خام	القيمة	334	170	94	161	168	109	109	106	84	73
	النسبة	0.42	038	0.16	0.22	0.23	0.17	0.17	030	0.28	0.21
انتاج نصف مصنع	القيمة	138	692	105	149	152	145	212	159	132	1410
	النسبة	1.74	1.53	1.85	2.03	2.12	2.24	3.37	4.60	4.40	4.00
سلع تجهيز فلاحية	القيمة	1	0	1	0	1	0	2	1	0	0.29
	النسبة	0.001	0	0.002	0	0.001	0	0.003	0.002	0	0
سلع	القيمة	67	42	30	35	32	28	16	19	54	78

تجهيز صناعية	النسبة	0.08	0.09	0.05	0.04	0.04	0.04	0.02	0.05	0.18	0.22
سلع استهلاكية غير غذائية	القيمة	32	49	30	15	19	17	11	11	19	20
	النسبة	0.04	0.10	0.05	0.02	0.02	0.02	0.01	0.03	0.06	0.05
مجموع الصادرات	القيمة	79298	45194	57053	73489	71866	64974	62886	34668	30026	35191
	النسبة	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير المالية المتوفرة على موقع

https://dgpp.mf.gov.dz/index.php.

من خلال الجدول نلاحظ أن قطاع الطاقة هو القطاع الذي يهيمن على صادرات الجزائر حيث سجل نسبة متوسطة بلغت 96.24 % من صادرات البلد خلال فترة الدراسة، بينما لم تتجاوز نسبة مساهمة باقي القطاعات في المتوسط 3.76 % من إجمالي الصادرات خلال نفس الفترة، حيث تتضمن الصادرات خارج المحروقات ستة مجموعات يحتل فيها الإنتاج النصف مصنع المرتبة الأولى بنسبة متوسطة تقدر ب 2.79 % من إجمالي الصاد ا رت أي ما يعادل 74.20 %من الصادرات خارج المحروقات، ثم تليه صادرات الصناعات الغذائية في المرتبة الثانية بنسبة مساهمة متوسطة تقدر ب 0.58 %من إجمالي الصادرات أي ما يعادل 15.42 % من الصادرات خارج المحروقات، ثم تليه صادرات الإنتاج الخام بنسبة متوسطة تقدر ب 0.25 % من إجمالي الصاد ا رت أي ما يعادل 6.65 % من الصادرات خارج المحروقات، ثم تأتي في المرتبة الأخيرة صادرات سلع التجهيز الفلاحية وسلع التجهيز الصناعية والسلع الاستهلاكية غير الغذائية مجتمعة بنسبة متوسطة تقدر ب 0.14 % من إجمالي الصادرات اي ما يعادل 3.73 % من الصاد ا رت خارج المحروقات، هذه المعطيات تعبر بما يدع مجال للشك أن قطاع المحروقات يعتبر العمود الفقري للاقتصاد الجزائري بالرغم من الإجراءات المتخذة من طرف السلطات من أجل تنويع الاقتصاد لتنويع مصادر الدخل الوطني، وهو ما يؤكد أن الواقع مازال بعيد عن التوقعات.

المطلب الثالث: واقع التنمية القطاعية في الجزائر:

تتقاسم الحكومة و الجماعات المحلية في بلادنا الدور التنموي، لان الوصول الى تحقيق الأهداف التنموية المخططة يتطلب وجود منظومة إدارية متكاملة، هدفها الوصول الى تحقيق النتائج المسطرة، من خلال التخطيط السليم و التنفيذ الدقيق، ولا يمكن الوصول الى تحقيق الأهداف الا من خلال توفر عنصر مهم و هو الجانب المالي، و الدي يتوفر بدرجة كبيرة عند الدولة التي تشارك من خلاله في نجاح المخططات و البرامج التنموية.

فيما يلي سيتم عرض التنمية القطاعية التي انتجتها الدولة الجزائرية و اهم المخططات و البرامج :[1]

اولا: واقع التنمية القطاعية ضمن المخطط الإنفاقي لبرنامج الإنعاش الاقتصادي: عمدت الجزائر على بعث النمو منذ سنة 2001 و ذلك من خلال اطلاق برنامج مكثف سمي بمخطط دعم الإنعاش الاقتصادي و في بعض الأحيان يطلق عليه بمخطط دعم النمو الاقتصادي و الدي جاء في الفترة الممتدة من سنة 2001 الى سنة 2004. حيث عرف النمو الاقتصادي ما قبل 2001 بنسبه المتواضعة و المتذبذبة والتي لا تسمح بتنشيط الاقتصاد و خلق الديناميكية الإنتاجية و كذا انتشار البطالة و انخفاض القدرة الشرائية للمواطن لدلك تم اتباع خطة دعم النمو عن طريق التوسع في الانفاق مستغلين تزايد سعر النفط الجزائري.

1- تعريف مخطط دعم النمو الاقتصادي 2001-2004: مخطط دعم الانتعاش الاقتصادي هو عبارة عن مخصصات مالية اقر في افريل 2001 من طرف الدولة الجزائرية بغية الانتقالية النوعية في معدلات النمو الاقتصادي، حيث قدر المبلغ الإجمالي بحوالي 525 مليار دينار جزائري أي ما يقارب 7 مليار دولار موزعة على الفترة الممتدة من 2001 الى 2004.

2- اهداف مخطط دعم النمو الاقتصادي: كان من وراء اطلاق البرنامج الإنفاقي المكثف المسمى بمخطط دعم النمو الاقتصادي الأهداف التالية:

* زيادة الإنتاجية.

* زيادة دخل الافراد.

* الحد من الفقر و تحسين مستوى المعيشة.

1- د.مراس محمد، نموذج التغير الهيكلي القطاعي و تنمية القطاعات الاقتصادية الية جديدة للتنمية الاقتصادية الشاملة و المستدامة: محاولة لطرح المفاهيم، مجلة التحولات الاقتصادية، المجلد01، العدد01، 2021/01/15، المركز الجامعي مرسلي عبد الله، تيبازة، الجزائر، ص13-16.

* خلق مناصب عمل و الحد من البطالة.

* دعم التوازن الجهوي و إعادة تنشيط الفضاءات الريفية.

حيث كل هذه الأهداف لا تتحقق الا من خلال الاهتمام الفعلي بالقنوات التالية:

* تنشيط الطلب الكلي و ذلك من خلال التحول من الفكر النيوكلاسيكي الدي جاءت به برامج صندوق النقد الدولي الى الفكر الكينزي الذي يرتكز على تنشيط الطلب الكلي عن طريق السياسة المالية لتنشيط الاقتصاد.

* دعم المستثمرات الفلاحية و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة انطلاقا من كونها منشآت منتجة بصفة مباشرة للقيمة المضافة و مناصب العمل.

* تهيئة و انجاز هياكل قاعدية تسمح بإعادة بعث النشاط الاقتصادي.

* تنمية الموارد البشرية.

3- مضمون مخطط دعم النمو الاقتصادي: جاء مخطط دعم النمو الاقتصادي برزنامة من المشاريع و المضامين، حيث يتمحور مضمون هذا المخطط حول:

* اشغال كبرى و هياكل قاعدية بنسبة40.1 %.

* تنمية محلية و بشرية بنسبة 38.8 %.

* دعم قطاع الفلاحة و الصيد البحري 12.4 %.

* دعم الإصلاحات بنسبة 8.6 %.

اما عدد المشاريع المدرجة في اطار مخطط دعم النمو فبلغت حوالي 15974 مشروعا مقسمة على النحو التالي:

* الري و الفلاحة و الصيد البحري: 6312.

* السكن و العمران و الاشغال العمومية: 4316.

* التربية، التكوين المهني و التعليم العالي و البحث العلمي: 1369.

* هياكل قاعدية شبانيه و ثقافية: 1296.

* اشغال المنفعة العمومية و الهياكل الإدارية: 982.

* اتصالات و صناعات: 623.

* صحة، بيئة و نقل: 653.

* حماية اجتماعية: 223.

* طاقة و دراسات ميدانية: 200.

ثانيا: واقع التنمية القطاعية ضمن البرنامج التكميلي لدعم النمو: رأت الجزائر في الفترة الممتدة ما بين 2001-2004 ان النمو الاقتصادي شهد تحسن في العموم بسبب المبادرة التي انتجتها من خلال مخطط دعم النمو الاقتصادي، فعمدت على مواصلة هذا المشروع من خلال اطلاق برنامج تكميلي لدعم النمو الاقتصادي.

1- تعريف البرنامج التكميلي لدعم النمو: البرنامج التكميلي لدعم النمو هو مشروع اقتصادي هدفه تحريك عجلة الاقتصاد و خلق ديناميكية اقتصادية جديدة تسمح بانتعاش و ازدهار الاقتصاد الوطني الجزائري، حيث جاء هذا البرنامج من خلال نتائج الوضعية المالية الحسنة للجزائر بعد الارتفاع المذهل الذي سجله سعر النفط الجزائري و الذي بلغ حواي 38.5 دولار سنة 2004.و جاء هذا البرنامج ليغطي الفترة الممتدة ما بين 2005-2009.

2- اهداف البرنامج التكميلي لدعم النمو: جاء البرنامج التكميلي لدعم النمو لتحقيق مجموعة من الأهداف منها:

* تحديث و توسيع الخدمات العامة.

* تحسين مستوى معيشة الافراد.

* تطوير الموارد البشرية و البنى التحتية.

* رفع معدلات النمو الاقتصادي.

3- مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو: لقد تضمن البرنامج التكميلي لدعم النمو محاور رئيسية هامة و المتمثلة في:

* تحسين ظروف معيشة السكان بنسبة 45%.

* تطوير المنشآت الأساسية بنسبة 40.5%.

* دعم التنمية الاقتصادية بنسبة 8%.

* تطوير تكنولوجيا الاتصال بنسبة 1.1%.

للحفاظ على تنمية مستدامة يجب تفعيل دور القطاعات الاقتصادية الأخرى للتخفيف من سيطرة القطاع النفطي لتفادي التأثير الذي تحدثه تقلبات أسعار النفط، خاصة القطاعات التي تعرف قدرة تنافسية عالية مما يسهم في التحول التدريجي مع مرور الزمن من اقتصاد احادي المورد الى اقتصاد متعدد الموارد و مستدام، ومن اهم القطاعات التي يجب الاهتمام بها و احداث برامج تنموية مستدامة فيها ما يلي: [1]

➢ **تنمية القطاع الصناعي**: ان الحديث عن إمكانية النهوض بالقطاع الصناعي، باعتباره عصب التنمية يستوجب تهيئة المناخ اللازم له، وتوجيهه نحو قطاع الإنتاج الحقيقي، ليسهم بالنهوض بالصناعة، لا سيما بنقل التكنولوجيا الحديثة، إضافة الى توفير راس المال اللازم للاستثمار، او جذب الاستثمار الأجنبي، ويعود سبب تراجع القطاع الصناعي في تحقيق أهدافه التنموية الى جملة من الأسباب التالية:

- سياسة الدعم و الحماية المفرطة من قبل الدولة.

- افتقاد المنتوجات الوطنية لجودة المنتوج تماشيا و المتطلبات العالمية.

- عدم توظيف التكنولوجيا الحديثة على كافة المستويات و المجالات (التخطيطية، الإدارية، التسويقية ...الخ)

- محدودية استثمارات القطاع الخاص.

ان معظم المؤشرات للقطاع الصناعي في الجزائر احتياط للنفط يقدر بـ 1200مليار برميل، و 454500 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي، 105 مليار طن من الحديد بالإضافة الى الفوسفات، الزنك، الرصاص، النحاس، الفحم الحجري، تدل على انه يمكن ان يكون قطاع رائد لتنمية مصادر الإيرادات.

➢ **تنمية القطاع الزراعي**: يعاني القطاع الزراعي في معظم الدول النامية، من عجز في تحقيق الامن الغذائي، وخير دليل العبء المتزايد على الموازنة العامة، رغم معظم المؤشرات للقطاع الزراعي للجزائر، تدل على انه يطمح ان يكون قطاع

1- أ.اوكيل حميدة، التنمية الاقتصادية بين تنمية الموارد المالية غير النفطية و ترشيد الانفاق الحكومي، مجلة معارف مجلة علمية محكمة، السنة العاشرة، العدد 20، جوان 2016، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة اكلي محند اولحاج، البويرة، الجزائر، ص255-256.

رائدا، ويعكس التحديات لتنمية و تفعيل مصادر الدخل غير النفطية، نظرا لمقوماتها خاصة الطبيعية منها بمساحة زراعية تبلغ 826.46 كلم^2 حوالي 3.47% من المساحة الاجمالية، ومن اجل النهوض بهذا القطاع بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية، يستوجب تشجيع الاستثمارات بإيجاد بيئة استثمارية محفزة في القطاع الزراعي، و الاعتماد على الأساليب الحديثة و الاستثمار في مجال البحوث الزراعية.

➢ **تنمية قطاع الخدمات:** يعد قطاع الخدمات من اهم القطاعات المولدة للدخل و الخالق لفرص العمل، وتحقيق إيرادات النقد الأجنبي، اذ بلغ نصيب قطاع الخدمات في الدول المتقدمة 70% من الناتج المحلي الإجمالي و من اليد العاملة، غير ان هذا القطاع يمثل التحدي للبلدان النامية، اذ لا يتجاوز نصيبه 50%من الناتج المحلي الإجمالي، و 35% من اليد العاملة، و تواجه هذه البلدان تحديات تتمثل في بناء و توسيع قدراتها الإنتاجية و التجارية في قطاع الخدمات، مما يتيح لها عن فرصة لتنويع تنويع اقتصاداتها.

لقد نجحت عدة بلدان نامية من جني مكاسب إنمائية كبيرة في قطاع الخدمات، وعلى راسها القطاع السياحي فانفراد الجزائر بمقومات جذب سياحية مميزة، جعلها تصنف من بين عشر الدول الاجمل من حيث الموارد السياحية، ومع بداية الالفية الثالثة عملت السلطات على اجراء تغيرات من اجل تصحيح مسار التنمية للقطاع السياحي، بغرض إعادة بعثته لتكريس وجود اقتصادياتي بديل للموارد غير المتجددة، ومن اجل هذا ابرمت اتفاقية بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي سنة 2009 لغرض وضع برنامج دعم التنويع الاقتصادي، يخص ثلاث قطاعات رئيسية (السياحة، الفلاحة و الصناعة الغذائية).

المبحث الثاني: البرامج التنموية التي اعتمدتها الجزائر لدفع عجلة النمو

الجزائر كغيرها من البلدان التي تسعى الى التطور و الازدهار و تحقيق التنمية المستدامة، ففي ظل التحولات الاقتصادية التي شهدها العالم وجب على الحكومة الجزائرية وضع مخططات و برامج من شانها تحقيق النمو في كافة المجالات، في ما يلي سيتم عرض اهم البرامج التنموية.

المطلب الاول: برنامج دعم النمو الاقتصادي 2010-2014 او البرنامج الخماسي:

نوضح البرنامج من خلال بيان مجلي الوزراء كالاتي:[1] استهل مجلس الوزراء أعماله متناولا بالدراسة والموافقة برنامج الاستثمارات العمومية للفترة الممتدة ما بين سنة 2010 وسنة 2014. يندرج هذا البرنامج ضمن ديناميكية إعادة الإعمار الوطني التي انطلقت أول ما انطلقت قبل عشر سنوات ببرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الذي تمت مباشرته سنة 2001 على قدر الموارد التي كانت متاحة وقتذاك. وتواصلت الديناميكية هذه ببرنامج فترة 2004-2009 الذي تدعم هو الآخر بالبرامج الخاصة التي رصدت لصالح ولايات الهضاب العليا وولايات الجنوب. وبذلك بلغت كلفة جملة عمليات التنمية المسجلة خلال السنوات الخمس الماضية ما يقارب 17.500 مليار دج من بينها بعض المشاريع المهيكلة التي ما تزال قيد الإنجاز. يستلزم برنامج الاستثمارات العمومية الذي وضع للفترة الممتدة ما بين 2010 و2014 من النفقات 21.214 مليار دج (أو ما يعادل 286 مليار دولار) وهو يشمل شقين اثنين هما:

* استكمال المشاريع الكبرى الجاري انجازها على الخصوص في قطاعات السكة الحديدية والطرق والمياه بمبلغ 9.700 مليار دج (ما يعادل 130 مليار دولار.)

* واطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 534 .11 مليار دج (أي ما يعادل حوالي 156 مليار دولار).

يخصص برنامج 2010-2014 أكثر من 40 % من موارده لتحسين التنمية البشرية وذلك على الخصوص من خلال:

-ما يقارب 5000 منشأة للتربية الوطنية (منها 1000 إكمالية و850 ثانوية) و600.000 مكان بيداغوجي جامعي و400.000 مكان إيواء للطلبة وأكثر من 300 مؤسسة للتكوين والتعليم المهنيين

-اكثر من 1500 منشأة قاعدية صحية منها 172 مستشفى و45 مركبا صحيا متخصصا و377 عيادة متعددة التخصصات بالإضافة إلى أكثر من 70 مؤسسة متخصصة لفائدة المعوقين.

-مليوني (02) وحدة سكنية منها 1.2 مليون وحدة سيتم تسليمها خلال الفترة الخماسية على أن يتم الشروع في أشغال الجزء المتبقي قبل نهاية سنة 2014.

1- بيان اجتماع مجلس الوزراء، نشر يوم 24-05-2010، على الموقع التالي https://www.djazairess.com/ennahar/62260

-توصيل مليون بيت بشبكة الغاز الطبيعي وتزويد 220.000 سكن ريفي بالكهرباء.

-تحسين التزويد بالماء الشروب على الخصوص من خلال إنجاز 35 سدا و25 منظومة لتحويل المياه وإنهاء الأشغال بجميع محطات تحلية مياه البحر الجاري إنجازها.

-اكثر من 5.000 منشأة قاعدية موجهة للشبيبة والرياضة منها 80 ملعبا و160 قاعة متعددة الرياضات و400 مسبح وأكثر من 200 نزل ودار شباب.

-وكذا برامج هامة لقطاعات المجاهدين والشؤون الدينية والثقافة والاتصال.

هذا ويخصص برنامج الاستثمارات العمومية هذا ما يقارب من 40 % من موارده لمواصلة تطوير المنشآت القاعدية الأساسية وتحسين الخدمة العمومية وذلك على الخصوص:

-باكثر من 3.100 مليار دج موجهة لقطاع الأشغال العمومية لمواصلة توسيع وتحديث شبكة الطرقات وزيادة قدرات الموانئ

-اكثر من 2.800 مليار دج مخصصة لقطاع النقل من أجل تحديث ومد شبكة السكك الحديدية وتحسين النقل الحضري (على الخصوص من خلال تجهيز 14 مدينة بالتراموي) وتحديث الهياكل القاعدية بالمطارات

-ما يقارب 500 مليار دج لتهيئة الإقليم والبيئة

-وما يقارب 1.800 مليار دج لتحسين إمكانيات وخدمات الجماعات المحلية وقطاع العدالة وإدارات ضبط الضرائب والتجارة والعمل.

وعلاوة على حجم النشاطات التي سيفيد بها أداة الإنجاز الوطنية يخصص هذا البرنامج أكثر من 1.500 مليار دج لدعم تنمية الاقتصاد الوطني على الخصوص من خلال:

-اكثر من 1.000 مليار دج يتم رصدها لدعم التنمية الفلاحية والريفية الذي تم الشروع فيه منذ السنة الفارطة

-وما يقارب 150 مليار دج لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال إنشاء مناطق صناعية والدعم العمومي للتأهيل وتيسير القروض البنكية التي قد تصل إلى 300 مليار دج لنفس الغرض.

ستعبئ التنمية الصناعية هي الأخرى أكثر من 2.000 مليار دج من القروض البنكية الميسرة من قبل الدولة من أجل انجاز محطات جديدة لتوليد الكهرباء وتطوير الصناعة البتروكيمياوية وتحديث المؤسسات العمومية.

اما تشجيع إنشاء مناصب الشغل فيستفيد من 350 مليار دج من البرنامج الخماسي لمرافقة الإدماج المهني لخريجي الجامعات ومراكز التكوين المهني ودعم إنشاء المؤسسات المصغرة وتمويل آليات إنشاء مناصب انتظار التشغيل وستنضاف نتائج التسهيلات العمومية لإنشاء مناصب الشغل إلى الكم الهائل من فرص التوظيف التي سيدرها تنفيذ البرنامج

الخماسي ويولدها النمو الاقتصادي. كل ذلك سيسمح بتحقيق الهدف المتمثل في إنشاء ثلاث ملايين منصب شغل خلال السنوات الخمس المقبلة.

وعلى صعيد آخر يخصص البرنامج 2010-2014 مبلغ 250 مليار دج لتطوير اقتصاد المعرفة من خلال دعم البحث العلمي وتعميم التعليم واستعمال وسيلة الإعلام الآلي داخل المنظومة الوطنية للتعليم كلها وفي المرافق العمومية.

الجدول رقم (3-06) : مضمون البرنامج الخماسي للتنمية 2010-2014

القطاعات	المبلغ بملايير دج	النسبة %
أولا- المحور المتعلق بالتنمية البشرية، منها: التربية الوطنية، التعليم العالي، التعليم و التكوين المهنيين، الصحة، السكن، الطاقة، قطاع المياه، التضامن الوطني، الشباب و الرياضة، المجاهدين، الشؤون الدينية، الثقافة و الاتصال.	10122	49.59
ثانيا- المحور المتعلق بالمنشآت الأساسية، منها: الاشغال العمومية، النقل و تهيئة الإقليم و البيئة.	6448	31.59
ثالثا- المحور المتعلق بتحسين الخدمة العمومية، منها: الجماعات المحلية و الامن الوطني و الحماية المدنية، العدالة، قطاع المالية، قطاع التجارة، إدارة العمل.	1666	8.16
رابعا – المحور الخاص التنمية الاقتصادية، منها : الفلاحة، الصيد البحري، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إنعاش وتحديث المؤسسات الاقتصادية العمومية، تحديث وإنشاء 80 منطقة صناعية ومناطق للنشاط، وكذا تعزيز قدرات التقييس الصناعي.	1566	07.67
خامسا – المحور المتعلق بمكافحة البطالة، منها : دعم إدماج حاملي شهادات التعليم العالي والتكوين المهني، استحداث مؤسسات ونشاطات مصغرة.	360	1.76
سادسا – المحور المتعلق بالبحث العلمي والتكنولوجيات الجديدة للاتصال، منها : تطوير البحث العلمي، التجهيزات الموجهة لتعميم الإعلام الآلي في كل أطوار المنظومة الوطنية للتربية، والتعليم والتكوين؛ إقامة الحكم الالكتروني.	250	1.22
مجموع البرنامج الخماسي 2010-2014	20412	100

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على المعطيات المتوفرة في المرجع التالي: محمد صالح، أهداف السياسة الاقتصادية الكلية في الجزائر حسب المربع السحري لكالدور- دراسة تحليلية تقييمية للبرامج التنموية مع إشارة للبرامج الخماسي 2010-2014 ،مجلة كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد:1 ،2016 ،ص:274.

المطلب الثاني: برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2015 – 2019:

وتهدف محاور برنامج التنمية 2015 - 2019 إلى تحقيق ما يلي :[1]

- العمل على إحداث نمو قوي للناتج الداخلي الخام .

- تنويع الاقتصاد ونمو الصادرات خارج المحروقات.

- استحداث مناصب شغل.

- استهداف بلوغ نسبة 7 % مع مواصلة السياسة الاجتماعية للحكومة عبر ترشيد تحويلات الاجتماعية ودعم الطبقات المحرومة.

- ايلاء عناية خاصة للتكوين وتوعية الموارد البشرية من خلال تشجيع وترقية وتكوين الأطر واليد العاملة المؤهلة .

- تشجيع الاستثمار المنتج المحدث للثروة.

- ترقية ودعم الأنشطة الاقتصادية القائمة على المعرفة و التكنولوجيا القوية ودعم المؤسسات المصغرة.

- تحسين مناخ الاعمال من خلال تبسيط الإجراءات و توفير العقار و القروض ...الخ.

- عصرنة الإدارة الاقتصادية و مكافحة البيروقراطية و إطفاء الطابع اللامركزي على القرار من اجل ضمان خدمة عمومية جيدة.

- العمل على ترقية الشراكة بين القطاع العام و الخاص محلي او اجنبي.

ولكن مع حلول سنة 2015 استمر انخفاض سعر البترول ولأجل تدارك الوضع الاقتصادي بادرت السلطات في الجزائر إلى تبني إجراءات الهدف منها هو ترشيد النفقات العامة ، ومنه فقد تم قفل حساب هذا البرنامج مع تاريخ 31 ديسمبر 2016 ، وفتح حساب باسم برنامج الاستثمارات العمومية والمتضمن مبلغ قدره 300 مليار دج ، الذي يعطي صورة على انخفاض تمويل برامج (2019-2017) ، وقد تم تحميد كل العمليات التي لم تنطلق كما صاحب ذلك – المستثمرات العمومية خلال هذه الفترة المتبقية العديد من الإجراءات التي تدخل ضمن سياسة ترشيد النفقات من خلال

1- حميدة اوكيل، دور الموارد المالية العمومية في تحقيق التنمية الاقتصادية – دراسة حالة الجزائر – ، أطروحة دكتوراه ،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التجارية و والعلوم التجارية، جامعة بومرداس، بومرداس، الجزائر، 2017/2016،ص 269

الالتزام بالعمليات الضرورية التي تكتسي طابع الأولوية القصوى ، وهذا ما سيوتر على الأهداف التي كانت تطمح لها البرامج خاصة منها ما هو متعلق بالنمو والتشغيل.[1]

المطلب الثالث: مخطط الإنعاش الاقتصادي 2020 – 2024 والنموذج الجديد للتنمية المستدامة ورؤية افاق 2030

مع وقوع الازمة الصحية التي مست كل ارباع العالم اعتمدت الجزائر سياسة تنموية لمكافحة هده الظاهرة و محاولة الخروج من الازمة الصحية باقل الاضرار الاقتصادية.

اولا: مخطط الإنعاش الاقتصادي 2020 – 2024 خارطة طريق لفك الارتباط عن التبعية للمحروقات:

وفقا لتقرير الوزارة الأولى:[2] يستعرض هذا التقرير الإصلاحات المبرمجة لرفع النمو الاقتصادي بشكل تدريجي ومستدام، لاسيما تقليص الواردات بـ 10 مليارات دولار ابتداء من 2020، وتحقيق ما لا يقل عن 5 مليارات دولار من الصادرات خارج قطاع المحروقات في 2021. في اطار مخطط الإنعاش الاقتصادي الذي بادر به رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون، جاءت الوثيقة التي أعدتها الوزارة المنتدبة المكلفة بالاستشراف، حيث أرست محطات خارطة طريق لمخطط الإنعاش الاقتصادي 2020-2024.

1- أزمة كوفيد 19 وانعكاساتها على الاقتصاد الوطني:

خلال الأشهر الـ 11 الأولى من عام 2020، انخفض الميزان التجاري بنسبة 84٪ مقارنة بالفترة نفسها من عام 2019، على الرغم من الانخفاض في الواردات المقدر بـ 18.25٪. ويرجع ذلك إلى الاعتماد الكبير على المحروقات (93٪ من الصادرات في 2019).

بعد صدمتي انخفاض أسعار النفط في 2008 و2014، تسببت الأزمة الصحية جراء تفشي وجائحة كورونا في 2020 صدمة نفطية جديدة مع سعر برنت خام دون 25 دولاراً أمريكيًا انعكس سلبا على انخفاض عائدات النفط.

1- عقون شراف ، التنمية المستدامة في الجزائر من خلال البرامج التنموية (2001-2019) ، مجلة نماء للاقتصاد و التجارة، أفريل 2018، المجلد (02)، عدد خاص ، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، الجزائر ص 207.

2- بوابة الوزارة الأولى، الحكومة، ملفات الساعة، متوفرة على الموقع التالي:
http://www.premier-ministre.gov.dz/ar/gouvernement/dossiers-de-l-heure/pre-2020-2024-ar.html?fbclid=IwAR0EUg45rBmE9SMakM44wDqjLrpxX8_ARmYwN993sfZwKWiLFpgAl0pZZVU

وأدت عمليات الاحتواء التي تم اتخاذها كجزء من مكافحة الوباء، إلى تعطيل أداء القطاعات الاقتصادية مسببة ركوداً غير مسبوق. ومن أجل تنفيذ جميع التدابير الوقائية، كان على الدولة تعبئة مخصصات عامة قدرها 65.5 مليار دينار، في حين بلغت الميزانية المخصصة للتحويلات الاجتماعية نحو 1800 مليار دينار.

2- مخطط الإنعاش الاقتصادي: مفاتيح النجاح

تحدد الوثيقة محركات النمو الجديدة التي تتمثل في التنمية الصناعية من خلال تثمين الموارد الطبيعية، ومراعاة الآثار البيئية وفق منطق التنمية المستدامة، والمقاولاتية والاستثمارات الأجنبية المباشرة، مع الاستفادة من إعادة التوطين في إطار سلاسل القيمة الإقليمية. كما أوضح التقرير أن محركات النمو هذه، تدعمها مجموعة من التدابير المحددة كعوامل لإنجاح المخطط، ويتعلق الأمر كذلك بـ:

- تحسين مناخ الاستثمار.
- رفع التجريم عن فعل التسيير.
- عدم التمييز بين القطاعين العام والخاص.
- ترقية أدوات التمويل الجديدة.
- رقمنة القطاعات لحوكمة اقتصادية جديدة وشفافية أكبر للعمل الحكومي.

كما يجب من جهة، أن تكون التنمية الاقتصادية المتوخاة شاملة تضم أكبر عدد من الأطراف الفاعلة بتقسيم عادل لفرص المشاركة في النمو. ومن جهة أخرى، تشكل المنشآت -لاسيما المتعلقة بالسلسلة اللوجستية للمؤسسات- عاملاً هاماً للتنافسية وللتطلع إلى الأسواق الخارجية، إذ يمكن تمويلها عن طريق شراكات عام- خاص لضمان التمويل الذاتي لهذه المشاريع.

❖ اربعة مصادر لتمويل المخطط بخصوص تمويل المخطط، حددت الوثيقة أربعة مجالات محتملة ألا وهي:

- تمويل الميزانية
- التمويل النقدي،
- الأسواق المالية
- الشراكات العمومية-الخاصة
- استحداث "بنوك للتنمية" تتمثل إحدى مهامها في جمع الأموال التي تسمح بإنجاز المشاريع المهيكلة.

3- محركات الإنعاش الاقتصادي

3-1 الزراعة الصحراوية: رهان الأمن الغذائي

أظهرت المنتجات الرئيسية خلال سنة 2019 عجزًا في الإنتاج مقارنةً بالطلب الوطني (29.4٪ من القمح الصلب من الواردات – القمح الطري 90.2٪ – البقول 62.6٪ –الحليب 49٪). وفي ظل التحديات التي تواجهها الزراعة في سياق الاحتباس الحراري، أبرز التقرير إمكانية تنمية الزراعة الصحراوية كمكمل ضروري لزيادة الإنتاج، وتعزيز صناعة الأغذية الزراعية من خلال توسيع المناطق ذات الإمكانات المثبتة، وتنمية المحاصيل الصناعية في الجنوب (الذرة، فول الصويا، بنجر السكر، إلخ). وإنشاء المكتب الوطني لتنمية الزراعة الصناعية في الأراضي الصحراوية (ODAS)، حيث يمثل الرهان في ضمان الأمن الغذائي ببلاد، وتعزيز مصادر الإمداد للمراكز الحضرية الكبيرة في الشمال.

3-2 الطاقات المتجددة: الشمس بدل النفط

تتوزع مصادر التموين الطاقوي في الجزائر بين 35٪ بترول و65٪ من الغاز الطبيعي، لهذا تتجه الاستراتيجية المعتمدة حالياً إلى دعم تطوير الطاقات البديلة والمتجددة، وعلى رأسها الطاقة الشمسية.

تزخر الجزائر بقدرات في الطاقة الشمسية تعدّ الأهم في العالم مع فترة تشميس تتراوح بين 2500 إلى 3600 ساعة / سنة. في عام 2011، تم إطلاق برنامج طموح لتطوير الطاقات المتجددة، وضمان توفير 40٪ من إنتاج الكهرباء من مصادر متجددة كهدف أولي، في انتظار تجاوز تحدي استيراد الألواح الشمسية، فيما يعول على المدرسة الوطنية للطاقات المتجددة التي تم تأسيسها في 2020 لتكون خزان القطاع برأس المال البشري اللازم لتنميتها.

3-3 المناجم لتسريع التنمية الاجتماعية والاقتصادية .

تعزيز إمكانات التعدين الجزائرية من خلال تطوير سلاسل قيمة التعدين يشمل جميع الأنشطة الاستخراجية المعدة لإنتاج الخامات أو المعادن المفيدة مثل الذهب والفضة والأحجار الكريمة وشبه الكريمة، الزنك والرصاص والنحاس وعناصر مجموعة البلاتين، والمعادن النادرة، والمعادن الصناعية كالفوسفات، والباريت. ستتمكن الجزائر من خلال استغلال هذه المواد الخام من تسريع التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة بعيدا عن المحروقات. لذلك فإن الهدف الرئيسي المنشود، هو تحفيز القوة لتنمية قطاع التعدين ليساهم في الانتعاش الاقتصادي، وتصنيع معدات للطاقات المتجددة أو تخزين الطاقة.

من بين المحاور الرئيسية لخارطة الطريق القطاعية هو مراجعة القانون 14-05 (قانون التعدين) لجعله أكثر استقطاباً بفضل الإطار التنظيمي الذي يعطي المزيد من المرونة والاستجابة فيما يتعلق بالفرص المتاحة للمستثمرين المحليين والأجانب. كما ألحت الوزارة في تقريرها على تثمين الطاقة المنجمية الوطنية من خلال تطوير سلاسل القيم المنجمية، وإعداد خارطة للمناجم الاستراتيجية، وبطاقية جيولوجية لكافة الحقول القابلة للاستغلال.

3-4 الصناعة الصيدلانية لتقليص استيراد الأدوية

نظرا لأهمية حجم الواردات لتلبية الطلب المحلي، أكدت الوزارة على تطوير الصناعة الصيدلانية لإضافة قيمة قوية وقدرة على التصدير، وهو الشيء الذي لم يستغل بعد. كما يهدف هذا المحور إلى ضرورة تخفيض فاتورة استيراد الأدوية، بتشجيع الإنتاج المحلي، وإخضاع المستحضرات الصيدلانية المستوردة لشهادة حماية صحة المواطن.

3-5 المؤسسات الناشئة والمصغرة في الخدمات التكنولوجية والصناعات الصغيرة.

خلال العقدين الماضيين، شهد دور المعرفة زيادة ملحوظة في أداء اقتصاديات البلدان التي تمكنت من إدارة واستغلال رأس مالها المعرفي بطريقة فعالة. ولأنه لا يمكن للجزائر أن تبقى على هامش التوجه العالمي للاندماج المعرفي، فقد استحدثت وزارة المؤسسات الصغيرة والمؤسسات الناشئة واقتصاد المعرفة، كإشارة قوية لاستراتيجية الحكومة التي تعمل على خلق جميع الظروف اللازمة لترقية وتشجيع تصدير المنتجات المصنعة عالية المحتوى تكنولوجيا، وخطوة لحشد الإمكانات البشرية للبحث والتطوير.

لتحقيق ذلك، أحصت الوثيقة عدة أدوات منها توفير بيئة تشجع على استحداث مؤسسات مبتكرة وتعزيز منظومة الابتكار، إلى جانب مضاعفة براءات الاختراع وعدد المؤسسات الناشئة المنبثقة عن الجامعات ومخابر التصنيع والشراكات بين المؤسسات والجامعات.

اضافة الى ذلك، تشجيع استحداث مؤسسات مصغرة على مستوى مناطق الظل وانشاء مناطق النشاطات لفائدة هذه المؤسسات المصغرة، وترقية منتوجات وخدمات المؤسسات المصغرة على مستوى المعارض الوطنية والدولية، ورقمنة الاقتصاد كوسيلة لتعزيز الانتاجية لاسيما من خلال تطوير التجارة الالكترونية و تأطير تصدير الخدمات الرقمية لفائدة المؤسسات الناشئة، و تشجيع الانتقال الرقمي عبر تحفيزات جبائية وشبه جبائية.

ثانيا: النموذج الجديد للتنمية المستدامة ورؤية افاق 2030

اعتمدت الجزائر في عام 2016 نموذجا جديدا للنمو الاقتصادي تم مراجعة هذه الوثيقة المرجعية و اعتمادها من قبل مجلس الوزراء في 26 جويلية 2016 وهي تستند على نهج متجدد للسياسة المالية مع مسار 2016-2019 ومن ناحية أخرى على منظور تنويع و تحول الاقتصاد بحلول 2030. وفي قسم الميزانية يسلط نموذج النمو الجديد الضوء على الأهداف التالية لعام 2019:[1]

- تحسن في الإيرادات الضريبية العادية بحيث يمكن أن تغطي معظم نفقات التشغيل.

- انخفاض كبير في عجز الخزينة في نفس الوقت.

- وتعبئة الموارد الإضافية اللازمة في السوق المالية الداخلية

وفي قسم تنويع الاقتصاد وتحويله، يضع نموذج النمو الجديد أهدافا يمكن الوصول إليها خلال الفترة 2020-2030:

- مسار مستدام لنمو الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات بنسبة 6.5% سنويا خلال الفترة 2020-2030.

- ارتفاع كبير في دخل الفرد من الناتج الداخلي الخام، حيث ينبغي مضاعفته بمقدار 2.3 مرات.

- مضاعفة حصة الصناعة التحويلية، من حيث القيمة المضافة (من 5.3 % في عام 2015 إلى 10% من الناتج الداخلي الخام بحلول عام 2030).

- تحديث القطاع الزراعي لتحقيق هدفي الأمن الغذائي وتحقيق إمكانات تنويع الصادرات.

- تحول في الطاقة على وجه الخصوص لخفض معدل النمو السنوي لاستهلاك الطاقة الداخلي (من 6% سنويا في عام 2015 إلى 3% سنويا بحلول عام 2030). و تنويع الصادرات لدعم تمويل تسارع النمو الاقتصادي.

ولتحقيق الأهداف السابقة تم تبني خيار رؤية طويلة الأجل، من أجل أن تصبح الجزائر قوة ناشئة بعد التحول الهيكلي على مدى العقد المقبل. لهذا، يتم الاحتفاظ ثلاث مراحل للنمو :

1- د.كريمة حبيب و د.عادل زقرير، إشكالية تنويع الاقتصاد الجزائري و إرساء النمو المستدام بين برنامج الإنعاش و الرؤية الجديدة للنمو في افاق 2030، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، العدد 05، ديسمبر 2018، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، ص 120-128.

– مرحلة الإقلاع (2016–2019) التي ستتميز بتغير في حصة القطاعات المختلفة في القيمة المضافة نحو مستواها المستهدف.

– المرحلة الانتقالية (2020–2025) التي ستسمح بتحقيق إمكانات الاقتصاد في اللحاق بالركب.

– مرحلة الاستقرار او التقارب (2026–2030) التي تستنفد فيها الاقتصاد الوطني في نهاية المطاف إمكاناته في اللحاق بالركب وتتقارب المتغيرات المختلفة للاقتصاد نحو قيمة توازنه.

ولتحقيق أهداف الرؤية سالفة الذكر، يجب أن توجه من خلال ثلاثة مبادئ للعمل، والتي تشكل المحاور الاستراتيجية لسياسة النمو الجديدة:

1– ديناميكية القطاعات المطلوبة:

وعلى المستوى القطاعي، فإن هدفي التنويع من خلال تطوير فروع جديدة ذات دعائم خارجية، لتتولى المسؤولية عن المحروقات والبناء والأشغال العمومية، يفرض حلقات من التسارع القوي للنمو. وسيكون الهدف الوصول إلى 10% من إجمالي القيمة المضافة. الحصة الصناعة خارج المحروقات بحلول عام 2030. وسوف يتطلب تحقيق هذا الهدف نموا في القيمة المضافة الصناعية بمعدل ثابت . كما ستعمل القطاعات الأخرى على تحقيق متوسط نمو بنسبة 6.5 % سنويا للزراعة و 7.4 % لخدمات السوق. وبما أن حصة البناء والأشغال العمومية في الناتج الداخلي الخام من المتوقع أن تنخفض تدريجيا لصالح خدمات المعرفة، فإن نمو هذا القطاع سيكون 1.7 % في المتوسط خلال هذه الفترة.

2– التغير المطلوب النظام الاستثمار:

ان تطور الاستثمار المطلوب لتحقيق هذه المجموعة من التحولات الهيكلية يجب أن يربط الاستثمار خارج المحروقات بالتغييرات في إنتاجية رأس المال المستثمر. في هذا الإطار، يتم محاكاة مستوى من النمو في الإنتاجية الإجمالية للعوامل التي تسمح لنفس معدل الاستثمار الإجمالي في الاقتصاد بتحقيق معدلات نمو أعلى. وسيتعين أن لا يستهدف هذا الجهد لتحسين الإنتاجية الإجمالية للعوامل الاستثمار الخاص فحسب، بل أيضا استثمار الإدارات العامة. وهذا هو السبب وراء ضرورة إجراء عملية توحيد ثانية للميزانية من عام 2025 تقريبا لتخفيض النفقات الرأسمالية المسجلة مباشرة في ميزانية الدولة، بشرط إنشاء نظام استثمار وطني في المرافق العامة والذي يعتمد بشكل أكبر على الشراكات بين القطاعين العام والخاص.

وسيتم تحقيق هذه الكفاءة الأكبر في استخدام رأس المال في إطار هذا النموذج الجديد للنمو الاقتصادي أيضا عن طريق:

- تحرير الاستثمار الخاص من خلال الشروع في التحولات الهيكلية التي تولد النمو.

- سياسة صارمة لنقل التكنولوجيا وتكثيف العلاقات بين الجامعة والشركات.

في هذا النموذج الجديد للنمو الاقتصادي، ستواجه استراتيجية الاستثمار التحديات التالية:

- اعادة تخصيص الاستثمار لصالح قطاع خارج الطاقة لبدء عملية التنويع الاقتصادي.

- اعادة توزيع الاستثمارات الحكومية نحو المؤسسات لتخفيف العبء على الخزينة والديون اللاحقة.

- تحسين الإنتاجية العامة للعوامل للحد من جهد تراكم رأس المال المادي لصالح الابتكار المنتج والاستثمار في العوامل الرئيسية النجاح.

3- الملاءة الخارجية:

تشكل الاستدامة الخارجية تحديا كبيرا في السياق الاقتصادي الجديد مدفوعا بتسارع النمو والتنويع خارج المحروقات. في الواقع، ترتبط الواردات مع الناتج الداخلي الخام، الذي ينمو بمعدل 6.5% سنويا، في حين أن الصادرات التي هي مدفوعة أساسا بالمحروقات التي لا يتجاوز نموها 3% خلال السنوات الأولى من الانتقال - الصادرات خارج المحروقات يتم احلالها تدريجيا-.

هذا، ويمر الحد من الفجوة بين الواردات والصادرات خارج المحروقات عبر البعدين الأساسيين للنموذج الجديد للنمو الاقتصادي:

- تنفيذ سياسية مستدامة الكفاءة الطاقة وسياسة الطاقة المتجددة التي تحقق فائضا كبيرا في إنتاج المحروقات القابلة للتصدير.

- تسارع وتيرة الصادرات خارج المحروقات (الزراعة والصناعة والخدمات).

في الواقع ، سيناريو يتمثل في إطالة أمد الاتجاه الملحوظ خلال السنوات الأخيرة لنمو صادرات السلع والخدمات خارج المحروقات، فإن زيادة الواردات واستهلاك الطاقة ستؤدي إلى ميزان مدفوعات غير مستدام اعتبارا من عام 2020.

وتبين عمليات المحاكاة أنه لا يمكن تحقيق نمو اقتصادي مستدام من دون حدوث فرملة لانفجار الواردات الذي لوحظ في العقود الأخيرة. وبالنسبة للاقتصاد الجزائري الذي يعتمد على المحروقات بشكل مفرط، سيكون على الصادرات الزراعية والصناعية أن تلعب دورا حيويا في توفير مصدر بديل للعملات الأجنبية المتولدة عن قطاع المحروقات اللازم لتمويل التنوع الاقتصادي.

وبالتالي، يجب على الاقتصاد الجزائري التفاوض خلال انتقاله إلى رؤية عام 2030 على أربعة قيود رئيسية: (أ) مدى التحولات في البنية الإنتاجية (ب) تطور المديونية الداخلية (ج) الملاءة الخارجية، و(د) الانتقال الطاقوي الذي سيزيد صادرات المحروقات ويرتبط مع نظام الطاقة العالمي الجديد. وهذه هي التحديات التي يواجهها الاقتصاد الجزائري في طريق التنويع، والتي تدعوا إلى سياسات حازمة والتزام سريع بالإصلاحات الضرورية، كما أن زيادة الاعتماد على المحروقات تقلل من المساحة القابلة للتحقيق وجدوى التنويع والنمو الاقتصادي المتسارع.

ويتم تجميع عناصر السياسة الاقتصادية الجديدة القادرة على ترسيخ الرؤية مع ستة محاور استراتيجية:

3-1 تحفيز إنشاء الشركات في الجزائر :

بالنسبة للجزائر، تبرز ملاحظة الثغرة التي يجب سدها فيما يتعلق بالروتين الإداري والحواجز التي تواجهها الشركات. ومن الممكن التركيز على قطاعات حاسمة معينة ستخلق الزخم اللازم للتغيير قبل الشروع في الإصلاحات المتعمقة التي ستشمل:

أ) اضفاء الطابع المؤسسي على التغيير من خلال مراجعة حالة وتكوين لجنة ممارسة أنشطة الأعمال، مع دمج ليس فقط الممثلين المعنيين من الحكومة والقطاع الخاص بل أيضا الباحثين والاستشاريين الذين سيقدم وجودهم الصرامة العلمية والرؤية الأوسع للتنمية الاقتصادية.

ب) الاستمرار في إزالة الإجراءات ذات القيمة المضافة المنخفضة التسريع إنشاء الأعمال من خلال تبسيط العباء الإداري المرتبط بتحديث تكنولوجيا المعلومات التقليل تكاليف المعاملات.

ج) تطوير الشركات الناشئة، سواء في قطاع الخدمات، أو في القطاع الصناعي. وبالتالي، فمن الأهمية بمكان بالنسبة للجزائر أن تستفيد إلى أقصى حد من هذا المصدر الذي لا ينضب عن طريق تنفيذ التدابير المتعلقة بإنشاء الحاضنات وفقا للمتطلبات الخاصة لهذا النوع من البنية التحتية، خاصة فيما يتعلق بمرونة التشغيل ورفع بعض العقبات الإجرائية التي يواجهها مطورو المشاريع الناشئة (لا سيما في توطين الشركات)، من خلال تشجيع المؤسسات العامة مثل الوكالات التي

تخضع لإشراف الوزارات لإقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص ووكالات دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة لتطوير برامج حضانة لكل منها.

3-2 تمويل الاستثمار:

التحقيق رؤية 2030، والتي تتطلب هذا التطور السريع للاستثمارات الخاصة باستثناء الطاقة. يجب أن تركز الإصلاحات على ثلاثة مجالات: إنشاء نظام وطني حقيقي للاستثمار في المرافق العامة، استئناف إصلاح النظام المصرفي، تطوير سوق رأس المال.

3-2-1 تطوير نظام وطني للاستثمار في المرافق العامة: والذي يجب أن يعتمد على:

أ) تحسين كفاءة الاستثمار العام ونوعية البنية التحتية من خلال تعزيز الصندوق الوطني التجهيزات التنمية (CNED)،

ب) تنويع مصادر تمويل المعدات من خلال تفضيل الشراكة بين القطاعين العام والخاص عند إعداد آلية تنظيمية لإدارتها على سبيل المثال من خلال سن قانون.

ج) تطوير، جنبا إلى جنب مع الشراكة بين القطاعين العام والخاص، سوق السندات لتمويل البنية التحتية لمشغلي القطاعين الخاص والعام. يتم تصميم مثل هذا السوق لإصدار وتبادل ما يسمى بسندات البنية التحتية ("سندات المشاريع") ، وهي أداة ديون أصبحت الآن مشهورة لتمويل البنية التحتية.

د) تعزيز عمل صندوق الاستثمار الوطني (FNI) الذي يدير حاليا قروض التجهيزات الحكومية من أجل تمكينه من تمويل نفسه في السوق من خلال اصدار سندات البنية التحتية.

هـ) تطوير شراكات إبداعية طموحة مع دول مثل الصين، التي تتمثل مهمتها في الاستثمار على نحو مستدام في البلد، مما يسمح بتأثير قوي في تسريع الانتقال نحو الاقتصاد الناشئ. ومن الضروري صياغة هذه الشراكات بأكثر الخبرات دقة.

3-2-2 اصلاح النظام المصرفي: والذي يجب أن يستأنف، لأن ذلك ضروري بسبب العودة إلى حالة النقص الهيكلي للسيولة داخل القطاع. والذي يتطلب القضاء على الحالات الشاذة التدخل الدولة وبنك الجزائر بحيث تسود منافسة حقيقية بين البنوك الوطنية الصالح الاستثمار في الأعمال التجارية، وذلك من خلال:

أ) إدخال المنافسة الحقيقية.

ب) انشاء البنك البريدي على أساس شبكة مكاتب البريد الواسعة وخبرتها في جميع المدخرات الوطنية وإدارتها.

ج) تحديث المنتجات والخدمات التي تقدمها البنوك – نتيجة للمنافسة الكبيرة –، والتي تقلص التوافر وارتفاع تكلفة الموارد – مما يجعل من الممكن استيعاب الوفورات المالية الوفيرة المحصورة في الدوائر غير رسمية (المنتجات الهامشية المبتكرة ستشجع الاستثمار الإنتاجي مع تلبية متطلبات جميع فئات المشروع).

د) تعزيز قدرات إدارة الحوكمة وإدارة المخاطر، لا سيما من حيث مخاطر الائتمان و مخاطر الصرف الأجنبي، من خلال قيام بنك الجزائر بإنشاء نظام تصنيف الشركات، وإصلاح قانون وإجراءات تعبئة الحقوق الضمانات الشخصية والحقيقية وإصلاح قانون الإفلاس وإجراءات الاسترداد في حالة الإفلاس.

3-2-3 تطوير سوق رأس المال: وذلك من خلال تنفيذ جميع التدابير اللازمة لضمان تطوير أسواق رأس المال في الجزائر. كما أن الندرة النسبية والزيادة في السيولة المصرفية تتطلب من الشركات إيجاد أشكال بديلة للتمويل، سواء في الديون (السندات) أو الأسهم (صناديق الأسهم الخاصة، الاكتتابات الأولية العامة). في هذا السياق، من المهم تسريع الارتقاء بالإطار التنظيمي والترتيبات التشغيلية التي تحكم عمليات الدمج والاستحواذ، والاكتتابات العامة الأولية، وقضايا سندات الشركات التصرف في الأسهم أو الحصص الاجتماعية للمؤسسات. أيضا، فمن الضروري:

– استكمال الإطار التنظيمي لصناديق استثمار رأس المال.

– تبسيط الإجراءات الإدارية خلال الاكتتابات العامة وقضايا السندات من قبل الشركات العامة أو الخاصة.

3-3 السياسة الصناعية والتنويع

يتطلب هدف التنويع في رؤية 2030 حلقات من التسارع القوي لنمو القطاعات. يتم بالفعل تنفيذ عدد من التوصيات المقترحة من قبل وزارة الصناعة. ومع ذلك يتم دمجها في المقترحات من أجل تماسك الحجة.

3-3-1 فيما يتعلق بالسياسات الشاملة: من الضروري تسريع التحول الهيكلي للاقتصاد عن طريق تسهيل حركة عوامل الإنتاج من خلال :

– تسريع قانون العمل الجديد على أساس استراتيجية توظيف حقيقية لتسهيل إعادة توزيع القوى العاملة بشكل مثمر مع تعزيز حمايتها وأمنها.

– يتطلب انخفاض معدل البطالة ومستوى نمو مستدام بنسبة 6.5% من الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات:

* مراجعة خطط مساعدة التوظيف، مما يشير إلى استراتيجية عمل جديدة، وهذه الاستراتيجية الحالية لم تحقق أهدافها بالكامل.

* تعزيز المطابقة بين تدريب القوى العاملة واحتياجات سوق العمل، مع الإشارة إلى نظام التعليم والتدريب.

* تعزيز نظام المعلومات بشأن الفرص التي يوفرها سوق العمل، في إشارة إلى وظيفة هياكل الوساطة في سوق العمل.

* مرونة أكبر لسوق العمل، مع الإشارة إلى مؤسسات سوق العمل.

3-3-2 فيما يتعلق بالاستراتيجية الصناعية: سيتم إعادة تنظيم السياسات الصناعية القطاعية في الجزائر من خلال أربعة محاور:

- دعم القطاعات التي تتمتع فيها الجزائر بميزات نسبية طبيعية من خلال تكامل الإنتاج ، بدءا من إنتاج الموارد الطبيعية (الزراعة وتربية الماشية والتعدين والهيدروكربونات) إلى قطاعات ذات قيمة مضافة عالية. ويتضمن أساسا ثلاث أنواع:

* صناعة المواد الغذائية من خلال تطوير الموارد الزراعية في الجزائر (الحمضيات والتمور ولحوم الأغنام والماعز أو الإبل).

* القطاعات الهيدروكربونية المتعاقبة، على رأسها البتروكيماويات والأسمدة؛

* قطاعات الموارد المعدنية الوفيرة في الإقليم الوطني (الحديد، الفوسفات، الأتربة النادرة)، والتي تشترك مع الطاقة منخفضة السعر (الغاز بشكل رئيسي)، والتي توفر ميزة كبيرة لبناء القدرة التنافسية للإنتاج في الصناعات الميكانيكية، الحديد والصلب والتعدين، مصانع الإسمنت، ولكن أيضا المزيد من القطاعات ذات القيمة المضافة مثل السيارات. وغدا، الطيران ، وبناء السفن أو المعادن الدقيقة.

وبالنسبة لجميع هذه القطاعات، فإن الهدف الذي يتعين تحقيقه خلال فترة تتراوح بين خمس وسبع سنوات هو عدم تصدير المواد الخام غير المعالجة والحصول على حصة متزايدة الأهمية من القيمة المضافة في الجزائر.

- دعم القطاعات التي تتمتع فيها الجزائر بالفعل بميزات نسبية مبنية (الإلكترونيات)،

3-3-3 استراتيجية تستهدف إحلال الواردات عن طريق استبدال، جزئيا أو كليا، المنتجات شبه الجاهزة أو المنتجات النهائية التي يستوردها اليوم الإنتاج الصناعي المحلي: وتستند هذه الاستراتيجية إلى وجود طلب داخلي قادر على سداد كل أو جزء من سلسلة القيمة الحالية للواردات للإنتاج الصناعي المحلي واستبدالها.

– وبالإضافة إلى صناعات السيارات والصلب والإسمنت والصناعات الغذائية الزراعية، فإن هناك قطاعا ذو أولوية هو صناعة المستحضرات الصيدلانية.

– يجب أن يكون هذا التحرك مدفوعا بالدرجة الأولى بالقطاع الخاص من خلال تشجيع من بيئة أعمال أكثر ملاءمة وحوافز للاستثمار في الإنتاج، كما يجب أن يجد مصلحة اقتصادية لتحل محل الأنشطة التجارية الحالية باستثمارات طويلة الأجل بمفرده أو مع شركاء الأعمال الدوليين. ويمكن أن تدعم اللوائح أيضا بإعادة توزيع الإنتاج الوطني.

– بالنسبة لجميع هذه المحاور الثلاثة ، تتمتع الجزائر بميزة وجود قاعدة صناعية، عامة أو خاصة، والتي يجب إعادة هيكلتها وتطويرها بسرعة لخدمة هذه الطرق الثلاثة.

3–3–4 دعم تطوير الأنشطة الصناعية في القطاعات التي تكون فيها مرونة داخلية للصادرات في الأجل الطويل: هذا مهم من أجل وضع جهاز الإنتاج الوطني في قطاعات حاسمة حيث تجري المنافسة الدولية الحالية والمستقبلية. في رؤية 2030، يجب دعم الصادرات خارج المحروقات، وذلك من خلال جملة الأمور والتدابير التالية:

– تعزيز إنشاء شركات تصدير جديدة عن طريق دعم الصادرات الناشئة.

– دعم الشركات المصدرة من أجل تكثيف تنمية الصادرات.

– انشاء مناطق تصدير خاصة من خلال الرجوع إلى المرسوم 03–02 الملغي في عام 2006.

يمكن منح المستثمرين الأجانب وبعض المستثمرين الوطنيين وضعا مكلفا من ناحية القوانين الوطنية (الضرائب، قانون العمل، الإعانات... الخ)، من المهم للجزائر تطوير القدرات الصناعية وشبكة من الشركات في مجالات الثورة الصناعية الجديدة الجارية من أجل وضع نفسها في القطاعات الاقتصادية المستقبلية في الاقتصاد العالمي. وتتميز هذه القطاعات بمرونة عالية داخلية للصادرات، يمكن الاعتماد بالفعل على القطاعات الرقمية (الذكاء الاصطناعي، البيانات الكبيرة، الطابعة ثلاثية الأبعاد)، الروبوتات (الروبوتات الصناعية والمحلية، الطائرات بدون طيار)، التكنولوجيا الحيوية والوراثة والطاقات المتجددة (الطاقة الشمسية وبطاريات الهيدروجين).

3–4 ترسيخ التنمية الصناعية بإعادة تنظيم إدارة الأراضي الصناعية وتكاملها:

ينطوي التنويع بالضرورة على تحديد خطط تموقع للأنشطة الصناعية في الإقليم الوطني كجزء من خطة استخدام الأراضي الوطنية، وفقا لاحتياجات الاقتصاد المحلي والوطني والسياسة الصناعية للبلد. لهذا الغرض، من المهم المضي قدما في :

– مراجعة إدارة الملكية الصناعية من خلال إعادة توزيع المهام بين وزارة الصناعة والوكالة الوطنية للوساطة وتنظيم الأراضي.

– مراجعة مهام الوكالة الوطنية للوساطة وتنظيم الأراضي في مجال إدارة الأراضي الصناعية.

– إعادة التجميع التدريجي لجميع الأراضي الصناعية تحت رعاية الوكالة الوطنية للوساطة وتنظيم الأراضي.

– دمج مجمعات التكنولوجيا وحاضنات الجامعات في محفظة الوكالة الوطنية للوساطة وتنظيم الأراضي.

– برنامج جديد للمناطق لدعم التنمية الصناعية للجزائر في المستقبل.

3–5 ضمان سلامة وتنويع موارد الطاقة:

و لن يساعد نجاح انتقال الطاقة على ضمان أمن الطاقة فحسب، بل سيكون أيضا أداة قوية لتنويع الصناعة الوطنية. يجب أن يتم توضيح ذلك عبر محورين متتاليين: برنامج كفاءة الطاقة، مقترنا مع برنامج صناعي وتكنولوجي لتطوير الطاقات المتجددة وأمن الطاقة.

3–5–1 فيما يتعلق بكفاءة الطاقة، يجعل هذا البرنامج جاهزا للعمل:

– تطوير تدقيق طاقوي وبرنامج لتوفير الطاقة من خلال وضع معايير كفاءة الطاقة واللوائح الحرارية للمباني الجديدة كجزء من التطوير العقاري.

– دعم إنشاء شركات خدمات الطاقة و إنشاء وكالة كفاءة الطاقة والابتكار التي ستدير جميع برامج اقتصاد الطاقة وكذلك المنح والبرامج الأخرى القائمة على التسهيلات الممنوحة في هذا المجال.

3–5–2 فيما يتعلق بتطوير الطاقات المتجددة، فمن الضروري تطوير:

– معرفة دقيقة بمنحة البلاد في موارد الطاقة المتجددة ، خاصة إمكانات الرياح والإمكانات الشمسية و المراقبة المستمرة وتوقع اتجاهات التكلفة في مختلف القطاعات (الألواح الشمسية، وتقنيات طاقة الرياح، والطاقة الحرارية الأرضية، والكتلة الحيوية ...) والتطورات التكنولوجية السريعة للغاية مع معرفة وتوقعات تطور أسواق التصدير المحتملة.

3–6 حوكمة النموذج الجديد للنمو:

يجب أن ترافق رؤية جديدة سياسة النمو الجديدة، وهي رؤية لا تقتصر السياسة الاقتصادية على تحديد القطاعات الاقتصادية ذات الأولوية وبيان التدابير المصاحبة لها، ولكن أيضا وقبل كل شيء:

3-6-1 عملية ديناميكية للتشاور بين السلطات العامة والشركات: وذلك من خلال مؤسسات مخصصة تهدف إلى الحد من الشكوك المتأصلة في المبادلات والخيارات الاقتصادية التي تم اتخاذها وتشجيع الابتكارات التكنولوجية وسوق التصدير الجديد.

3-6-2 نظام استثماري وطني جديد في المرافق العامة: حيث لم يعد من الممكن اعتبار الاستثمار العام بمثابة تجميع للمشاريع القطاعية في إطار "برنامج للمعدات مهما كان أفقه الزمني ولكن كانحراف الاستراتيجية الشاملة. بالإضافة إلى ذلك، يجب أن يكون تنفيذ برنامج الاستثمار جزءا من إطار جديد – نظام وطني جديد للاستثمار العام – يجب أن يضمن:

– التقليل من تكلفة المشاريع الاستثمارية التي هي حاليا أعلى مما ينبغي ، كما يتضح من الاستخدام المتكرر لعمليات إعادة التقييم.

– تحسين أجال الاستجابة التي هي الأن أطول مما ينبغي أن تكون بسبب انخفاض القدرة الاستيعابية.

– تعظيم تأثير الاستثمار العام على النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية.

3-6-3 تطوير نظام معلومات إحصائي وطني جديد: حيث يتطلب أي تطوير إستراتيجي طويل المدى (رؤية 2030) أداة إحصائية قوية. لكن معرفة الاقتصاد الجزائري لا تزال مثالية. وفي الواقع، أن الإنتاج الوطني لا يخضع لرقابة سيئة، ولا يكاد يكون أداءه الدولي موضع تقدير دولي يحرمنا من معرفة ميزاته النسبية. وتتطلب وظيفة المجلس الإحصائي الوطني، الذي أعيد تنشيطه لتولي مسؤولية تعزيز النظام الإحصائي الوطني، إشراك جميع أصحاب المصلحة في هذا النظام. الأمر متروك لهذه المؤسسة لاقتراح بسرعة إعادة تنظيم وتطوير النظام الإحصائي الوطني وضمان متابعة وتنفيذ الاستراتيجية الجديدة لتنميتها.

3-6-4 تقييم السياسات العامة: والذي يجب تعزيزه لأن السياسات العامة غير موجهة بشكل عام نحو تحقيق النتائج. كما أن الإدارة المؤسسية هي أيضا على وجه الخصر تقريبا الإدارة القائمة على المهام بدلا من الإدارة الموجهة نحو الأهداف كما تمارس في العديد من البلدان في جميع أنحاء العالم. لا يمكن تبرير المزايا الضريبية التي تمنحها الدولة للنشاط الخاص إلا بقدر ما يولد هذا النشاط من وفورات إيجابية للاقتصاد أو المجتمع. في الحالة المعاكسة، يتم تسويتها في

الأقساط السنوية للمستفيدين. وفي هذا الصدد، من الضروري أن نأخذ بالمسار الذي يتم بموجبه الحكم على السياسات العامة ليس على مقدار الحقن المالي ولكن على النتائج والأثر الاقتصادي والاجتماعي للتدابير المعتمدة.

3-6-5 الإدارة الاقتصادية: لا يمكن أن تنجح الإصلاحات الاقتصادية إذا لم تكن مدعومة من قبل الإدارة والوكالات المستعدة لتنفيذها بفعالية. وهكذا يمكن بسرعة تقويض الاستراتيجيات الاقتصادية الكلية المجدية من خلال نسيج مؤسسات غير مستعدة لمواجهة تحدي الأداء، من الأنسب الاعتماد على غرفة التجارة والصناعة والمراكز المتكاملة، إنشاء وحدة للإصلاح والتحديث الإداري مقرها في رئاسة الوزراء للمساهمة في تحديث المؤسسات الاقتصادية وإدخال وتعميم ممارسات الإدارة العامة الجديدة في الإدارة الجزائرية.

من خلال ما تم عرضه سابقا قمنا بإنجاز جدول متضمن الاعمال التي قامت بها الجزائر و مختلف الاسهامات و الإنجازات من اجل تحقيق اهداف التنمية المستدامة و أيضا بالاعتماد على الملحق 1 (أ) و الملحق 1 (ب) كما يلي:

الجدول رقم (3– 07): انجازات الجزائر من اجل تحقيق اهداف التنمية المستدامة

الهدف	الأعمال التي قامت بها الدولة الجزائرية
1– القضاء على الفقر	– الشبكة الاجتماعية التي تمنح للفئات المستضعفة من السكان المنحة الجزافية للتضامن، تفعيل دور القطاع الخاص ساهم في محاربة الفقر من خلال تشغيل اليد العاملة، توفير النقل المدرسي خاصة في مناطق النائية، و انشاء المطاعم في المدارس و المنحة المدرسية. – منحة البطالة التي مؤخرا قام باستحداثها رئيس الجمهورية كان لها اثر في تقليل نسبة الفقر و مساعدة الفقراء خاصة الذين لديهم عائلات.
2– القضاء التام على الجوع	– على مستوى قطاع الفلاحة تم احداث تسهيلات للفلاح من اجل تحسين خدمة الأراضي الفلاحية (لتحقيق الاكتفاء الذاتي) مثل الترخيص الاستثنائي المسبق لاستيراد مواد حماية الصحة النباتية المستعملة لأعراض فلاحية و أيضا الترخيص التقني المسبق لاستيراد البذور والأغراس، ضمان مصدر مياه للسقي و دائم للأراضي الفلاحية، الاعتناء بالثروة الحيوانية خاصة فيما يخص الجانب الصحي.
3– الصحة الجيدة و الرفاه	– تدعيم الوكالة الوطنية للمنتجات الصيدلانية بالوسائل البشرية و المادية نتج عنه اكتفاء في الإنتاج المحلي للدواء، كما ابرمت اتفاقية مع الشركاء القطريين و الالمانيين من اجل بناء مستشفى عصري في الجزائر، وأيضا استحدثت الوكالة الوطنية لرقمنة قطاع الصحة من شانه تحسين الخدمات الصحية المقدمة للمرضى.
4– التعليم الجيد	– مجانية التعليم أي التعليم للجميع دون استثناء و بناء المدارس خاصة في مناطق الظل. – اعتماد إصلاحات تربوية و تكوين جيد للأساتذة من اجل سهولة إيصال المعلومة للتلميذ لتكوين أساسي. – التحول الرقمي في مجال التعليم كالتعليم عن بعد، الاتفاقيات المبرمة بين الجامعات الجزائرية وبعض المؤسسات الاقتصادية.
5– المساواة بين الجنسين	– توفير مناصب الشغل للمرأة كالأسلاك الأمنية، الجامعات... الخ. – صدور القانون العضوي 02-2012 الدي يحدد كيفيات توسيع تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة.

6- المياه النظيفة و النظافة الصحية	- تعرف الجزائر حاليا معدل ربط 98% بشبكات المياه الشروب و 90% بشبكات التطهير في حين ان مساحة المحيطات المسقية ارتفعت من 350.000 هكتار سنة 2000 الى 1.200.000 هكتار في سنة 2016 في انتظار بلوغ هدف 2.2 مليون هكتار في افاق 2020 من اجل تعزيز الامن الغذائي و تنويع الاقتصاد الوطني. - الجزائر تحوز حاليا على 200 محطة تصفية ذات طاقة إنتاجية تقدر بـ 500 مليون متر مكعب سنويا، كما توجد69 محطة تطهير في طور الإنجاز ومن المبرمج مضاعفة الطاقة الإنتاجية لهذه المحطات لتصل الي مليار متر مكعب سنويا في افاق 2032 حسب تصريحات وزير الموارد المائية. - أنجزت الجزائر لحد الان 20 محطة لتحلية مياه البحر منها محطة ولاية وهران (لمقطع) التي قدرتها الإنتاجية يوميا 500 الف متر مكعب و أيضا محطة ولاية الجزائر (سيدي امحمد) 200الف متر مكعب يوميا، كما توجد 5 محطات في طور الإنجاز. - محطات نزع الاملاح من المياه التي ستمكن من تحسين نوعية المياه الموزعة في ضواحي جنوب البلد ولا سيما تندوف، ورقلة، الوادي و تمنراست.
7- طاقة نظيفة و بأسعار معقولة	- وقف استيراد البنزين من خلال انجاز مصفاة في حاسي مسعود بطاقة إنتاجية قدرها 05ملايين طن سنويا. - مشروع الطاقة الشمسية "سولار 1000" عبر شركة شمس هدفه توليد 1000 ميغاواط سنويا من الطاقة الشمسية.
8- العمل اللائق و نمو الاقتصاد	- ترقية توسيع المستثمرات الفلاحية (المساحة المتوسطة)والإطار القانوني والتمويل، تشجيع المؤسسات على عملية تصدير زيت الزيتون. - تخفيض فاتورة استيراد السلع في سنة 2020 الى 7.5 مليار دولار، مجهودات الحلفاء في منظمة أوبك في المحافظة على توازن السوق حيث في ديسمبر 2020 بلغ سعر برميل صحراء بلاند 49.99 دولار الى 70.89 دولار للبرميل في سنة 2021 مما انعكس بالإيجاب على الاقتصاد الوطني.
9- الصناعة و	- استحداث المجلس الوطني للتشاور الذي تتم فيه مختلف العمليات و التخطيطات في ما تخص قطاع الصناعة. - انشاء أرضية مخصصة لتسيير جهازي: وكلاء السيارات الجديدة و صناعة السيارات، كما تم أيضا انجاز تطبيق مخصص للعمل الاستخباراتي BUSINESS

الابتكار و الهياكل الاساسية	INTELLIGENCE (BI) يضبط مختلف المعطيات الخاصة بالقطاع.
10- الحد من أوجه عدم المساواة	- ضمان مبدا تكافؤ الفرص في عملية اجراء مسابقات التوظيف من خلال الإجراءات الصارمة و إرساء الشفافية في مختلف الاختبارات.
11- مدن و مجتمعات محلية مستدامة	- اعتمدت الدولة على انشاء مناطق صناعية خاصة في مناطق الظل و تشجيع الاستثمار فيها. - تعزيز دور السلطة التشريعية في سن القوانين المتعلقة بحقوق الانسان و المحافظة على البيئة. - التخطيط الحضري الجيد كأسلوب جديد لتطوير و تنمية الشبكة العمرانية، و أيضا يوجد القانون رقم 03-08 المتعلق بإنشاء المدن الجديدة و تهيئتها مثل مدينة علي منجلي ولاية قسنطينة، حملة 1-2-3 بولاية باتنة.
12- الاستهلاك و الإنتاج المسؤولان	ضعت الحكومة الجزائرية اطارا تشريعيا كافيا لتنفيذ سياسات دعم أنماط الاستهلاك و الإنتاج المستدامة أهمها: القانون رقم 01-19 بشان إدارة النفايات و مراقبتها و التخلص منها، القانون رقم 09-03 المتعلق بحماية المستهلك و قمع الغش، القانون 99-09 المتعلق بالتحكم في الطاقة وغيرها من القوانين، كما جندت عدد كبير من الهيئات و المؤسسات التي تدعم الاستهلاك و الإنتاج المستدامان منها: المرصد الوطني للبيئة و التنمية المستدامة، الوكالة الوطنية للنفايات، المعهد الوطني للتكوينات البيئية... الخ.
13- العمل المناخي	- في ظل التغيرات المناخية اتخذت الجزائر مجموعة من التشريعات أهمها: القانون رقم 04-20 المتعلق بالوقاية من الكوارث و تسييرها في اطار التنمية المستدامة، و القانون رقم 04-05 المتعلق بتهيئة الإقليم و الامر رقم 03-12 المتعلق بإجبارية التامين على الكوارث الطبيعية و تعويض الضحايا.

14- الحياة تحت الماء	- تنصيب اللجنة الوطنية تل البحر في 25 ديسمبر 2014 وهو جهاز عملي لمكافحة التلوث الناجم عن حوادث بحرية و التلوث البحري. - القانون الجديد المتعلق بالصيد البحري و تربية المائيات المصادق عليه في 11-03-2015 من قبل البرلمان يهدف الى إعادة تنظيم المهنة و تشديد العقوبات المرتبطة بالصيد غير الشرعي خصوصا صيد المرجان. - مشروع جديد رفقة الاتحاد الأوروبي لمكافحة النفايات البلاستيكية في مجال المياه و البيئة، كما تم تصميم سفينة مخصصة لمكافحة التلوث محلية الصنع .
15- الحياة في البر	- توجد شبكة واسعة من المجالات المحمية -كمحمية القالة- اهتمت بها الدولة الجزائرية. - خصص المشرع الجزائري نظام قانوني خاص بالمجالات المحمية في اطار التنمية المستدامة بموجب القانون رقم 11-02 الدي يلعب دورا مهما في حماية التنوع البيولوجي.
16- السلام و العدل و المؤسسات القوية	- القضية الفلسطينية الجزائر موقفها واضح من اجل إقامة القدس عاصمة الدولة الفلسطينية. - الملف الليبي أيضا التي نسقت فيها الجزائر و تركيا في اطار مساعي إيجاد حل سياسي. - وزارة العدل التي بقوانينها الصارمة و محاربة الجريمة بشتى انواعها تضمن السلام و الامن و العدالة، العمليات التكوينية المبرمجة لفائدة القضاة و الإطارات و الموظفين هدفها تحسين و تطوير و الكفاءات. - انشاء الديوان الوطني لقمع الفساد بموجب المادة 24 مكرر من القانون 06-01، المتعلق بالوقاية من الفساد و مكافحته.
17- عقد الشراكات لتحقيق الاهداف	- التوقيع على اتفاقيات بين وزارة المناجم و وزارة التعليم العالي و البحث العلمي. - اتفاقية بين الوكالة الوطنية لدعم و تطوير المقاولاتية و مؤسسة سونلغاز 2020/10/22. - توقيع اتفاقية بين الجزائر و أمريكا -شركة جانسن في الجزائر وهي شركة فرعية لشركة الادوية الامريكية جونسن اند جونسن- لصالح خريجي كلية الصيدلة. - جددت شركة سوناطراك للمحروقات الجزائرية عقود توزيع الغاز المسال الى تركيا عام 2018 بكميات تصل 5 مليارات متر مكعب سنويا. - تجري حاليا اعمال تشييد مصنع للبتروكيماويات بشراكة بين سوناطراك و شركة رونيسانس هولدينغ التركية بولاية اضنة جنوبي تركيا لإنتاج مادة البولي بروبلين البلاستيكية التي تدخل في عدة صناعات كالتعبئة و التغليف، بعض لوازم السيارات .... الخ.

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على المعلومات المتوفرة في المواقع الالكترونية للوزارات و بعض تصريحات وزراء القطاعات.

خلاصة الفصل:

تطرقنا في هدا الفصل الى مختلف البرامج التنموية و الإصلاحات التي تبنتها الدولة الجزائرية من اجل تحقيق التنمية المستدامة، ساهمت القطاعات الاقتصادية بصفة كبيرة في هده العملية من خلال مردوديتها في الناتج الداخلي الخام و التخفيف من نسبة البطالة من خلال توفيرها لمناصب الشغل و مساهمتها في هيكل الصادرات.

كما تناولنا أيضا اهم مخطط تنموي هو مخطط الإنعاش الاقتصادي 2020-2024 الدي يعتبر خارطة لفك الارتباط عن التبعية للمحروقات يهدف الى رفع النمو الاقتصادي و ركز على دعم المؤسسات الناشئة التي تعتبر ركيزة التنمية المحلية كما بينا مختلف الإنجازات التي قامت بها الجزائر في مجال التنمية المستدامة.

خاتمة

وفي ختام حديثنا حول التنمية المستدامة و أهدافها التي تحت وصاية القطاعات الاقتصادية من اجل تحقيقها، و في ظل التنافس العالمي فيما بين الدول المختلفة ورص كلا منهم على النهوض بجميع قطاعات الدول و اكتساب ميزة التنافس بالأسواق الدولية، و التمكن من التواجد و الوقوف بقوة في ساحة العمل الدولي بمختلف المجالات بات مفهوم التنمية المستدامة أساس لتمكين الدول من تحسين القطاعات الديمغرافية، العسكرية، السياسية، الاجتماعية و الاقتصادية.

اد تسعى الدول لتحقيق التنمية المستدامة من الناحية الداخلية بهدف المحافظة على مواردها الداخلية و كدلك حكمها لقطاعاتها و التأكيد على منع تدخل القوى المهيمنة الخارجية التي يكون لديها دوافع و اهداف رئيسية في فرض السيطرة على غيرها من الدول و التحكم في مواردها و السيطرة على طاقاتها و يكون حجتهم في دلك إعادة تأهيل تلك الدول التي قاموا بالسيطرة عليها من اجل إعادة تأهيلها و السيطرة عليها، وهدا ما جعل القطاعات التنموية أساس من اجل تحقيق حياة كريمة لجميع الشعوب دون استثناء، ومن ثم المحافظة على الحق في صنع القرارات و الاستقلالية فيها و بدلم نكون قد علمنا بشكل تام و واضح الأسباب التي جعلت للتنمية المستدامة دلك القدر العظيم من الأهمية في كافة دول العالم و ليس مؤسسات فقط او قطاع ما.

❖ **اختبار الفرضيات:**

– تعريف هيئة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في المؤتمر 21 للبيئة : ضرورة إنجاز الحق في التنمية لكي تتحقق التنمية المستدامة ينبغي أن تمثل الحماية البيئية جزء لا يتجزأ من عملية التنمية ولا يمكن التفكير فيها بمعزل عنها، وهدا ما يؤكد صحة الفرضية الأولى " لتحقيق التنمية المستدامة يجب مراعاة الجانب البيئي بصفة خاصة".

– من خلال البرامج التنموية التي انتهجتها الجزائر ساهمت في تحقيق النمو و الرفاه للمجتمع و التنمية القطاعية و تنويع الموارد خارج قطاع المحروقات، و منه نتأكد من صحة الفرضية الثانية "ان التوازن بين القطاعات الاقتصادية يساهم بصفة كبيرة على تحقيق اهداف التنمية المستدامة".

– عرف المشرع الجزائري التنمية المستدامة وذلك عند إصدار القانون رقم 03-10 المؤرخ في 19جمادى الأول عام 1424هـ الموافق ل 19 جويلية 2003 ، والذي يتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، حيث نص في المادة الرابعة، التنمية المستدامة: "مفهوم يعني التوفيق بين تنمية اجتماعية واقتصادية قابلة للاستمرار وحماية البيئة، أي ادراج البعد البيئي في إطار التنمية تضمن تلبية حاجات الأجيال الحاضرة والأجيال المستقبلية" وهدا ما يؤكد لنا صحة الفرضية الثالثة "التنمية المستدامة تحقق احتياجات المجتمع الحاضرة و تحافظ على حق الأجيال القادمة".

– من خلال الأهداف التي تشير اليها التنمية المستدامة جعلت منها ضرورة حتمية في الوقت الراهن ، وهدا ما يوكد لنا صحة الفرضية الرابعة "التنمية المستدامة لازمة في الوقت الحالي".

❖ نتائج الدراسة:

– إن الوصول للتنمية المستدامة يتوقف على تجاوز التحديات الراهنة خاصة المتعلقة بنمط العيش.

– يعد بناء المدن المستدامة او كما يطلق عليها المدن الذكية من أسس تحقيق التنمية المستدامة.

– وضوح وإلزامية القوانين المسطرة والمتعددة المستويات ينتج عنه نجاح البرامج التنموية.

– الاستدامة لا تتحقق إلا إذا تحقق مبدأ المساواة بين جميع فئات المجتمع، خاصة الفئات الهشة.

– الاقتصاد الجزائري هو اقتصاد ريعي يرتكز أساسا على قطاع المحروقات في تمويل التنمية.

– مساهمة القطاعات الاقتصادية الاستراتيجية كالزراعة والصناعة في خلق الثروة تبقى ضعيفة مقارنة بقطاع المحروقات الذي يساهم بنسبة معتبرة.

– ارتباط مؤشر القيمة المضافة للاقتصاد الوطني بالتغيرات الحاصلة في قطاع المحروقات.

– ظاهرة الفساد التي تقف عائق أمام الجهود الرامية لتحقيق التنمية المستدامة .

– حداثة تجربة المجتمع المدني وعدم مشاركته الفعالة في وضع وتنفيذ استراتيجيات وبرامج التنمية المستدامة.

❖ الاقتراحات و التوصيات:

من خلال النتائج التي توصلنا اليها سوف نطرح مجموعة من التوصيات و الاقتراحات التي قد تساهم في ترسيخ فكرة التنمية المستدامة:

– تبني استراتيجية وطنية للتنمية المستدامة يشارك في بنائها وإعدادها كل الجهات.

– تنويع الاقتصاد الجزائري وترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات وهذا بالاعتماد على القطاع السياحي، القطاع الفلاحي، القطاع الصناعي باعتبار الجزائر تمتلك فيهم قدرات تنافسية ضخمة.

– الاهتمام بالبحث والتطوير و اعتماد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لتبني مفهوم التنمية المستدامة.

– تحسين فرص كسب الرزق عن طريق برامج التنمية الريفية و البرامج الاجتماعية والفرص الاستثمارية.

– استغلال الايرادات النفطية للاستثمار في تطوير القطاعات الاقتصادية المختلفة وخاصة قطاع الصناعات التحويلية والفلاحة والسياحة لتعزيز القيمة المضافة للاقتصاد الوطني.

– الاستفادة من التجارب الدولية الناجحة في مجال التنويع الاقتصادي مثل تجربة ماليزيا والنرويج وتجنب السياسات الفاشلة.

– تنمية وتحديث قطاع الفلاحة كاستراتيجية لتوفير الأمن الغذائي وما يوفره من مناصب شغل وأيضا كأحد روافد التصدير كالاستثمار في إنتاج البواكر مما يحقق لها ميزة تنافسية.

– الاهتمام بالاستثمار في قطاع الطاقات المتجددة باعتبارها قطاعات مهمة في التنمية الاقتصادية وتساهم في تقليل الاعتماد على الموارد الطاقوية التقليدية.

– مراجعة التشريعات والقوانين التي تنظم النشاط الاقتصادي والاستثماري بما يتماشى وظروف الحالية أي توفير مناخ الأعمال الملائم وأيضا جذاب في ظل بيئة تنافسية دولية من حيث جذب الاستثمار الأجنبي المباشر بين الدول.

– تطوير وفتح المجال أمام الخواص والأجانب في سوق رأس المال، تفعيل عمل بورصة الجزائر في المشاركة في النشاط الاقتصاد.

– الاهتمام بقطاع السياحة باعتباره قطاع واعد في الجزائر حيث يساهم في دخول العملة الصعبة من جهة ومن جهة أخرى يساهم في التعريف بالمنتجات الوطنية.

– التركيز على حقوق الأجيال القادمة وعدم المساس بنصيبها من الثروات عن طريق تحديد طرق إدارة الموارد الطبيعية.

قائمة المراجع

اولا: الكتب

- السيد الحسيني، التنمية و التخلف، دراسة تاريخية بنائية، القاهرة، مطابع سجل العرب، 1980

- السيد عبد العاطي السيد، التصنيع و المجتمع: دراسة في علم الاجتماع الصناعي، مصر، دار المعرفة الجامعية،1996

- حسن الساعاتي، التصنيع و العمران: بحث ميداني للإسكندرية، لبنان، دار النهضة العربية، 1980

- خالد محمد قاسم، إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة، الدار الجامعية، القاهرة، 2007.

- عبد الوهاب علي، شحاته السيد شحاته، مراجعة الحسابات و حوكمة الشركات في بيئة الاعمال الدولية المعاصرة، الدار الجامعية، مصر 2007.

- عثمان محمد غنيم، ماجدة احمد أبو زنط، التنمية المستدامة: فلسفتها و أساليب تخطيطها و أدوات قياسها، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2007.

- محبي محمد مسعد، الاتجاهات الحديثة في السياحة، الإسكندرية، مصر، المكتب الجامعي الحديث، 2008.

- مصطفى زايد، التنمية الاجتماعية و نظام التعليم الرسمي في الجزائر(1962-1980)، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية.

ثانيا: المجلات و الدوريات العلمية

- أ.اوكيل حميدة، التنمية الاقتصادية بين تنمية الموارد المالية غير النفطية و ترشيد الانفاق الحكومي، مجلة معارف مجلة علمية محكمة، السنة العاشرة، العدد 20، جوان 2016، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة اكلي محند اولحاج، البويرة، الجزائر

- الجودي صاطوري، التنمية المستدامة في الجزائر: الواقع و التحديات، مجلة الباحث، العدد16، 2016، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر.

- بودرجة رمزي، الطاقات المتجددة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة تجربة ألمانيا نموذجا، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، العدد 05، 2017 ،جامعة ميلة ميلة، الجزائر.

- جهاد رحماني، كمال ديب، دور القطاع الخاص في الصناعات الغذائية بالجزائر(دراسة تحليلية للفترة 2000-2019)، مجلة دفاتر البحوث العلمية، المجلد10، العدد1، 2022، المركز الجامعي مرسلي عبد الله، تيبازة، الجزائر

- حنيش احمد و بوضياف حفيظ، دراسة تحليلية لمساهمة القطاعات الاقتصادية البديلة لقطاع المحروقات في تنويع الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2008-2017)، مجلة أبحاث اقتصادية و إدارية، سنة 2020، المجلد 14، العدد02، 2020/06/06، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.

- خالد بن جلول و اخرون، استراتيجية التنويع الاقتصادي من خلال دعم الاستثمارات السياحية في الجزائر (2000-2016)، مجلة المنتدى للدراسات و الأبحاث الاقتصادية، المجلد 03، العدد02، 2020، جامعة الشهيد زيان عاشور، الجلفة، الجزائر

- د. أيمن محمد فريحات، معوقات تطبيق الشراكة بين القطاع العام و الخاص من وجهة نظر أصحاب القطاع الخاص، مجلة الاقتصاد و التنمية، العدد1، جانفي2013، جامعة المدية، المدية، الجزائر

- د. ركراك مونية واخرون، واقع و أهمية القطاع الصناعي على النمو الاقتصادي في الجزائر، مجلة مفاهيم للدراسات الفلسفية و الإنسانية المعمقة، العدد الثامن، سبتمبر 2020، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر.

- د. ساسي فطيمة، د. عبد الصمد سعودي، القطاع الخاص كبديل تنموي للاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات، مجلة اقتصاديات الاعمال و التجارة، العدد الثالث، اوت 2017، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر.

- د.العربي حجام، أ.سميحة طري، التنمية المستدامة في الجزائر: قراءة تحليلية في المفهوم و المعوقات، مجلة أبحاث و دراسات التنمية، المجلد06، العدد02، ديسمبر 2019، جامعة برج بوعريريج، برج بوعريريج، الجزائر.

- د.فايزة حير الله ناصر بن عبد الله، دور الصندوق الوطني للمشروعات الصغيرة و المتوسطة في تنمية قطاع الخدمات دراسة تطبيقية على دولة الكويت، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد16، العدد22، جوان 2020، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر

- د.كريمة حبيب و د.عادل زقرير، إشكالية تنويع الاقتصاد الجزائري و إرساء النمو المستدام بين برنامج الإنعاش و الرؤية الجديدة للنمو في افاق 2030، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، العدد 05، ديسمبر 2018، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر.

– د.مراس محمد، نموذج التغير الهيكلي القطاعي و تنمية القطاعات الاقتصادية الية جديدة للتنمية الاقتصادية الشاملة و المستدامة: محاولة لطرح المفاهيم، مجلة التحولات الاقتصادية، المجلد01، العدد01، 2021/01/15، المركز الجامعي مرسلي عبد الله، تيبازة، الجزائر

– شهرزاد زغيب، لمياء عماني، البيئة و التنمية المستدامة، مجلة العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية، العدد06، 2011، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر

– عاطف لافي مرزوك، عباس مكي حمزة، التنويع الاقتصادي، مفهومه وأبعاده في بلدان الخليج وممكنات تحقيقه في العراق، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد الثامن، العدد31، 2014، جامعة الكوفة كلية الإدارة و الاقتصاد، العراق

– عقون شراف ، التنمية المستدامة في الجزائر من خلال البرامج التنموية (2001-2019) ، مجلة نماء للاقتصاد و التجارة، أفريل 2018، المجلد (02) ،عدد خاص ، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، الجزائر

– عماد عريس جاسم، خولة حسين حمدان، نموذج مقترح لتدقيق المؤسسات الصحية لتحقيق التنمية المستدامة، مجلة دراسات محاسبية و مالية، المجلد11، العدد34، صادرة عن المعهد العالي للدراسات المحاسبية و المالية، جامعة بغداد، الفصل الأول لسنة 2016.

– محمد دعمي، واقع مساهمة القطاعات الإنتاجية في تحقيق التنويع الاقتصادي ودورها في الخروج من صفة الاقتصاد الأحادي في الجزائر–دراسة تحليلية للفترة 2000–2020، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد 18،العدد29 ، السنة 2022، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر

– محمد صالح، أهداف السياسة الاقتصادية الكلية في الجزائر حسب المربع السحري لكالدور– دراسة تحليلية تقييمية للبرامج التنموية مع إشارة للبرامج الخماسي 2010–2014 ،مجلة كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد:1 ،2016.

– محمد محمود عبد الله يوسف، مدخل جديد لتحقيق التنمية الاستدامة الاقتصادية للمجتمعات و المشروعات "دراسة حالات مقارنة"، المجلة الاكاديمية للأبحاث و النشر العلمي، الإصدار الثامن عشر، 2020/10/05، جامعة القاهرة، القاهرة، مصر.

– موساوي رفيقة، موساوي زهية، دور الطاقات المتجددة في تحقيق التنمية المستدامة، مجلة المالية والأسواق، العدد06، 2017، جامعة مستغانم

– هيام خزعل ناشور، واقع و مؤشرات تطور دور الصناعات التحويلية في عملية التنمية الاقتصادية في محافظة البصرة للمدة 2000-2017، مجلة التمويل و الاستثمار و التنمية المستدامة، المجلد 7، العدد 1، جوان 2022، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر

ثالثا: الاطروحات والمدكرات العلمية

– حسام موفق، التنمية المستدامة و تحقيق العدالة الاجتماعية: دراسة حالة النقل الجماعي عبر الطرقات في ولاية باتنة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوره الطور الثالث في العلوم الاقتصادية، شعبة اقتصاد النقل والامداد، جامعة باتنة1– الحاج لخضر–، باتنة، الجزائر 2016-2017.

– حميدة اوكيل، دور الموارد المالية العمومية في تحقيق التنمية الاقتصادية – دراسة حالة الجزائر – ، أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التجارية و والعلوم التجارية، جامعة بومرداس، بومرداس، الجزائر، 2017/2016.

– زكية بوسعد، استراتيجية التمكين و دورها في تنمية راس المال الفكري لتعزيز التنمية المستدامة –دراسة حالة الجامعات الجزائرية–، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علوم التسيير، تخصص موارد تسيير بشرية، جامعة باتنة–1–، باتنة، الجزائر، 2018/2017.

– زواوي أحلام، دور اقتصاديات الطاقات المتجددة في تحقيق التنمية المستدامة في الدول المغاربية –دراسة مقارنة بين الجزائر المغرب وتونس، مذكرة ماجستير ، جامعة سطيف، سطيف، الجزائر، 2013/2012

– عامر حبيبة، دور المؤسسات الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة في ظل التكتلات الاقتصادية العالمية دراسة حالة مجموعة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، مذكرة مكملة لنيل شهادة :دكتوراه علوم في علوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2017/2016.

– نور الدين قلقيل، حوكمة المدن و التنمية المستدامة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم السياسية، تخصص تنظيمات سياسية و إدارية، جامعة باتنة–1–، باتنة، الجزائر، 2017-2018.

رابعا: المؤتمرات والملتقيات العلمية

- احمد تي و اخرون، التنمية المستدامة، ابعادها و مؤشرات قياسها: قراءة اقتصادية، في اعمال الملتقى الوطني الأول، جودة الحياة و التنمية المستدامة في الجزائر -الابعاد و التحديات-، جامعة الوادي، الوادي، الجزائر، 04-05 فيفري2020

- العايب عبد الرحمان و بن عبد الله أسماء، استدامة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر: السياق و التحديات، في مطبوعات الملتقى الوطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، 07.06/ديسمبر/2017.

- حمزة بالي و اخرون، انعكاس التنمية المستدامة على جودة الحياة الاقتصادية و الاجتماعية في الجزائر، في اعمال الملتقى الوطني الأول، جودة الحياة و التنمية المستدامة في الجزائر -الابعاد و التحديات-، جامعة الوادي، الوادي، الجزائر، 04-05 فيفري 2020.

- محمد دعمي، دور القطاع الصناعي في تحقيق النمو الاقتصادي و المساهمة في مستوى التشغيل في الجزائر خلال الفترة 2000-2017، الملتقى الوطني "استراتيجية تطوير القطاع الصناعي في اطار تفعيل برنامج التنويع الاقتصادي في الجزائر"، جامعة البليدة2، البليدة، الجزائر ، 06-07 نوفمبر2018.

خامسا: التقارير

- بيان اجتماع مجلس الوزراء، نشر يوم 24-05-2010، على الموقع التالي:
https://www.djazairess.com/ennahar/62260

سادسا: القوانين و التشريعات

- الجريدة الرسمية- الدولة الجزائرية-، القانون (03-10)، العدد43، 2003/07/20.

سابعا: المعاجم و القواميس

- عمر الايوبي، معجم الاقتصاد، المعاجم الاكاديمية المتخصصة، سنة 1995

ثامنا: المواقع الالكترونية

- http://agricultureyemen.com/page.php?id=64

- http://www.enssea.net/enssea/majalat/2536.pdf

- https://ar.m.wikipedia.org/wiki/%D9%82%D8%B7%D8%A7%D8%B9_%D8%A3%D9%88%D9%84%D9%8A?fbclid=IwAR1k09MiOZsvsc3B3fGIS9qkJdsC7LsIOm8uRdKGHFlv4ak3G6JIpCnneoI

- https://ar.triangleinnovationhub.com/significances-service-sector.

- https://dgpp.mf.gov.dz/index.php

- https://e3arabi.com/?p=509355.

- https://fanack.com/ar/algeria/economy-of-algeria/.

- https://mawdoo3.com/%D8%A3%D9%87%D9%85%D9%8A%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%B2%D8%B1%D8%A7%D8%B9%D8%A9#cite_note-tKHtCJyxGv-1.

- https://www.eionet.europa.eu/gemet/ar/concept/7554

- www.un.org/sustainabledevelopment/ar/sustainable-devlopment-goals.

-http://www.premier-ministre.gov.dz/ar/gouvernement/dossiers-de-l-heure/pre-2020-2024-ar.html?fbclid=IwAR0EUg45rBmE9SMakM44wDqjLrpxX8_ARmYwN993sfZwKWiLFpgAl0pZZVU

-https://apps.who.int/mediacentre/events/meetings/2015/un-sustainable-development-summit/ar/index.html

-
https://mawdoo3.com/%D9%85%D9%81%D9%87%D9%88%D9%85_%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%AF%D8%A7%D9%85%D8%A9.

-https://www.almrsal.com/post/1020329